جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنوان:

سيناريوهات العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بعد البريكسيت

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

عداد الطالبتين:

- بوالغبرة مروة
- طاوطاو وسام

إشراف الأستاذ:

يونس مراد

أعضاء لجنة المناقشة:

1- عميروش شلغوم	جامعة جيجل	رئيسا
2- يونس مراد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
3- بودخدخ كريم	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019 م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-

كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنوان:

سيناريوهات العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي و بريطانيا بعد البريكسيت

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:

- بوالغبرة مروة
- طاوطاو وسام

إشراف الأستاذ:

يونس مراد

أعضاء لجنة المناقشة:

1- عميروش شلغوم	جامعة جيجل	رئيسا
2- يونس مراد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
3- بودخدخ كريم	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019 م

شكر وعرفان

الحمد لله عزّ وجل ـ الذي منحنا القدرة والعزيمة

لإتمام هذا البحث

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المحترم:

يونس مراد

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاتهومساعدته لنا

في إتمام هذه المذكرة من بدايته إلى نهايته وإخراجه في أحسن صورة .

وأخيرا نتقدم بأسمى عبارات الاحترام والتقدير

لكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

أبي وأمي.

إلى إخواني وأخواتي.

إلى براعم العائلة.

إلى صديقاتي وأصدقائي.

إلى كل أحبتي ومن شاركني في هذا العمل المتواضع.

مروة - وسام

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة المختصرات	VIII
المقدمة العامة	أ_هـ
الفصل الأول: مدخل نظري للاتحاد الأوروبي	
تمهيد	7
المبحث الأول: قيام الاتحاد الأوروبي	8
المطلب الأول: مراحل نشأة الاتحاد الأوروبي	8
المطلب الثاني: توسع الاتحاد الأوروبي	13
المطلب الثالث: أهداف وانجازات الاتحاد الأوروبي	15
المبحث الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي	18
المطلب الأول: المجلس الأوروبي	18
المطلب الثاني: المجلس الوزاري الأوروبي	20
المطلب الثالث: المفوضية والبرلمان الأوروبي	21
المبحث الثالث: السياسات الأوروبية المشتركة	25
المطلب الأول: السياسة النقدية	25
المطلب الثاني: السياسة الصناعية والتجارية	27
المطلب الثالث: السياسة الخارجية والأمنية	29

خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: مكانة الاقتصاد البريطاني في الاقتصاد العالمي	
تمهيد	35
المبحث الأول: مرتكزات الاقتصاد البريطاني	36
المطلب الأول: حجم الاقتصاد البريطاني	36
المطلب الثاني: تحديات الاقتصاد البريطاني	39
المبحث الثاني: الدور المحوري الذي يلعبه الجنيه الإسترليني في الاقتصاد العالمي	45
المطلب الأول: تاريخ الجنيه الإسترليني	45
المطلب الثاني: بيانات حجم الاحتياطات الدولية من الجنيه الإسترليني	49
المبحث الثالث: مؤشرات الاقتصاد البريطاني	52
المطلب الأول: المؤشرات الحقيقية للاقتصاد البريطاني	52
المطلب الثاني: المؤشرات المالية للاقتصاد البريطاني	60
خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: أزمة البريكسيت والاتحاد الأوروبي	
تمهيد	69
المبحث الأول: البريكسيت بين الطلب البريطاني والتجسيد الأوروبي	70
المطلب الأول: مشروع البريكسيت	70
المطلب الثاني: مكانة بريطانيا في الاتحاد الأوروبي	76
المطلب الثالث: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	81
المبحث الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	83
المطلب الأول: التداعيات الداخلية على بريطانيا	83
المطلب الثاني: تداعيات البريكسيت على الاتحاد الأوروبي	89
المطلب الثالث: التداعيات على الدول العربية	93

المبحث الثالث: سيناريوهات العلاقات بين الاتحاد الأوروبي بريطانيا بعد البريكسيت	96
المطلب الأول: سيناريوهات البريكسيت المستقبلية المتوقعة	96
المطلب الثاني: تحليل نتائج البريكسيت على اقتصاد بريطانيا والاتحاد الأوروبي في ظل السيناريوهات المتوقعة	99
خلاصة الفصل	109
الخاتمة	111
قائمة المراجع	115
قائمة الملاحق	124
الملخص	126

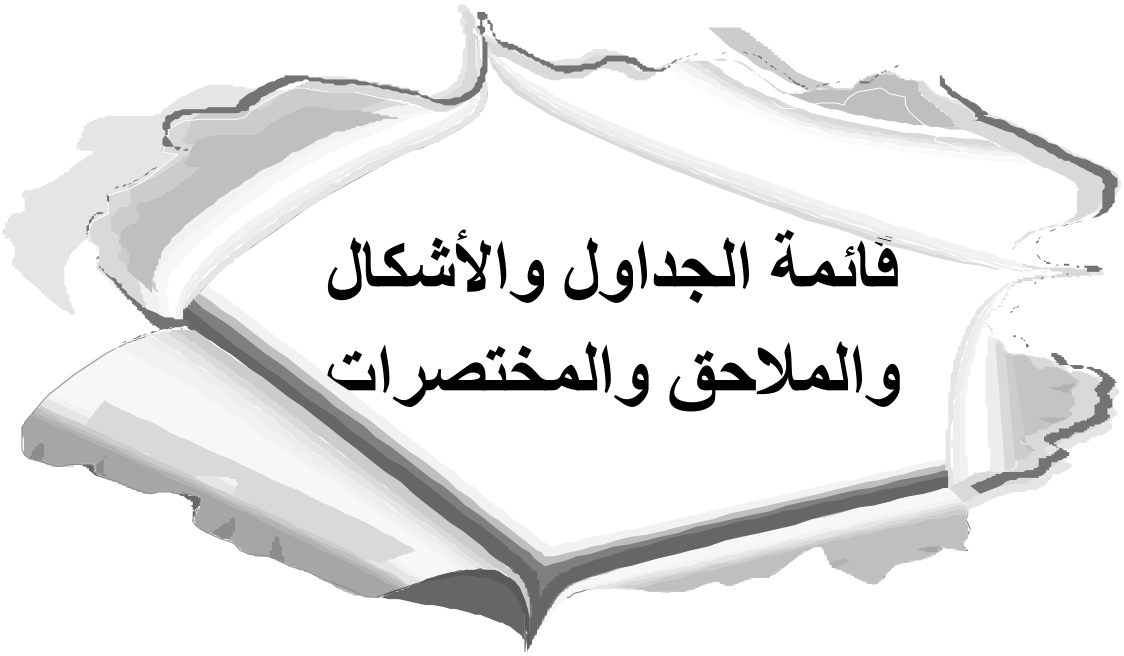

قائمة الجداول والأشكال والملاحق والمختصرات

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تكوين العملات من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية(2007-2019)	50
02	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)	54
03	التجارة في السلع والخدمات ورصيد الحساب الجاري	58
04	أسعار صرف الجنيه الإسترليني	61
05	تغير معدلات التضخم	64
06	إجمالي الدين الحكومي العام للمملكة المتحدة	66
07	أكبر 10 شركاء تجاريين للمملكة المتحدة لسنة2018-مجموع رتبة التجارة-	80
08	مساهمة بريطانيا في موازنة الاتحاد الأوروبي	90
09	نسبة انخفاضPIB/للفرد حتى عام2030	92
10	التغيير في التعريفة الجمركية(%) حسب القطاعات الكبرى	102
11	التغيير في الحواجز غير الجمركية حسب القطاعات(%)	103
12	تباطؤ الاستثمار طويل الأجل بين2012-2030	105
13	ملخص الافتراضات للهجرة والسكان2019-2030	106
14	تطور الإنتاجية عبر القطاعات مقارنة بسنة الأساس2020.	107

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	سنوات انضمام الدول الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي	15
02	النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة	40
03	نمو إنتاجية العمالة في المملكة المتحدة	41
04	تطور حجم الدين العام إلى إجمالي الناتج في بريطانيا خلال الفترة(2020/1995)	42
05	التغير السنوي المتوقع في الدخل الحقيقي المتاح للأسر في المملكة المتحدة	43
06	التضخم في المملكة المتحدة	44
07	النسبة المئوية لتكوين عملات احتياطات النقد الأجنبي الرسمية	51
08	الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة	53
09	مؤشر مديري مشتريات الخدمات(PMI) للمملكة المتحدة	55
10	الإنتاج الصناعي	56
11	البطالة في الدول(بمعدل منسق%)	57
12	مبيعات التجزئة للمملكة المتحدة	59
13	مؤشر أسعار المنازل في المملكة المتحدة	60
14	متوسط إجمالي ديون الأسرة في المملكة المتحدة	62
15	مؤشر أسعار المستهلك	63
16	مؤشر أسعار التجزئة	63
17	متوسط الأرباح الأسبوعية الحقيقية	65
18	سعر الفائدة في المملكة في المملكة المتحدة	65
19	خريطة توضح نسب الاستفتاء في المملكة المتحدة	72
20	أداء الجنيه الإسترليني مقابل اليورو	85
21	صادرات المملكة المتحدة من السلع والخدمات(2012-2019)	87
22	واردات المملكة المتحدة من السلع والخدمات(2012-2019)	87
23	العلاقات التجارية المختلفة التي تربط الدول مع الاتحاد الأوروبي	100

قائمةالملاحق :

رقم الأشكال	العنوان	الصفحة
01	نشأةالاتحاد الأوروبي	124
02	تكتلات الاتحادالأوروبي	125

قائمة المختصرات:

الاختصار	المدلول
EDC	EuropeanDefence Association
EPC	EoropeanPolitical Association
GDP	Gross Domestic Product
PPP	Purchasing power pority
ONS	Office for national statistics
EAEC	European Automobile EngineersCoopertion
EUR	Euro
GBP	Sterling pound
USD	u.s dollar
JPY	Japaness yen
EEA	Exchange equalizationaccount
SDRs	Specialdrawingrights
UK	United kingdom
OCDE	Organization for economic cooperation and development
EC	Europeancommision
CPI	Consumer prices index
CIPS	Chartered Institute of Purchasing and supply
RPI	Retailprices index
MPC	Monetarypolicy
HICP	Harmonised indices of consumer prices
ECB	European central bank
G7	Groupe of seven
G20	Twenty groupe
GFK	Growth of knowldge
PMI	Purchasing managers index
EEC	Eoropeaneconomiccommunity
OMC	Organisation mondiale du commerce
FTA	Free trade agreement
WTO	World tradeorganization
MFN	Most favoured nation

مقدمة عامة

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تجارب هدفها تحقيق نوع من التكامل في مناطق متنوعة في العالم، ولعلى أهم هذه التجارب التجربة الأوروبية حيث استطاعت أن تفرض نفسها وان تحتل موقعا فريدا متميزا بين مجموعة من التجارب، ويرجع هذا التمييز إلى حجم الإنجازات التي حققتها هذه التجربة، إذ أكدت على أن نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المجاورة إقليميا وغير المتجانسة ثقافيا من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولا إلى الوحدة هو أمر ممكن بشرط توافر ظروف وعوامل دولية إقليمية ومحلية خاصة.

لقد تطورت التجربة الأوروبية في التعاون الإقليمي على مدى أكثر من نصف قرن من الوجود، وقد كانت هذه التجربة الحديثة في ختام حركات توحيد بين العديد من البلدان الأوروبية.

فلقد تمكن الاتحاد الأوروبي من إنجاز ما تم إنجازه بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاما سياسيا ذو طابع مميز تطور على مدار نصف قرن فهو بمثابة مسيرة حافلة بالاتفاق الإداري بين الدول والحكومات الأوروبية المختلفة، فالاتحاد الأوروبي يعد ثمرة لجهد أوروبي متواصل أكثر من نصف قرن خاصة في ظل وجود دول ذات وزن في السياسة الدولية كفرنسا وألمانيا وبريطانيا.

لاشك أن الاتحاد الأوروبي تعرض لمجموعة من الأزمات التي كادت أن تهدد كيانه مثل أزمة الديون السيادية التي تعرضت لها اليونان والبرتغال والأزمة المالية العالمية، وخروج بريطانيا هذه الأخيرة تركت آثارا عميقة فيه، وبريطانيا من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومن الاقتصادات الكبرى في العالم ومركز أوروبا، وجاء الاستفتاء الذي قام به البريطانيون بينها وبين أوروبا حتى بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هذا الأخير سيكون أمام تحدي جديد في ظل القرار الذي أقره البريطانيون بالخروج.

فلطالما كانت عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي موضع جدل مند انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة، كما تعرف أنداك في العام 1973 فقد تم وضع استفتاء عام 1975 لسؤال البريطانيين عن رأيهم بقضية البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي وتمت الموافقة أنداك على البقاء بنسبة 67% ممن شاركوا بالاستفتاء، ففي عام 2016 حول مصيرهم في الاتحاد الأوروبي فصوت 51.9% من بريطانيا بصوت "نعم" لخروج بريطانيا، مما خلق صدمة كبيرة في الشارع الأوروبي كيف لا وهو متعلق بطلب خروج ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوربي، إن الانعكاسات الاقتصادية والسياسية التي قد يخلفها خروج بريطانيا من التكتل تجعل من الاتحاد الأوروبي أهون مما هو عليه، ويشوبه غموض حول مكانته المستقبلية.

- **إشكالية الدراسة:**

عرفت مسيرة الاتحاد الأوروبي تطورا غبر التاريخ ونجاحا ملحوظا في تحقيق الوحدة التكاملية بين الأعضاء ألا أن في ظل اتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هناك العديد من النماذج المطروحة من طرف الاقتصاديين حول طبيعة سيناريوهات العلاقة الاقتصادية والتجارية التي تربط بريطانيا والاتحاد الأوروبي، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو النموذج المقترح لطبيعة العلاقة الاقتصادية والتجارية لبريطانيا والاتحاد الأوروبي بعد البريكسيت ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي ابرز مراحل تشكل الاتحاد الأوروبي؟
- ما هي أهم السياسات الأوروبية المشتركة؟
- _ ماهي أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟
- ما هي تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اقتصاد الاتحاد الأوروبي والبريطاني؟

- **الفرضيات:**

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- إن انسحاب دولة من الاتحاد الأوروبي قد يؤذي إلى تفكيك التجربة التكاملية والتشكيك في استمراريتها.
- تلعب بريطانيا دورا هاما في التكامل الاقتصادي الأوروبي سواء من الجانب الاقتصادي أو السياسي.

- **أهمية الموضوع:**

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، فإن المستجدات والتحولات الدولية المتسارعة داخل أوروبا خاصة في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى حدث مهم وهو قرار بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي والذي سيؤذي إلى مجموعة من الانعكاسات على الجانبين وهو ما سيؤذي بدوره إلى تأثيرات على الفواعل الدولية المؤثرة على السياسة الدولية وعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي. ومن جهة ثانية فالاتحاد الأوروبي كظاهرة متميزة في السياسة الدولية ستشهد على الأرجح مجموعة من التحولات والتداعيات بين أعضائه وعلاقته المستقبلية ببريطانيا.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

– التعرف على المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل خروج بريطانيا من الاتحاد.

– التعرف على العوامل المتسببة في مشاكل الاتحاد الأوروبي الداخلية التي ألقت بظلالها على أزمة البريكسيت.

– تشخيص واقع الاتحاد الأوروبي، من أجل تحديد العناصر المعوقة لعمله والحكم على مقرته في خلق تنسيق فيما بين أعضائه.

– معرفة أهم السيناريوهات الممكن إتباعها لبريطانيا والكشف عن الفرص التي يمكن ان تحققها في ظل خروجها من الاتحاد الأوروبي.

– المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى ميدان العلمي الميداني.

- **منهج الدراسة:**

من أجل الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة و اختبار الفرضيات قمنا باعتماد المنهج التاريخي حيث تطرقنا من خلال له إلى مراحل نشأة وتوسع الاتحاد الأوروبي والعلاقة التاريخية مع بريطانيا ، كما استخدمنا المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات والمعلومات حول التجربة الأوروبية والظروف التي أحاطت بها والمتغيرات الراهنة خاصة أزمة البريكسيت ومراحلها وصولا إلى استشراف مستقبل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا ، وفي الأخير استخدمنا المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

الأسباب الذاتية:

– السبب الشخصي الرئيسي يتمثل في حداثة الموضوع

– اكتساء الموضوع أبعاد ومضامين عميقة يتماشى إلى حد كبير مع تخصصنا.

– الشعور بقيمة وأهمية هذا الموضوع خاصة في مجال العلاقات الدولية التي تعرف تحولات وتطورات متلاحقة.

الأسباب الموضوعية:

_ نجاح التجربة الأوروبية على المستوى الإقليمي، بالرغم من وجود أوجه الاختلاف بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي.

_ قياس الآثار المترتبة عن أزمة البريكسيت على أقوى تكتل اقتصادي في العالم.

_ قلة البحوث والدراسات العلمية التي تناولت مستقبلالاتحاد الأوروبي بعد انفصال المملكة المتحدة.

- **إطار الدراسة:**

الإطار الزمني: يمتد الإطار الزمني من سنة 2016 إلى يومنا هذا وهي الفترة التي خرجت فيها بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

الإطار المكاني: أما من الناحية المكانية فالدراسة تختص بدراسة الحيز الجغرافي الأوروبي.

- **الدراسات السابقة:**

– دراسة حمدان محمد رفيق أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، بجامعة محمد بوضياف المسيلة 2017 بعنوان: الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا– التحديات والرهنات– وهدفها مدى تأثر الاتحاد الأوروبي وانجازاته بعد خروج بريطانيا وقد توصلت هذه الدراسة أن خروج بريطانيا من الاتحاد هو بمثابة تحدي جديد وقوي للمشروع الأوروبي ليفتح أبواب واسعة لبلدان أخرى، ومن جهة أخرى لكي يحافظ الاتحاد الأوروبي على كيانه وإستمراريته.

– دراسة راضية حر، ساجية حافد أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسة متوسطية، بجامعة مولود معمري تيزي وزو 2017 بعنوان: مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية، وقد توصل الباحث إلى أن توسع الاتحاد الأوروبي لا يزال مستمر ليضم دول أخرى خاصة الدول الشرقية، وان نجاح الاتحاد الأوروبي مرهون بحجم القوى الدولية فيه فخروج بريطانيا بحجم المملكة المتحدة التي تمثل قوة اقتصادية ولاعبا مؤثرا في عملية صنع القرار داخل الاتحاد.

- **صعوبات الدراسة:**

– صعوبة الحصول على مراجع الفصل الثاني والثالث خاصة أن موضوع الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي هو موضوع الساعة.

الموضوع يجمع بين الشق الاقتصادي والسياسي.

– صعوبة الوصول إلى تحليل النتائج في الفصل الثالث التي كانت نتائج مطلقة ونسبية تقريبيا.

- أزمة فيروس كورونا التي سببت لنا عراقيل كثيرة وضغط نفسي.

- **هيكل الدراسة:**

من أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مدخل نظري للاتحاد الأوروبي

قومنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، نجد في المبحث الأول قيام الاتحاد الأوروبي، والمبحث الثاني مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أما المبحث الثالث السياسات الأوروبية المشتركة.

الفصل الثاني: مكانة الاقتصاد البريطاني في الاقتصاد العالمي،

قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث ستحدث في المبحث الأول عن مرتكزات الاقتصاد البريطاني، أما المبحث الثاني يشمل الدور المحوري الذي يلعبه الجنيه الإسترليني، والمبحث الثالث مؤشرات الاقتصاد البريطاني.

الفصل الثالث: البريكسيت والاتحاد الأوروبي

قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول في المبحث الأول البريكسيت بين الطلب البريطاني والتجسيد الأوروبي، والمبحث الثاني تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد البريكسيت، أما المبحث الثالث والأخير سيناريوهات العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بعد البريكسيت.

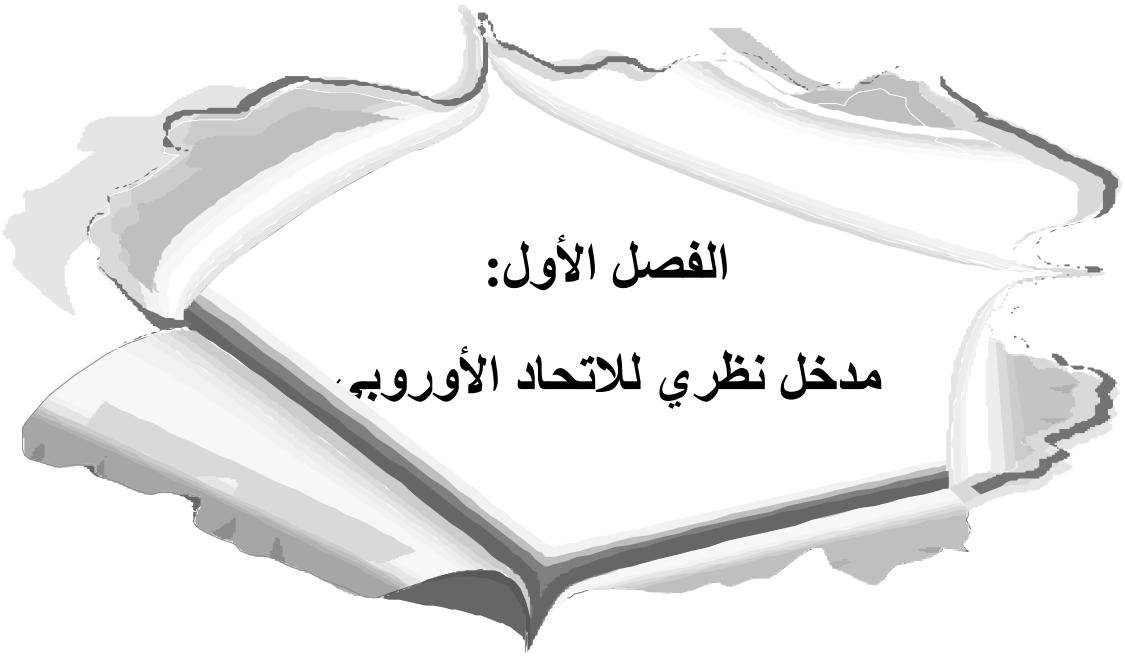

الفصل الأول:

مدخل نظري للاتحاد الأوروبي

تمهيد:

لقد تطورت التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الاقتصادي على مدى أكثر من نصف قرن إلى أن أصبحت وحدة سياسية تضم غالبية الدول الأوروبية ،وكانت هذه التجربة نهاية لحركات توحيد بين العديد من الدول الأوروبية، فلقد تمكن الاتحاد الأوروبي من إنجاز كل ما أمكن تحقيقه وذلك بفضل بنية مؤسساتية جعلت منه نظاما سياسيا وقانونيا حيث أصبحكيان دولي حكومي قام باتفاق إرادي بين الدول والحكومات الأوروبية المختلفة وذلك بعد ظهور أشكال ومؤسسات مهمة للتعاون والاعتماد المتبادل بين الدول.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي سنتناول فيه ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول :قيام الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني : مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث :السياسات الأوروبية المشتركة

المبحث الأول : قيام الاتحاد الأوروبي

يمثل قيام الاتحاد الأوروبي ثمرة جهود مكثفة قطعت أشواطا طويلة للوصول إلى صورة هذا الاتحاد حيث شهد قيام الاتحاد الأوروبي العديد من الأحداث سواء من حيث النشأة والتوسع وأهداف وانجازات وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول :مراحل نشأة الاتحاد الأوروبي

لقد مر الاتحاد الأوروبي بمجموعة من المراحل والمحطات حتى أن وصل إلى ما هو عليه اليوم و قبل التطرق إلى هذه المراحل سنحاول تعريف الاتحاد الأوروبي .

أولا: تعريف الاتحاد الأوروبي:

هو منظمة دولية للدول الأوروبية، يضم 28 دولة: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، الدانمرك، ايرلندا، المملكة المتحدة، اليونان، إسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، السويد، الجمهورية التشيكية، قبرص،استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا و بلغاريا التي انضمت في 1جويلية 2003 ، تأسست بناء على اتفاقية ماستريخت الموقعة عام 1992، و يقوم الاتحاد على مبدأ نقل جزء من صلاحيات الدولة القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية ، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فيدرالي فهو مزيج بين الفيدرالية و الكونفيدرالية[1]، للاتحاد الأوروبي مميزات عديدة كونه سوق موحد، و عملة موحدة هي اليورو، التي تبنت استخداماته 18 دولة بشكل متتابع منذ 1 جويلية 1999، وقد وضع الاتحاد الأوروبي شروط العضوية في عام 1993 ، عرفت **بشروط كوبنهاغن**، و تتخذ في الشروط السياسية، التي تعرض على الدول المرشحة للعضوية أن تتمتع هذه الدول بمؤسسات مستقلة تتضمن الديمقراطية، و على دولة القانون واحترام حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات و الشروط الاقتصادية التي تلزم وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق ، وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن لاتحاد، والشروط التشريعية التي يتوجب على الدول المرشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها و قوانينها بما يتناسب مع التشريعات، والقوانين الأوروبية التي تم وضعها و تبنيها مع تأسيس الاتحاد[2] .

---

[1] معن عبد العزيز الريس، **الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط ،2014/2013 ، ص 6.

[2] نفس المرجع ص7 .

ثانيا: لمحة تاريخية حول الاتحاد الأوروبي:

ظهرت فكرة توحيد أوروبا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة حملت تراكتاتوس* عام 1974 ، التي كتبها ملك "بوهيما بوديبراد"، وذلك من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية، وطلب بوضع ميثاق عدم الاعتداء بين الشعوب المسيحية [2]، وكان المفوض الفرنسي الذي كان له دور كبير في وضع معاهدة أوترخت، التي دعت إلى السلام الدائم بين الملوك والمسيحيين في أوروبا، ومن ثم جاء "جون جاك روسو" في كتابه الحكم في السلام الدائم 1782 "Jugement sur la pertuelle" لإقامة فيدرالية أو كونفيدرالية بين الأمراء الأوروبيين، كما واصل " إيمانويل كانط" في هذا الاتجاه في رسالته بعنوان "من اجل السلام الدائم" 1814، وتلاه " كلود هنري درسان سيمون" 1814، أين اقترح إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي كمحورين باريس ولندن، وجاء اقتراح "فيكتور هيجو" 1849 ليكمل ما بدأه الآخرون، فقد وجه هيكو خطابا في مؤتمر السلام المنعقد في باريس يدعو فيه إلى إقامة الولايات المتحدة الأوروبية.

وبدأ التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية يتحقق في الفترة ما بين 1869-1871 بإنشاء أول بنك مركزي أوروبي، الذي أطلق عملة أوروبية موحدة باسم "أوروبا"، إلا أنه فشل، بحيث أعيدت الفكرة من جديد بعد الحرب العالمية الأولى عند "ريتشارد كودهوفكاليرجي" 1923 ، الذي دعا إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، ونتيجة لذلك عقد مؤتمر الأول للاتحاد الأوروبي في فيينا 1926، شاركت فيه 24 دولة، وبعد 3 سنوات دعا وزير الخارجية " ألفريد أرستيد بريان" يوم 5 سبتمبر 1929 إلى إقامة إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم، وردت 26 دولة بالإيجاب لهذا الاقتراح، إلا أن تفاقم الأزمة الاقتصادية في أوروبا قضى على المشروع الفرنسي، وتم إعادة طرح المشروع في مؤتمر مونترو 1947، الذي دعا فيه المؤتمرون إلى إقامة "ولايات متحدة أوروبية"، وفي عام 1948[3] انعقد مؤتمر أخر في ماي 1948، الذي شارك فيه فرانسو ميتران، وريمون أرون، حيث يعود الفضل لهذا المؤتمر في إنشاء مجلس التوربين الذي مهد الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب.

لقد مر الاتحاد الأوروبي بمجموعة من المراحل والخطوات التي تتمثل في:

---

* وثيقة تراكتاتوس: كتبها ملك بوهيما "بوديبراد" في 1974، بعد 11 عاما من سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك، من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية، وقد طالب الملك البوهيمي بوضع ميثاق عدم الاعتداء بين الشعوب المسيحية، وإقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات ونوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء، وقد كان الباعث الأوضح لهذا المشروع الفكري الوحدوي الأوروبي في ذلك الوقت.

[2] راضية حرساجية حافد، **مستقبل التجربة الأوروبية ما بعد البريكسيت** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطية، جامعة تيزي وزو، 2016/ 2017 ، ص51 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص52.

1- مشروع مارشال:

أعلن "جورج مارشال" (وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية) في عام 1947 عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية، مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لبناء أوروبا، وقد أسفر ذلك عن تكوين المنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي.

2- مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب:

وذلك نسبة إلى ما قدمه " روبرت شومان" في 9 ماي 1950 من اقتراح إقامة الاتحاد الأوروبي لدول الفحم والصلب، وقد تم إقراره من قبل ست دول في 18 أفريل 1956، وهي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، وكان ينوي ضمنيا إقامة برلمان أوروبي، حيث شكل هذا الاتحاد سلطة عليا فوق قومية الدول[1] .

أنشأت هذه الجماعة كنواة لقيام الاتحاد الاقتصادي للدول الأوروبية، حيث تهدف إلى إيجاد سوق مشتركة تضم كل الدول الأعضاء، حيث عملت على إلغاء رسوم الصادرات والواردات، وعدم التمييز بين المنتجين أو المشتركين أو المنتفعين، بالإضافة إلى تخفيض التعريفات الجمركية إلى نطاق أدنى أو إلى مستويات تحددها الجماعة الأوروبية .

حيث يمكن اعتبار المجموعة الأوروبية نقطة انعطاف للاندماج الأوروبي ونحو المصالحة الألمانية الفرنسية، ويعود تلاحم الدول الأوروبية فيما بينها إلى كلا المشروعين رابطة الدفاع الأوروبيةEDC ومشروع الرابطة السياسية الأوروبية EPC[2].

ولقد تم تطوير فكرة الوحدة الأوروبية بعد توقيع اتفاقية روما في مارس 1957، والتركيز على إنشاء الجماعة الأوروبية، وهي عبارة عن ضم كل من الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، وكان الهدف من وراء ذلك زرع النواة الأساسية للاتحاد الأوروبي[3] .

3- معاهدة روما:

تم التوقيع عليها في 25 مارس 1957، التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف الدول الست الأعضاء

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، الطبعة 1 ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 122.

[2] سعيد محمد أحمد باناجة ، **الوجيز في قانون المنظمات الدولية الإقليمية** ، الطبعة 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985، ص 147 .

[3] Jean micheldumond et Philippe setton ، **la politique étrangère et de sécurité commune (PESG)** ،la documentation française، paris ،1999، p 5.

للجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وذلك بخلق تنظيمين جديدين يتمثلان في الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والسوق الأوروبية المشتركة[1].

الجماعة الأوروبية لطاقة الذرية:

إن إنشاء المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوراتومEuratom)أو (EAEC) كان نتيجة إحساس دول المجموعة بأهمية الطاقة الذرية في زيادة الإنتاج وتحقيق مزيد من الاندماج والتقارب، وإقامة سوق مشتركة قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، وكذلك إنشاء صندوق استثماري أوروبي، وتم إقرار هذا التجمع في 1 جانفي 1958، مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة.

السوق الأوروبية المشتركة:

تسمى كذلك بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهي المعاهدة الثانية التي أفرزتها معاهدة روما، التي تمثل تجارة مجموعة الدول الستة المكونة لها وقد تم إنشائها ب 21,6 % من حجم التجارة الدولية، وقد وضعت شروط (معايير كوبنهاجن) للانضمام إليها والمتمثلة في [2]:

- القبول بالتنازل الجزئي عن السيادة الوطنية لفائدة سيادة وطنية أوسع وأشمل.
- الطرف المرشح للدخول يجب أن يكون ممارس لديمقراطية التعددية، محترم لحقوق الإنسان والحريات العامة والفردية، وحرية التعبير.

وقد كانت أهم بنود معاهدة روما عام 1957 والمتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية كالتالي:[3]

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الأعضاء.
- إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق.
- توحيد التعريفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي، ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.
- إلغاء العقبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال.
- إتباع سياسة زراعية مشتركة.
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.

---

[1] زكري مريم، البعد **الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2011/2010 ، ص 32.

[2] لبنى جديد ،**السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات و اختلاف النتائج** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة سوريا ،2014/2013، ص 13.

[3] إبراهيم بوجلخة ، **دراسةتحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،2013/2012 ،ص 61 .

- تنسيق السياسات الاقتصادية، النقدية والتجارية.
- إنشاء صندوق أوروبي اجتماعي.
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المختلفة نسبيا داخل السوق

4- معاهدة ماستريخت :

هذه المعاهدة جاءت كتعديل جوهري لمعاهدة روما التي تم التوقيع عنها في اجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ماستريخت الهولندية الأوروبية وذلك بتاريخ 11 ديسمبر 1991 [1] وخلالها تم الاتفاق على تحويل السوق المشتركة من مجموعة اقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة وبالتالي معاهدة ماستريخت واتفاقية الوحدة الأوروبية أسفرت على اتفاق رؤساء وحكومات المجموعة على تكثيف أواصر التعاون بين الشعوب المعنية، حيث امتدت بنود الاتفاقية لتشمل كذلك الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية بإضافة إلى السياسة الخارجية، وبالتالي فإن تاريخ عقد هذه الاتفاقية بات يعد منعطفا تاريخيا لعلاقات تعاون نمو تدريجيا على مدى العقود الأربعة الماضية [2].

ويمكننا القول أن اجتماع ماستريخت الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقية الاتحاد الأوروبي والتي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 7 فيفري 1992، وأصبحت سارية المفعول مند 1 نوفمبر 1993، وذلك بعد الاستفتاء الشعبي عليها بعض الدول الأعضاء [3].

5- معاهدة أمستردام 1997 :

رافق وضع اتفاقية ماستريخت جدول زمني للوحدة الاقتصادية والنقدية وسياسات تغطي القضايا الاجتماعية وحثت على بدء إجراءات تمكين دول أوروبا الشرقية من الانضمام للاتحاد الأوروبي لمن تجد شخصيات الأكثر فدرالية في الحكومات رأت أن هذه المعاهدة لم تقطع شوطا كافيا لأنهم كانوا يريدون إضفاء مزيد من الفاعلية والديمقراطية على الاتحاد في ظل الإصلاحات النقدية الجديدة الحاسمة، والتوقعات بمزيد من التوسع.

لذا تلا معاهدة ماستريخت عام 1992 مؤتمر حكومي دولي أخر تمخض عنه معاهدة أمستردام التي وقعت في تاريخ 2 نوفمبر 1997 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1999 [4].

---

[1] سالم نونغيالنجفي وآخرون، **الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية**، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 165.

[2] سمير صارم، اليورو، الطبعة 1، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1999، ص 165 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص124.

[4] جون بيندر وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوروبي**، ترجمة خالد غريب علي، الطبعة 1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015، ص 36.

حيث تمثل هده المعاهدة تحديث اتفاقية ماستريخت للتحضير لتوسعة الاتحاد الأوروبي كي يضم كل من دول أوروبا الشرقية كما أنها عززت "الفصل الاجتماعي"[1] بالاتفاقية الذي تضمن قانونا حول التوظيف والتمييز[2].

كما نصت على إنشاء منطقة للأمن والحماية والعدالة تم فيها تسهيل حرية والانتقال وتعزيز التعاون القضائي والأمني والرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء كما نصت أيضا على ضرورة التعاون المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك وتوسيع السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي من خلال المشاركة في اتخاذ القرار من المجلس بالإضافة إلى تقوية وتدعيم السياسة الاجتماعية للاتحاد[3].

المطلب الثاني : توسع الاتحاد الأوروبي

إن عملية التوسع توفر لأوروبا فرصة لإنهاء التقسيم الصناعي للقارة الذي قسمها إلى قسمين على مدى العقود الماضية، إذ أن المسألة لا تقتصر على إلغاء القيود الجمركية بل تشمل ازدهار الاقتصاديات والأعمال في وسط وشرق أوروبا على أساس قاعدة السوق والثبات الاقتصادي كما أن ذلك سيفتح المجال أمام أوروبا بأكملها من خلال إيجاد سوق محلية مؤلفة من500 مليون نسمة [4]، وفي 1958 ومع بدأ تطبيق بنود اتفاقية روما كان عدد الأعضاء ستة دول وهي : إيطاليا،ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، وهي الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، حيث نصت معاهدة روما في المادة 237 على أن " أي دولة قد تطلب أن تصبح عضو في الجماعة " وبناء على هذا تصاعد عدد الدول الأعضاء في الجماعة الى ستة دول [5]، وفي عام 1957 إلى 15 عضو، وفي 2 ماي 1967 قررت الحكومة البريطانية أن تطلب عضويتها في السوق المشتركة، كما اتخذت كل من الدنمارك وجمهورية ايرلندا والنرويج ذات القرار، ثم أعادت الحكومة البريطانية في 30 جويلية 1970 تكرار قبولها للمعاهدة المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث والقرارات المنبثقة عنها على أن يكون ذلك متوقعا على إيجاد حلول مرضية لمشكلات معينة وفي 28 أكتوبر 1971 صدق مجلسا البرلمان البريطاني على اقتراح الحكومة البريطانية الذي توصي فيه من حيث المبدأ بأن يتعين على المملكة المتحدة أن تتطلع إلى المضي في عضوية السوق الأوروبية وفقا للشروط التي دارت حولها المفاوضات في أوائل 1971[6]، وبعدها في 22 جانفي 1972

---

[1] نفس المرجع السابق، ص35 .

[2] محسن الندوي، مرجع سابق، ص 329.

[3] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط** ،الطبعة 1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2010 ،ص 62.

[4] صدام مرير الجميلي،**الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، الطبعة1، دار المنهل اللبناني، بيروت،2009 ، ص 50 .

[5] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات** ،الطبعة 1، دار الفكر، الأردن، 2011، ص 96.

[6] حسن عمر **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق**، الطبعة1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص155.

وقعت كل من المملكة المتحدة وايرلندا والنرويج والدنمارك معاهدة الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة بأعضائها التسع أصبحت تستحوذ على 40 % من التجارة العالمية، كما زاد عدد سكان السوق المشتركة من 182 مليون نسمة عام 1958 إلى 253 مليون نسمة عام 1972 [1].

وفي إطار التوسع نحو جنوب أوروبا مس هذا التوسع انضمام اليونان ليصبح عضو كاملا في السوق الأوروبية بعدما كانت منسية لأكثر من 20 سنة وكان ذلك بتاريخ مارس 1981 وبعدها بتاريخ جانفي عام 1986 انضمت كل من إسبانيا والبرتغال [2] ،حيث كان من المقرر أن تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في أول جانفي من عام 1993، وتلغي كل الحواجز ليبدأ عصر أوروبا الموحدة سياسيا واقتصاديا، إلا أن بعض الأحداث عرقلت قيام الوحدة الأوروبية كالنزاعات الوطنية لدى بعض الشعوب الأوروبية الرافضة لاندماج بلادها في أوروبا الجديدة ،لكن هذا لم يمنع من تحقيق بعض بنود المعاهدة قبل عام 1994 كقيام بعض الدول الأعضاء بإلغاء الحواجز الجمركية، وسمحت بتنقل رعاياها دون تأشيرات فيما بينها ،وبحلول عام 1994 قامت سوق أوروبية موحدة ليبدأ عصر أوروبا الموحدة ،أو ما يعرف باسم الاتحاد الأوروبي الذي يضم 12 دولة المكونة أصلا للجماعة الاقتصادية الأوروبية.[3]

لم يضع الاتحاد في البداية أية شروط للانضمام لعضوية الاتحاد، وكان يهدف بهذا إلى مشاركة العديد من دول القارة في هذا الاتحاد كي يأخذ الشكل التوسعي ،لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الاتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط " كوبنهاجن".

أما السويد وفنلندا والمجر فقد انضمت عام 1995 مما رفع العضوية إلى 15عضوا. وفي عام 1999 تبنت أثنا عشرة من الخمسة عشرة عضوا عملة موحدة وهي اليورو وفي الأول من ماي عام 2004 انضمت 10 دول من أوروبا الشرقية، يبلغ عدد سكانها 75 مليون نسمة إلى الاتحاد الأوروبي، ومن المنتظر انضمام دولتين أخريين في عام 2007 . إن استيعاب هذه الدول التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل القومي عن الدول الخمس عشرة الأصلية، يفرض تحديات قانونية واقتصادية . فهذه الدول الخمس والعشرون تضم 450 مليون نسمة، ويساوي ناتجها المحلي الإجمالي الناتج المحلي

---

[1] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية**، الطبعة 1، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص 593 .

[2] مردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة : محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الطبعة 1، دار المريخ للنشر،السعودية، 2007 ،ص 177.

[3] خلوفي عائشة، تأثير **التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة الاتحاد الأوروبي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012/2011، ص106 .

الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، والشكل التالي يوضح سنوات انضمام الدول إلى الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة للانضمام.

الشكل رقم(01): سنوات انضمام الدول الأوربية إلى الاتحاد الأوروبي

Source : L'Union européenne , Département fédéral des affaires étrangères DFAE ; Direction des affaires européennes DAE, L´ Union, Mars 2018, P5.

المطلب الثالث : أهداف وإنجازات الاتحاد الأوروبي

أولا: أهداف الاتحاد الأوروبي

تتمثل أهداف الاتحاد الأوروبي في إقامة اتحاد يتوطد بين شعوب أوروبا[1] مع إنشاء سوق أوروبية داخلية إلى ثبات الأسعار وتحقيق المنافسة وتوفير الوظائف، وتعمل على تحقيق التقدم العلمي وتنمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي بطريقة متوازنة ومستمرة، كذلك إنشاء اتحاد أوروبي اقتصادي ونقدي يتضمن في النهاية عملة أوروبية موحدة، من إقامة منطقة بلا حدود داخلية تضمن حرية انتقال البضائع والسلع والأشخاص والخدمات ورأس المال، المحافظة على السلم والأمن الدولي [2].

أما على الصعيد الدولي، يجب التأكد على ذاتية الاتحاد الأوروبي، من خلال تنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة، تتضمن في النهاية سياسة دفاعية مشتركة تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك،

[1] محمد المجدوب، **التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، الطبعة8، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص416.

[2] حسن طلال مقلد، محددات **السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25،العدد الأول، 2009، ص 623.

لتتسنى تقوية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء وحمايتها، من خلال إنشاء مواطنة للاتحاد الأوروبي[1]. إن من بين أهداف الاتحاد هو تنمية التعاون الوثيق بين الدول الأوروبية في شؤون العدالة والأمن والشؤون الداخلية والخارجية، حتى يتم المحافظة على ميراث الجماعة الأوروبية والبناء عليه والمحافظة على التنوع الثقافي واللغوي للدول الأوروبية[2] . أكد الأوروبي تمسكه بمبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون واحترام الخصوصيات الوطنية للدول الأعضاء واحترام الكرامة الإنسانية واحترام قانون الأقليات وعدم التمييز والتسامح والعدالة والمساواة بين الرجل والمرأة، كما يتضمن الاتحاد لمواطنيه توفير مناخ الحرية والعدالة والمساواة والأمن متى كانوا، كما يتضمن لهم حرية الحركة والانتقال بين أقاليم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[3]، مع تحقيق الوحدة والسياسة والاقتصادية بين الشعوب الأوروبية[4].

ثانيا : انجازات الاتحاد الأوروبي

مند نشأة الاتحاد الأوروبي سعي لتحقيق مجموعة من الانجازات من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي والوصول إلى أعلى مراتب التكامل نذكر منها [5]:

- تكوين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية للاتحاد الأوروبي وهي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والأوروبية، بنك الاستثمار الأوروبي، محكمة المدققين، البنك المركزي الأوروبي.
- تأسيس سوق أوروبية موحدة التي تعد أكبر سوق حرة في العالم وتضم 27 دولة و504 مليون نسمة يتمتعون بحرية البيع والشراء .
- إصدار العملة النقدية الأوروبية الموحدة " اليورو " في الأول من جانفي 2002 لتصبح إحدى العملات الرئيسية في العالم.
- تأسيس أول وحدة جمركية باسم " المؤسسة الاقتصادية الأوروبية ".
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الاتحاد في إطار النموذج الوحدوي الأوروبي.
- دعم النظم الاقتصادية لأعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد، وخاصة من دول وسط شرق أوروبا.
- زيادة حجم التجارة البينية، حيث تبرز بيانات Eurostate تزايد حجم التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث ارتفع نسبة الصادرات بين دول الاتحاد من إجمالي الصادرات من 38.2% سنة 1958 إلى69.1% سنة 2003، أما بالنسبة للواردات البينية نسبة إلى إجمالي

[1]Article & du traité de Maastricht du 07/02/1992.
[2]IL est institué une citoyenneté de l' Union. Est citoyen toute personne ayant la nationalité d' un état membre.
[3]Les citoyens de l' Union jouissent des droit et sont soumis aux devoirs prévus par le présent traité.
[4]Le mire (pierre) droit de l' Union Européen-Dalloz-paris 2001 ، p 4.
[5] بدرة مربحة، شيماء كحول، **تقييم اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي وتأثيره على الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2017/2016، ص ص 31-30 .

الواردات فقد ارتفعت من 36.6 % خلال سنة 1958 إلى أكثر من 66% خلال سنة 2003، وهذا كنتاج لعملية التحرير الكبيرة التي خضعت لها المعاملات التجارية البينية لدول الاتحاد الأوروبي.

- قيام الدول الأوروبية بإلغاء الحواجز التي كانت قائمة وتعيق حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول الأعضاء وإزالة القيود الفنية المتعلقة بعمليات الإنتاج والتصنيع الأوروبي، وتحرير تجارة الخدمات، مع الانتهاء من إلغاء الرقابة على أسواق المال والصرف الأجنبي بشكل تام [1].
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الاتحاد في إطار النموذج الوحدوي الأوروبي مثل دولتي ايرلندا واسبانيا، حيث حققتا معدل نمو كبير في العشرين عاما الماضية بدعم من الاتحاد الأوروبي.
- معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي عانت بعض دول الاتحاد منها والتي تأتي في مقدمتها اليونان مؤخرا [2].
- ساهم التكامل في تحقيق تقارب قوي بين الدخول (المداخل الفردية) إذ ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد في بلدان أوروبا بنحو 50% بين عامي 1994- 2013، مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة في أوروبا، كما كانت الروابط التجارية والاستثمارية الكبيرة مع أوروبا الغربية عاملا رئيسيا في تقدم مسيرة النمو والتقارب الذي رفع مستويات الدخل ببلدان أوروبا الصاعدة إلى أقل بقليل من نصف مستويات الدخل في الاقتصاديات المتقدمة المجاورة لها [3].
- تقديم المساعدات الاجتماعية لمواطني الاتحاد الأقل دخلا وخاصة في مجالات الصحة والتعلم بالإضافة إلى منطقة ثقافية مشتركة للأوروبيين بهدف تشجيع قيام مواطنة أوروبية [4].

وانطلاقا من جملة هذه الانجازات يتضح لنا مدى جدوى الاتجاه الأوروبي من سابقتها بمستقبل أكثر نجاح وتطور بتحسن أكثر من اقتصاديات دول الاتحاد، وحسب الأخصائيين فإنه من المتوقع جدا أن يحل الاتحاد الأوروبي باقتصاده مكانة على المستوى الدولي.

---

[1] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص217.

[2] كمال مقروس،**دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي- دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2004، ص 85.

[3] مقدم رضا، **الطريق إلى التكامل في أوروبا** ، مجلة التمويل والتنمية، العدد الأول، مارس 2014، ص 10 .

[4]Www .moqatel. Com /open share/…./seco 6doc.

المبحث الثاني : مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يقصد بمؤسسات الاتحاد الأوروبي تلك الأجهزة الفعالة التي تقرر وتنفذ السياسات العامة في الاتحاد الأوروبي فعملية اتخاذ القرار تعكس إلى حد بعيد العوامل التي توجه صانع القرار عند محاولة تفاعله مع الواقع الدولي بواسطة سلسلة القرارات التي تتخذها الوحدة التنظيمية التي يتصرف باسمها وتعكس كذلك اتجاهات وتصورات الدول وكذا الرسائل التي تستعملها للدفاع عن مصالحها اتجاه الأطراف الدولية الأخرى، وسوف نتكلم عن أربعة مؤسسات رئيسية داخل الاتحاد الأوروبي ألا وهي: المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري الأوروبي، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، بالإضافة إلى وجود مؤسسات أخرى مكملة أقل أهمية تعتبر مؤسسات مكملة للدور هذه المؤسسات.

المطلب الأول: المجلس الأوروبي

المجلس الأوروبي ليس مؤسسة قائمة بذاته ولكنه عبارة عن اجتماعات لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وفي هذا الإطار لم يجتمع قادة الجماعة في السنوات العشر الأولى لإنشائها إلا ثلاث مرات سنويا تحت اسم المجلس الأوروبي وعقد بالفعل أول اجتماع في دلبن في مارس 1974 واستمرت الاجتماعات أخرى في الظروف الخاصة .

والمجلس لا يتدخل مباشرة في عملية الإدارة اليومية للاتحاد الأوروبي ولكن وظيفته الأساسية هي وضع الخطوط العامة لسياسات الاندماج وإعطاء التوجيهات العامة لباقي مؤسسات الاتحاد الأوروبي وفي هذا الإطار لعب المجلس دورا مهما في مسألة توجيه المسائل المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والنقدية والتنسيق في مجال السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء خاصة بعد معاهدة ماستريخت .

وتتولى رئاسة المجلس إحدى الدول لمدة ست أشهر تمارس فيها عملية التنسيق والإعداد للاجتماعات ويكون رئيس حكومتها أو دولتها المتحدث باسم المجلس خلال تلك الفترة وتتخذ فيه القرارات بالإجماع [1] .

أما فيما يتعلق بأسلوب عمل المجلس وطريقة صنع القرارات فيه فيلاحظ انه ينذر أن يتخذ المجلس الأوروبي قرارات ملزمة أو يصدر توجيهات أو يشرع قوانين واجبة التطبيق والنفاذ الفوري وإنما يكتفي في الغالب ببلورة توجيهات وسياسات برامج عامة وإصدار بيانات أو نداءات أو توجيهات ولذلك توجد حاجة إلى إجراء تصويت لان ما يصدر عنه عادة ما يكون محصلة لعملية تفاوضية مستمرة إضافة إلى هذا الدول الأعضاء هي التي تتولى رئاسة المجلس بالتناوب كل سنة أشهر وفقا لنظام يقره المجلس بالإجماع

[1] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية وغزاها للتكامل العربي**، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 542 .

ويصبح رئيس هذه الدولة أو رئيس حكومتها هو المتحدث الرسمي باسم المجلس خلال دورة الرئاسة ويتولى التحضير لأعمال المجلس بما في ذلك توجيه إلى اجتماعاته خلال تلك الفترة، وكانت اجتماعات المجلس تعقد عادة في إحدى مدن الدولة التي ينتمي إليها رئيسه، ولكن بعد معاهدة نيس استحدثت نصا يقضي بضرورة انعقاد كافة اجتماعات المجلس الأوروبي في عاصمة الاتحاد " بروكسل".[1]

✓ **صلاحياته واختصاصه:**

في نهاية سنة 1983، حدد إعلان شتوتغارت صلاحيات واختصاصات المجلس الأوروبي كما يلي:[2]

- منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.
- تجديد مسيرة عملية البناء ورسم السياسة العامة الموجهة والفائدة لعمل مؤسسات الجماعات الأوروبية.
- مناقشة كل المجالات الخاصة بإبقاء الاتحاد والعمل على تحقيق الانسجام من تلك الجوانب.

ويمكن تلخيص المهام الرئيسية للمجلس الأوروبي فبما يلي[3] :

- يمثل الهيئة التشريعية لمجموعة واسعة من قضايا الاتحاد الأوروبي ويمارس سلطته التشريعية بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي.
- ينسق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- يبرم نيابة عن الاتحاد الأوروبي الاتفاقيات مع دولة أو مجموعة منضمات دولية.
- يشترك المجلس مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية والميزانية الاتحاد.
- يقوم باتخاذ القرارات التطبيقية للسياسات الخارجية والأمنية العامة، وذلك على أساس التعليمات العامة المتحدة بالمجلس الأوروبي.
- ينسق نشاطات الدول الأعضاء، ويتخذ الإجراءات فيما يتعلق بالشرطة والتعاون القضائي في الأمور الإجرامية.

[1] حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة غربيا**، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة الغربية، لبنان، د س ن، ص 193.

[2] نفس المرجع، ص192 .

[3] الاتحادالأوروبي بالعربية، **مؤسسات الاتحاد الأوروبي**، على الموقع: www.ev-arabic.org/inslitutions.html تاريخ الاطلاع: 2020/02/02، الساعة 19:00 .

المطلب الثاني: المجلس الوزاري الأوروبي

هو أحد الأجهزة الرئيسية التي ضمنها الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي من البداية أي تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب.

كان يطلق عليه قبل نوفمبر 1993 اسم مجلس الجماعات الأوروبية، وهو إطار يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في التخصصات المختلفة، حيث تختلف عضوية هذا المجلس حسب موضوع الاجتماع، فإن كان حول الزراعة فإن كان حول الزراعة يجتمع وزراء الزراعة إما إذا كان لمناقشة الميزانية يجتمع وزراء المالية، أما وزراء الخارجية فلهم وضع خاص فهم يجتمعون مرة كل شهر على الأقل وعادة ما يكون هناك اجتماع الأكثر من وزارة في نفس الوقت، وهناك أنماط لعملية اتخاذ القرارات في المجلس الوزارية الأوروبية.

- هناك أنواع من القرارات يمكن اتخاذها بالأغلبية البسيطة وفق المساواة السياسية أي على أساس أن كل دولة صوت واحد.
- هناك أنواع أخرى أيضا من القرارات تتطلب الإجماع[1] .

✓ **وظائف مجلس الوزراء:**

- المهمة الأساسية للمجلس هي التنسيق بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء وحل الخلافات بينها وبين الأجهزة.
- يعد المجلس الجهاز المخول له وضع تشريعات للاتحاد فهو الذي يتخذ القرار النهائي لأغلب التشريعات.
- يعطي المجلس المفوضية سلطة تنفيذ القوانين التي يتخذها.
- يقوم بالاشتراك مع البرلمان بإقرار ميزانية الاتحاد.
- يقوم بعقد اتفاقيات مع الدول الغير أعضاء[2].

✓ **كيفية التصويت على قراراته:**

إن التصويت في المجلس الوزاري في الدول الأعضاء ليست لها أصوات متساوية، لأن كل دولة لديها عددا من الأصوات يتناسب مع حجمها، حيث حاول نظام التصويت في المجلس الوزاري أن يخلق

[1] هشام صاغور، مرجع سابق ، ص 53.

[2] حسن نافعة ، مرجع سابق، ص 192.

نوعا من العدالة بين الدول الكبيرة والصغيرة بحيث أنه أوجد توازنا بين مصالح الدول الصغيرة ومصالح الدول العظمى[1] .

أدخلت معاهدة نيس تعديلات على صيغة اتخاذ القرار فتم إعادة توزيع الأصوات على أسس جديدة على الشكل التالي[2]:

لكن من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا 29 صوتا، إسبانيا 27 صوتا، هولندا13 صوتا، ولكل من بلجيكا والبرتغال واليونان والمجر وجمهورية التشيك12 صوتا، ولكن النمسا والسويد 10 أصوات، ولكل من فلندا والدنمارك وإيرلندا وليتوانيا وسلوفاكيا 7 أصوات ولكل من لوكسمبورغ وقبرص ولاتفيا واستونيا 4 أصوات وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين أي الحصول على 232 صوتا من إجمالي 324 .

المطلب الثالث: المفوضية والبرلمان الأوروبي

أولا: المفوضية الأوروبية

تعتبر المفوضية الأوروبية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي وهي بمثابة العصب الرئيسي في الاتحاد الأوروبي، حيث شهدت المفوضية الأوروبية تطورا كبيرا عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل والاندماج الأوروبي ففي زمن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب أطلق عليها اسم " السلطة العليا " وأريد لها أن تكون المركز الرئيسي لعملية صنع القرار والعصب الحساس وأن تدار بواسطة فنيين كبار يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال عن الحكومات، أما معاهدة روما فقد أطلقت اسم المفوضية على المؤسسة الناظرة في " الجماعة الاقتصادية الأوروبية " و" الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية " وعند اندماج الجماعات الأوروبية الثلاث أعيدت صياغة الأهداف والوظائف بعد تنامي الدور السياسي على حساب البيروقراطيين ومع ذلك يمكن القول أن هذه المؤسسة لا تزال تشكل العصب الرئيسي لعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي .

وتتشكل من عدد الأعضاء يتم تعيينهم من قبل الحكومات الوطنية يكون عضوان ممثلان لكل دولة من الدول الكبرى مثل : ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، إسبانيا...

أما الدول الصغيرة والمتوسطة الباقية مثل هولندا ،البرتغال، لوكسمبورغ ... يمثلهم عضو واحد وهذا حسب عدد السكان وهؤلاء الممثلين هم المستقلين والمقتدرين والفنيين،وتكون هذه العهدة القانونية خمس

[1] صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص65 .

[2] مخلد عبد المبيض، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، الطبعة 1، الأكاديميون لنشر والتوزيع، د س ن ، ص ص 135-136.

سنوات ولا يجوز للعضو في المفوضية الترشح لعضوية البرلمان الأوروبي أو تقلد أي منصب أخر في المؤسسات الأوروبية[1].

وتلعب المفوضية أدوار متعددة منها :

- **اتخاذ المبادرة** : فهي تنفرد بعملية اقتراح تشريعات جديدة بتقديم مقترحات للمجلس وصياغة إجراءات تنفيذها وتوجه عملية التشريع في البرلمان كما تعمل كوسيلة لتقريب الآراء أثناء اجتماعات المجلس .
- **دور الحارس** : حيث تعمل على تنفيذ المعاهدات والقرارات التي تشكل مكتسبات الجماعة (أي تشريعها) فتتابع أجهزة الجماعة والدول وتشرف على تنفيذ بنود الإجراءات الوقائية، ولها رفع الأمر إلى محكمة العدل في حالة المخالفة .
- **دور إداري**: باعتبارها الذراع التنفيذي للجماعة ولها صلاحيات معينة في إدارة قواعد الجماعة وصلاحيات محددة للتشريع، خاصة في التفاصيل التنفيذية للسياسة الزراعة .
- **تمثيل الجماعة**: ويشمل التمثيل لدى دول أخرى أو منظمات دولية وتتفاوض وفق تعليمات من المجلس باسم الجماعة بالنسبة إلى قضايا السياسات المشتركة كالسياسات التجارية واتفاقيات التجارة والارتباط والانضمام[2].

✓ **صلاحيات المفوضية:**

- مراقبة تنفيذ أحكام الاتفاقيات وقرارات الأجهزة الأوروبية.
- استخدام السلطات المعنوية لها كسلطة تنفيذية وخاصة فيما يتعلق بإرادة صناديق الاتحاد الأوروبي التمويلية الرئيسية.
- تصنع مقترحات للقوانين الجديدة في الاتحاد الأوروبي وتعرضها على البرلمان والمجلس.
- تقوم المفوضية بوصفها الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتطبيق القرارات السياسية.
- متابعة ومراقبة تنفيذ المعاهدات فهي مسؤولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به والتأكد من ذلك.

[1] ارجع الملحق 1 ص 124للاطلاع على نشأة الاتحاد الأوروبي .

[2] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص ص 541- 542 .

- تتمتع المفوضية بسجل في مجالات كإدارة سياسية المنافسة، حيث أعطت صلاحية القيام بهذه المهمة بنفسها[1].

ثانيا: البرلمان الأوروبي

حرصت حركة الوحدة الأوروبية منذ بداية انطلاقها على أن تتضمن مؤسسات التكامل الأوروبي هيئة تمثيلية تعبر عنه إرادة الشعوب الأوروبية وتجسد استمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة وتضمن مشاركتها في عملية صنع القرار، ورغم خلو خطة شومان التي أطلقت مشروع الجماعة الأوروبية للفحم والصلب من أي ذكر للبرلمان ضمن الإطار المؤسسي للجماعة إلا أن المفاوضات التمهيدية سرعان ما أكدت إدراك الآباء المؤسسين لأهمية البعد الديمقراطي وحرصهم على أن يتضمن الهيكل التنظيمي لمؤسسات التكامل هيئة تمثيلية منتخب بالاقتراع المباشر تقوم بوظيفة تشريعية ورقابية حقيقية[2].

وبهذا فإن البرلمان الأوروبي يعتبر أهم هيئات الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى مركزة " ستراسبورغ " يتكون من قضاة ومحاميين كان يتم تعيينهم سابقا من بين أعضاء برلمان الدول الأعضاء، وفي 1979 وهو أول انتخابات له وأصبح بذلك يتكون من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا من قبل دولهم لمدة ستة سنوات وهو يراقب تنفيذ قرارات المجموعة ومدى توافقها مع خصوص معاهدة روما .

ويضطلع البرلمان الأوروبي على الموافقة على ميزانية الاتحاد الأوروبي كما انه يستطيع رفضها وفي هذه الحالة فإن إجراءات تحضير الميزانية تعاد من جديد فتدرس من قبل اللجنة الأوروبية لتمر للمرة الثانية على المجلس الأوروبي لتصعد إلى البرلمان للموافقة عليها وفي كثير من الأحيان يستعمل البرلمان سلطاته المالية للتأثير في السياسات المشتركة خاصة السياسات الزراعية المشتركة التي تقع الرقابة المباشرة له ويتم الموافقة على المشاريع القانونية بأغلبية الثلثين ويقوم بمراقبة السير الحسن واليومي لتطبيق السياسات المشتركة وهذه المراقبة يبينها البرلمان على تقارير محكمة والتحقيق في الشكاوي المتعلقة بسوء الإدارة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي كما يعد البرلمان الأوروبي هو الواجهة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي والهدف الأساسي منه توسيع عملية المشاركة في صنع القرار في الاتحاد الأوروبي [3] ولكن رغم هذا فإن البرلمان ما تزال سلطاته محدودة فهو بالأساس يصطلح بالوظيفة الافتراضية فيما يخص الإشراف على أداء المفوضية لوظائفها[4].

---

[1] جون بيندر وسايمون أشروود، مرجع سابق، ص52 .

[2] حسن نافعة، مرجع سابق، ص 207 .

[3] ارجع الملحق رقم 2 ص125للاطلاع على مختلف تكتلات الاتحاد الأوروبي.

[4] مخلد عبيد المبيض، مرجع سابق، ص91 .

✓ **صلاحيات البرلمان الأوروبي:**

- أعداد المقترحات التي توقي حركة الاندماج التي تقوي حركة الاندماج الأوروبي.
- تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات وذلك من منطلق أنها أحد الجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية للاتحاد.
- متابعة ومراقبة تنفيذ المعاهدات فهي مسؤولة عن التزام الهيئات والشركات الأوروبية بالقوانين.
- تمثيل الاتحاد فهي تعتبر الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي وتتحدث باسمه وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية[1].

[1] نفس المرجع ، ص 138.

المبحث الثالث : السياسات الأوروبية المشتركة

لقد انتهج الاتحاد الأوروبي سياسة مشتركة ودلك بهدف تعزيز التكامل بين أعضائه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي في المجال الأمني أو الدفاعي والاقتصادي من خلال مجموعة من الآليات لتحقيق الأهداف المنشودة رغم الصعوبات وبعض العراقيل.

المطلب الأول: السياسة النقدية

لم تتوقف محاولات التعاون النقدي الأوروبي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدءا بإنشاء إتحاد المدفوعات الأوروبي سنة 1950 وبعد تكوين السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما 1957 والتي عرفت فيما بعد باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تركزت جهود التعاون النقدي من اجل مواجهة الأزمات الاقتصادية باختلال موازين المدفوعات، زيادة مستويات التضخم، الركود الاقتصادي، زيادة البطالة، تدهور وضع الدولار كعملة الاحتياط، ثم وقف تحويله إلى ذهب[1] .

وفي عام 1969 تقدمت ألمانيا باقتراح طرحه وزير المالية "بيبروارنر" يقضي بإنشاء وحدة نقدية أوروبية وقدم تقرير باسم "تقرير وارنر" سنة 1971، دعا فيه إلى إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال ودعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للأعضاء[2]، وتم إقرار هذا التقرير في فيفري 1971.[3]

وعلى الرغم من أن هذا التقرير لم يحقق أهدافه الموجودة خلال الجدول الزمني المحدد له إلا أنه وضع حجر الأساس الذي أمكن من خلاله إنشاء اتحاد نقدي وإصدار عملة موحدة للمجموعة الأوروبية[4].

حيث انه ظهرت فكرة تكوين وحدة نقدية واقتصادية منذ الخمسينات من القرن الماضي لكنها لم تلق النور وذلك بسبب وجود نظام "بروتتوودز" [5] العالمي لتثبيت أسعار الصرف، الشيء الذي أعاق إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوروبا، وبعد انهيار هذا النظام وازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات

---

[1] إبراهيم خالد، الوحدة **النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة**، صحيفة الوسط البحرية، العدد 1759، جويلة 2007، ص 3.

[2] أحمد سعيد نوفل ،**الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات** ، على الموقع : http://www.facuty.yu.edu.jo، تاريخ الاطلاع : 2020/02/15، الساعة 20:00 .

[3] عبد المجيد عبد المطلب، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، الطبعة 1، الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2003، ص 78.

[4] مجدي محمود هشام، الوحدة **النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية**، د ط ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 1997 ، ص69 .

[5] اتفاقية بروتتوودز: تمثل مؤتمر النقد الدولي المنعقد في جويلية 1944 لأجل تشجيع التجارة وإنماءها بعد الحرب العالمية 2 وضم المؤتمر 44 ممثل لـ 44 دولة وضعوا الخطط لأجل استقرار النظام العالمي المالي وقد رفع المؤتمر خططه إلى منظمتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.(أنظر: محسن الندوي، مرجع سابق، ص 80) .

الأمريكي وانخفاض الدولار بنسبة 10% سنة 1971، وظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة وخلال سعيها لوضع نظام نقدي فعال.

وبحلول عام1972 قام الاتحاد الأوروبي بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية والمحلية طبقا لنظام اشتهر باسم "الأفعى في النفق" والمعروف انه في ذلك الوقت ارتبطت معظم العملات بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها في حدود 2,25% حول سعر الدولار [1] .

وطبقا لنظام الثعبان فقد انخفضت تلك النسبة إلى النصف تقريبا وأصبحت أسعار صرف عملات الأعضاء مثبتة فيما بينهم مع وجود هامش التذبذب في حين تكون هناك العملات حرة في التقويم بالنسبة للعملات الأجنبية، ولكن عند تعميم فكرة حرية التقويم في عام 1973 أصبح نظام الثعبان دون جدوى، لذا استبدله بالنظام النقدي[2] .

بحلول عام 1978 انهار نظام الثعبان، وهنا بدأ جهد جديد لتحقيق تعاون نقدي وذلك عام 1979 مع إنشاء نظام النقد الأوروبي، حيث دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ يوم 13 مارس 1979 كتكملة لنظام الثعبان.[3]

عام 1998 تأسس البنك المركزي الأوروبي، مقره الرئيسي في فرانكفورت بألمانيا، وأنشأ هذا البنك في مرحلة متأخرة من تطور الجماعة الأوروبية، بعد أن دخلت عملية التكامل والاندماج الأوروبي مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبية وإصدار عملة أوروبية موحدة(اليورو) .

والهدف الأساسي لهذا البنك هو المحافظة على استقرار العملة الأوروبية والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة، وهو المسؤول عن تحديد الخطوط العريضة لسياسة النقدية لمنطقة اليورو، واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها ويعتبر البنك المركزي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية، ويشرف على البنك مجلس المحافظين.

إن جميع مؤسسات وأجهزة الاتحاد الأوروبي مستقلة وتعمل بحياد عن عمل الأعضاء وتسعى لتنمية عملية الاندماج والتكامل في الاتحاد، ويشرط على موظفيها عند توظيفهم العمل بحيادية واستقلالية من اجل الوصول إلى المستقبل الأفضل لأوروبا الموحدة[4] .

---

[1] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي** ، الطبعة1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص157.

[2] إبراهيم خالد، مرجع سابق، ص 3.

[3] كامل بكري، مرجع سابق، ص187.

[4] صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص78.

ويهدف النظام النقدي الأوروبي إلى تحقيق التقارب في السياسات المالية تشجيعا للتجارة ودفع وتيرة النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: السياسة الصناعية والتجارية

أولا: السياسة الصناعية:

يعد المجال الصناعي في الاتحاد الأوروبي ثاني قوة اقتصادية في العالم[1] ، تم إنشاؤها بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الصناعيين الرئيسيين حيث يجمعون ألاف المشاركين في جميع أنحاء أوروبا، فالصناعة هي محرك الابتكار ونمو الإنتاجية والصادرات ومع ذلك فإن هيكل الصناعة يمر بتحول عميق مدفوع بالتقنيات الرقمية وغيرها من تقنيات جديدة ونماذج الأعمال الجديدة لذلك يلزم بذل جهد من التحديث لضمان أن تظل الصناعة الأوروبية قادرة على المنافسة العالمية ليجب عليها تبني التغيير التكنولوجي، دمج المنتجات والخدمات، تطوير التقنيات التي تستخدم طاقة أقل وتقليل النفايات وتجنب التلوث، والاستثمار في القوى العاملة مع المهارات المناسبة.

في سبتمبر 2017 حددت استراتيجية سياسة صناعية متجددة تجمع كل المبادرات الحالية والجديدة الخاصة بقطاع أفقي استراتيجية صناعة شاملة، ويهدف النهج الاستراتيجي للتنافسية الصناعية إلى تمكين المواطنين، وتنشيط المناطق والحصول على أفضل التقنيات للصناعة الذكية والنظيفة والمبتكرة في المستقبل.

توفر المهارات للصناعة من خلال تحسين الجودة وأهمية التدريب والتعليم، وجعل المهارات أكثر قابلية للمقارنة وتخفيف الاعتراف بمؤهلات تسهيل الوصول إلى التمويل للأفكار المبتكرة.

تطوير مجموعة من المؤسسات والجهات الفاعلة الداعمة التي تتعاون معا في مكان معين لتسهيل التعاون بين الشركات والمستثمرين والجماعات ومراكز البحوث، تشجيع الصناعات بين الصناعة المحلية من خلال منصات التخصص الذكية الاستثمارية، والتكنولوجيا الرائدة عن طريق دعم التحول الرقمي للصناعة الأوروبية، تعزيز الطاقة والتقنيات ذات الكفاءة في استخدام الموارد ودعم تطوير واستيعاب تقنيات مثل المواد الحيوية الجديدة والمعادن والتصنيع المتقدم[2] .

[1] محمد دحام كردي، مرجع سابق، ص135-136 .

[2] Industrial policy/internal market ;industry-European commission :// http://ec.euroupa.eu> policy-en، consulted on
10 /03/2020.

ثانيا: السياسة التجارية

لقد انتهج الاتحاد الأوروبي سياسة تجارية محددة في سبيل تنظيم العلاقات التجارية بين أعضاء الاتحاد والتكتلات الأخرى حتى أصبح قوة تجارية كبرى تتفوق كثيرا على منافسيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ترجع السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي إلى فعاليتها في هيكلها الفيدرالي وإلى مفهوم تشارك فيه الدول الأعضاء البالغ عددها 28 دولة، الاتحاد الأوروبي هو اللاعب الرئيسي في التجارة العالمية والمصدر الرئيسي للخدمات في العالم، تتبع استراتيجية طموحه لفتح الأسواق المضمونة بالقواعد، أحدثها اتفاقية التجارة الحرة مع اليابان التي دخلت حيز التنفيذ في 1 فيفري 2019 لكن لعبة التجارة الحرة قد تغيرت بشكل كبير بسبب المنافسة من البلدان الناشئة وعدم ثقة الرأي في الاقتصاديات المتقدمة التي تأثرت بالأثر السلبية للعولمة، إذا نجح الاتحاد الأوروبي في سياسته التجارية فلن يكون هذا كافيا خلال الانتخابات الأوروبية في ماي 2020 ، سيكون من الضروري إضافة سياسة اجتماعية لتحقيق التوازن بين الانفتاح التجاري وكذلك السياسة الصناعية التي تساعدها بالحفاظ على مكانتها في الأسواق.

تتكون السياسة التجارية الأوروبية من ثلاث عناصر رئيسية والممثلة في:

- الاتفاقيات التجارية مع دول العالم الثالث لفتح أسواق جديدة وإتاحة فرص تجارية جديدة للشركات الأوروبية.
- اللوائح التجارية التي تهدف إلى حماية المنتجين الأوروبيين من المنافسة غير العادلة.
- انضمام الاتحاد الأوروبي إلى منظمة التجارة والتي تحدد قواعد التجارة الدولية[1].

[1] Mondialisation: la politique commerciale de l´ UE expliquée /parlement européen : http://www.europarl.europa›au /news/fr/headlines/economy› consulted on 10/03/2020.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية والأمنية

إن فكرة أن يتحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي، ولكن الجهود التي بذلها الاتحاد في مجال السياسة الخارجية كانت أقل تقدما من الجهود التي بذلت في مجال السوق المشتركة والعملة الموحدة، إلا أن التغيرات الجيوبوليتيكية بعد انهيار الدول الشيوعية قادت الاتحاد إلى مضاعفة جهوده في التحدث والفعل بشكل موحد مما أدى نتائج إيجابية[1] .

وفي ظل عدم الاستقرار الاستراتيجي الناجم عن الحروب المتوالية في يوغوسلافيا، كان لابد من إعادة النظر في قضية الأمن داخل أوروبا[2] وهو ما سرع باعتماد السياسة الدفاعية الأمنية الأوروبية، بعد تأكدها هويتها انطلاقا من معاهدة ماستريخت سنة 1992 حيث أقرت دول الاتحاد الأوروبي اتحاد أوروبا الغربية، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي تنظيمات أمنية معتمدة في إطار السياسة الدفاعية والأمنية للاتحاد، وإن اختلفت طريقة حدود هذا الإقرار[3]

إن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأمنية المشتركة التي تجيب عن جميع الأسئلة المتعلقة بأمن الاتحاد، لتوفرها على أطر مؤسسية تتداخل على نطاق واسع من خلق مجموعة من المؤسسات، تقوم بتخطيط العمليات وتنفيذها وإدارة الأزمات[4] .

أولا: تشكيل السياسة الخارجية

حيث مرت عملية تشكيل السياسة الخارجية بمراحل عدة نذكر منها:[5]

- **الخطوة الأولى:** كانت محاولة طموحه في 1954 عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي، والتي فشلت في الدقيقة الأخيرة وجمعت كلا من الدول الأعضاء فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، لوكسمبورغ، إيطاليا وهولندا، لكنها باءت بالفشل بسبب رفض فرنسا لها لأنها تمس السيادة القومية الفرنسية. وقد كانت الخطة الدافع للقادة الأوروبيين السياسة الخارجية.

---

[1] محدد طلال مقلد، **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الأول ،2009 ،ص 622 .

[2] أدريسالكزدي، السياسة **الأوروبية للأمن والدفاع – رؤية جنوبية**– ،مذكرة مقدمة لنيل الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ،جامعة محمد الخامس–السويسي– ،السنة الجامعية 2005–2006 ،ص 14 .

[3] خليل الناصري ، **السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي والمجال المتوسطي**،بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، وحدة التكوين والبحث المغرب في النظام الدولي ، جامعة محمد الخامس– أكدال – الرباط كلية الحقوق، السنة الجامعية 2003–2004، ص 51 .

[4] Giovrannihervi ، Damien helly and danielkeohane، europansecurity and defencepolicy ،the europeanunion institute for securitysudies ،paris،2009 ،p19 .

[5] لخذاري جلول، **الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور المركب الأمني الإقليمي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016–2017 ،ص 52 .

- **الخطوة الثانية:** المحاولة الثانية كانت 1970 عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ما يسمى التعاون السياسي الأوروبي على أن يتم من خلاله تبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر الإمكان في مجال السياسة الخارجية. وتحت هذا العنوان بدأت تظهر بيانات الاتحاد الرسمية التي تدين الاعتداءات حول العالم، ولكن في بعض الأمور الحساسة والتي يكون لأحد الدول الأعضاء مصلحة فيها لم تكن هناك قرارات تصاغ بسبب قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار.
- **الخطوة الثالثة:**معاهدة ماستريخت التي وقعت في 1992/02/07 ودخلت حيز التنفيذ في 1993/11/01 وأسست الاتحاد الأوروبي الذي هدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية في الشؤون الاقتصادية والمالية، أنشئت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد، ودفاعيا تستكمل بسياسة دفاعية مشتركة عندما تتضح الظروف، والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية.
- الخطوة **الرابعة:** إعلان سانت مالو 1998 الذي يعد خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية طوني بليز والرئيس الفرنسي جاك شيراك على أن تكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفعالة، وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات، من أجل الرد السريع على المخاطر الجديدة والاستجابة للالتزامات الدولية.
- **الخطوة الخامسة:** اجتماع مجلس أوروبا في 3-4 جوان 1999 فقد تم إنشاء ما يسمى بالسياسة واعتبارها كجزء من السياسة الأمنية، وتم EDSP الأمنية والسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، وتم تدشينه في قمة هلسنكي، حيث تضمن عددا من الهياكل المؤسسية المحورية. وقد تم وضع هذه المؤسسات موضع التنفيذ مابين1999 و 2000.
- **الخطوة السادسة:** قمة هلسنكي 10-11 ديسمبر 1999 وتم الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلام وعملية أدارة الأزمات.
- **الخطوة الثامنة:** قمة نيس 8-9 ديسمبر2000 وضعت الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية، وأقرت القمة لجنتي تسيير القوة الأوروبية وهما اللجنة السياسية والأمنية وتضم المندوبين الدائمين، واللجنة العسكرية وتضم رؤساء أركان الجيش. وانتهت القمة بصيغة توافقية بين الرغبتين الأوروبية والأمريكية، حيث جرى حذف الفقرة التي اعترضت عليها مادلين

اولبرايت، والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف الناتو، أي سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوروبية.

- **الخطوة الثامنة:** معاهدة لشبونة والسياسة الخارجية 13-12-2007 بدورها زودت معاهدة لشبونة والتي ستدخل حيز التنفيذ قبل جانفي 2009 في حال مصادقة جميع الدول الأعضاء عليها الاتحاد بإطار مؤسسي ثابت ودائم حسب بيان للاتحاد الأوروبي في بروكسل، فقد استحدثت منصب رئيس للاتحاد، ومنحت سلطة انتخابه مدة عامين ونصف العام قابلة لتجديد مرة واحدة لمجلس رؤساء الدول والحكومات.

ثانيا: تفعيل السياسة الأمنية المشتركة

وهنا لابد من التأكد لدور معاهدة لشبونة ومساهمتها المستقبلية في حال تمت المصادقة من جميع الدول الأعضاء في تفعيل لسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد وذلك من خلال: [1]

1- نهاية العمل الروتيني للرئاسة الأوروبية في العلاقات الخارجية، وتعديل مدة رئاسة الاتحاد من ستة أشهر إلى سنتين ونصف قابلة للتمديد مرة واحدة مع بعض الدور لرئيس المجلس الأوروبي ليس فقط في مجال الشؤون البروتوكولية ولكن في حالات الأزمات المادة 13 كما أصبح رئيس المجلس يعين سنتين ونصف السنة، في حال المصادقة على الاتفاقية من جميع الدول الأعضاء.

2- وضع أهداف الاتحاد بشكل مبسط وواضح: السلام مساحة الحرية، الأمن والعدل، التشغيل الكامل، التقدم الاجتماعي، اقتصاد السوق الاجتماعي، الصراع مع العنصرية والتجاهل الاجتماعي، حماية المواطنة.

3- ملائمة مؤسساتالاتحاد مع الوضع الجديد للاتحاد بعد توسيعه ليشمل 27 دولة.

4- تأسيس مجلس الشؤون الخارجية الجديد، وفصله عن مجلس الشؤون العامة.

كما حققت اتفاقية لشبونة تقدما في مجال السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، وخطت خطوات قوية نحو تطوير الدفاع الأوروبي وذلك عبر توسعه حسب المواد 27 و28 فقد تضمنت فقرة حول الدفاع المشترك جاء فيها "إذا ما تعرضت دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي للهجوم فيتوجب على

[1] لخذاري جلول ، مرجع سابق ، ص52 .

الآخرين المساعدة لها، كما تضمنت فقرة حول التضامن، هذا يعني أن الاتحاد وكل الدول الأعضاء سيقومون بتقديم كافة وسائل الدعم للدولة العضو لأي اعتداء إرهابي أو كارثة طبيعية.[1]

[1] فرجة لدمية، **إستراتيجيةالاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة نموذجا** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: سياسة مقارنة، ص 30 .

خلاصة الفصل:

لم يدل الواقع الذي انطلقت منه تجربة الوحدة الأوروبية على أنه من الممكن بناء اتحاد اقتصادي يضم ثمانية وعشرون دولة، فقد كان نجاح هذه التجربة عبر مراحل طويلة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبالرغم من ذلك فلم يصمد هذا النظام طويلا أمام التطورات العالمية لتبدأ مرحلة جديدة مع ما جاءت به معاهدة ماستريخت وطرحها العملة الأوروبية، إذ كان من الصعب تصور أن التوقيع على اتفاق لتأسيس سوق اقتصادية تضم ستة دول فقط، يمكن أن يصل إلى صورة الاتحادية العالمية.

ويبقى التطور البناء من أهم التجربة التكاملية الأوروبية، والتي حولت فيها من سوق تجارية إلى مجموعة اقتصادية ثم اتحاد. فبالتالي نجاحها في تقديم رؤى سياسية قادرة على تأثير في كل مرحلة ودفعها إلى الأمام بصورة لم تكن نقطة البداية تبشر بالوصول إلى الخطوة الثانية، بل وأصبحت النموذج الأنجح في تاريخ التجارب الوحدوية في العالم.

الفصل الثاني:

مكانة الاقتصاد البريطاني في الاقتصاد العالمي

تمهيد:

تمتلك المملكة المتحدة أحد أكبر الاقتصادات في العالم، حيث أنها تعتبر من بين أول الدول الصناعية وأكبر القوى في العالم خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولا تزال المملكة قوى عظمى ذات تأثير اقتصادي، ثقافي، عسكري، علمي وسياسي كبير على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى أنها عضو بارز في: (دول الكومنولث، مجموعة السبع G7، مجموعة العشرين G20، صندوق النقد الدولي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف الشمال الأطلسي، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، والبنية التحتية الأسيوية لبنك الاستثمار).

وعلى مدار التاريخ في المملكة المتحدة، عمل الجنيه الإسترليني كقناة للتجارة الدولية وكملاذ آمن عالمي للمستثمرين، وبالرغم من أن الحلاب الدورية وعدم اليقين السياسي قد زاد من التقلبات التي تواجه الجنيه، إلا أنه صمد أمام اختيار الزمن ولا يزال ميسرا علميا للتجارة.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مرتكزات الاقتصاد البريطاني

المبحث الثاني: الدور المحوري الذي يلعبه الجنيه الإسترليني في الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث: مؤشرات الاقتصاد البريطاني

المبحث الأول: مرتكزات الاقتصاد البريطاني

يتميز الاقتصاد البريطاني بأنه اقتصاد تجاري متطور ومستقل، حيث كان في القرن التاسع عشر ضمن أوائل اقتصادات الثورة الصناعية، وبعد انتصار البلاد في الحرب العالمية الثانية حدث انتعاش بطيء لاقتصادها، وقد استغرق ما يقارب 40 عاما حتى تحسنت قدرته التنافسية.

المطلب الأول: حجم الاقتصاد البريطاني

بريطانيا أو المملكة المتحدة هي دولة أوروبية ذات نظام ملكي دستوري، وتقع قبالة الساحل الشمالي الغربي للقارة، وتتكون من أربعة أقاليم وهي(إنجلترا، ويلز، ايرلندا الشمالية، واسكتلندا) والعديد من الجزر الأخرى التي تتبع لها دستوريا ولكنها ليست جزء منها مثل جزيرة مان وجيرنزي، و يعتبر اقتصاد المملكة المتحدة متطور للغاية وموجه نحو السوق، وهو سادس أكبر اقتصاد وطني في العالم يقاس بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي(GDP)، بالإضافة إلى أنه تاسع أكبر دولة من حيث تعادل القوة الشرائية(PPP)، والثانية والعشرون من حيث الناتج المحلي للفرد الواحد، التي تتألف من 3.3%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[1] ويرتكز الاقتصاد البريطاني على القطاعات الاقتصادية التالية :

أولا: قطاع الصناعة

تعد المملكة المتحدة البريطانية أكبر منتج صناعي في أوروبا بعد ألمانيا، حيث قدرت إيراداتها من الصناعة سنة 2016 حوالي 505 مليار دولار، وقد حافظت بريطانيا على إنتاجها الصناعي لمدة 23 عاما، الأمر الذي أدى إلى نمو الاقتصاد بشكل واسع، حيث نمت صناعة السيارات بنسبة 1.3%، وقطاعي التعدين والمحاجر بنسبة 0.7%.

حيث توجد العديد من الصناعات التي ساهمت بتقدم الاقتصاد البريطاني بنسبة كبيرة ونلخصها فيما يلي:[2]

- **الصناعة الدوائية:** تمتلك بريطانيا تاريخا عريقا في الصناعة الدوائية ويعد هذا النوع من الصناعة أكثر القطاعات بحثا وتطويرا فقد بلغ قرابة 20% من بحوث الصناعات الأخرى. وبلغ الناتج الصناعي من الأدوية قرابة 10% من الناتج العام فقد سجل صادرات تزيد عن 30 مليار جنيه إسترليني، ولازالت المملكة المتحدة تسعى لتكوير القطاع بكافة السبل.

[1] ماهي العملة البريطانية–موضوع، على الموقع: https://www.mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع: 2020/02/11، الساعة 22:00.

[2] الصناعة–في– بريطانيا/https://www.hayatok.com، تاريخ الاطلاع:2020/01/10، الساعة 11:30.

- التكنولوجيا الطبيعية: يضم قطاع الصناعة الطبيعية الكثير من العلماء والباحثين المصممين والأطباء والمهندسين الذين يعملون بجهود جبارة لتحقيق التقدم الطبي الصناعي وخلق التكنولوجيا المبتكرة في تصميم وتصنيع كل ما يمكن من التقدم الطبي، ويعمل في هذا المجال قرابة 3700 شركة بريطانية وتحقق عائدا ماديا يصل إلى 21 مليار جنيه إسترليني.
- الإنتاج الإبداعي: تعد المملكة المتحدة من رواد العالم في الإنتاج الإبداعي فهي تضم الأستديوهات الأكبر لإنتاج الأفلام عالميا، بالإضافة كما أنها سوقها للألعاب الرقمية يحل في المرتبة السادسة عالميا من حيث الحجم وهو ما نراه في المقدمة دائما في مواقع التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية.
- الصناعات التجميلية: إن القطاع التجميلي يعمل في زيادة الإبداع وتعزيز الأسواق ولا ننسى ما لهذا القطاع من أهمية وأثر كبير في الاقتصاد المحلي البريطاني، حيث أضافت الصناعة التجميلية للناتج المحلي ما يزيد عن المساهمات التي قدمتها قطاعات صناعية أخرى مثل صناعة السيارات، إذ بلغ مقدار المساهمة للقطاع في الناتج المحلي قرابة الثلاثين مليار جنيه إسترليني.

ثانيا: قطاع التكنولوجيا

تعتبر المملكة المتحدة هي رابع أهم سوق دولي للاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، خلف الولايات المتحدة والصين والهند فقط. بشكل عام جذبت شركات التكنولوجيا البريطانية 5% في جميع الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا الفائقة خلال عام 2018، أكثر من أي دولة أوروبية أخرى. جمعت شركات التكنولوجيا ومقرها لندن 9 مليار جنيه إسترليني بين عامي 2015-2018، في المركز الثاني، حصلت كامبريدج على 583 مليون جنيه إسترليني فقط من التمويل خلال نفس الفترة، وتتمثل المملكة المتحدة بالفعل مركزا عالميا للمواهب التكنولوجيا، يمثل 5% من جميع العاملين في مجال التكنولوجيا عالية النمو العاملين على مستوى العالم. فقط ألمانيا، من بين المنافسين الأوروبيين للمملكة المتحدة.

تعد التكنولوجيا المالية هي الآن أقوى قطاع فرعي في صناعة التكنولوجيا في بريطانيا، حيث جمعت الشركات من هذا النوع 4.5 مليار جنيه إسترليني بين عامي 2015-2018. [1]

[1] لندن اكبر مدينة لجذب الاستثمار التكنولوجي، على الموقع: http://www.m.al-sharq.com، تاريخ الاطلاع: 2020/02/12، الساعة 12:00.

تعتبر الخدمات المالية هي اكبر مساهم في خلق فرص العمل في مجال التكنولوجيا في المملكة المتحدة، حيث يمثل أرباب العمل 18% من القوى العاملة ذات النمو المرتفع على التوالي.

ثالثا: قطاع الزراعة

تعد الزراعة في انجلترا مكثفة، وذات آلية عمل عالية وفعالة وفقا للمعايير الأوروبية، فهي تنتج نحو 60% من الاحتياج الغذائي بواسطة 2% فقط من اليد العاملة، وتساهم بنحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

انجلترا هي الدولة التي تغطي أكبر حصة من الأرض البريطانية وتمثل 52% من إجمالي UK، تليها اسكتلندا 33%، وويلز 9%وأيرلندا الشمالية 6%.[1]

تبلغ المساحة الإجمالية حوالي 171000 كيلومتر مربع، أو 183000 كيلومتر مربع بما في ذلك أراضي الرعي الخام، منها حوالي 64000 كيلومتر مربع قابلة للزراعة وتعطي معظم الباقي للمراعي، وخلال موسم النمو يخصص حوالي نصف المساحة الصالحة للزراعة لمحاصيل الحبوب ومن المساحة المحصولية للحبوب أكثر من 65% من القمح، وعلى الرغم من توفر المزارعين المهرة التكنولوجيا العالية والتربة الخصبة والإعانات فإن أرباح المزارعين منخفضة نسبيا ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الأسعار في بوابة المزارعين.

رابعا: قطاع الخدمات

يعد قطاع الخدمات الجزء الأكبر من اقتصاد المملكة المتحدة، ويشكل ما يقارب من 80% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة على مدار العقد من سنة 2008 إلى سنة 2018، كان القطاع الأفضل أداء في اقتصاد المملكة المتحدة، بمعدل نمو سنوي قدره 1.6% ترك القطاع أعلى نسبة 16.4% من قيمة الربع الأول (من جانفي إلى مارس) من سنة 2008 في الربع الرابع (أكتوبر إلى ديسمبر)2018.[2] وهذا يعكس ارتفاع الدخول الشخصية الحقيقية، والتغيرات في أنماط الإنفاق الاستهلاكي، وتطوير وزيادة الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الأعمال.

تشمل أيضا صناعة الخدمات المتنامية الأخرى الفنادق والمطاعم، السفر الجوي والأنشطة الأخرى المتعلقة بالترفية، والتوزيع(خاصة تجارة التجزئة)، والتمويل، نمو سريع بشكل خاص في دعم الأعمال الأخرى. ففي نهاية القرن العشرين، استخدمت صناعة الخدمات المالية أكثر من مليون شخص وساهمت

[1] الزراعة في بريطانيا، على الموقع:https://m.marefa.orgقطاع، تاريخ الاطلاع: 2020/02/17 ، الساعة11:00.

[2] https://www.ons.gov.uk/economy/economicoutputandproductivity/output/articles/servicessectoruk/2008to2018

بنحو من اثني عشر من الناتج المحلي لإجمالي اقتصاد إنجلترا. وعلى الرغم من أن الخدمات المالية قد نمت بسرعة في بعض المدن المتوسط الحجم مثل ليدز وأدنبرة.

خامسا: الموارد والطاقة

المعادن: لدى المملكة المتحدة إمدادات محدودة نسبيا من الموارد المعدنية ذات القيمة الاقتصادية، فالمعادن الأخرى التي يتم تعدينها تشمل القصدير والزنك، الذي يوفر حوالي نصف الطلب المحلي.

الطاقة: تمتلك المملكة المتحدة موارد طاقة كبيرة نسبيا بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي والفحم وأصبحت المملكة المتحدة مكتفية ذاتيا في مجال النفط وحتى دولة مصدرة. بمتوسط إنتاج يبلغ حوالي ثلاثة ملايين برميل يوميا في بداية القرن الحادي والعشرين، كانت البلاد واحدة من أكبر المنتجين في العالم.

التصنيع: الطعام والمشروبات، الهندسة الكيميائية، الأدوية، الهندسة الكهربائية وهندسة الآلات وهندسة النقل، وصناعة السفن البحرية(كلاسكو، ميدليسبرو)، صناعة الأسلحة والمحركات والسيارات والطائرات والأجهزة الكهربائية(لندن، برمنكهام، لانكشير)، صناعة الحديد والصلب(شفيلد، ميدلسيرك شمال يوركشير، جنوبي درم، جنوبي ويلز، شمالي لانكشير).[1]

المطلب الثاني: تحديات(مشاكل) الاقتصاد البريطاني

يواجه الاقتصاد البريطاني العديد من التحديات تتمثل أهمها فيما يلي :

1_انخفاض النمو الاقتصادي وخاصة ركود نمو الأجور الحقيقي

ألقت جائحة فيروس كورونا بسحابة قاتمة على الآفاق الاقتصادية للمملكة المتحدة في عشرينات القرن الحالي. وتشير أحدث توقعاتNIFSRإلى أن الناتج المحلي الإجمالي لن يعود إلى مستواه لعام2019 حتى2023 أو 2024[2] وهذا ما سنلاحظه في الشكل الموالي:

[1] معلومات عن الاقتصاد البريطاني سادس أكبر اقتصاد في العالم 2020، على الموقع: https://www.dliluk.com، تاريخ الاطلاع: 2020/02/11، الساعة 22:00.

[2]Dr Andrew Sentance, low growth is the" New Normal" for the UK and other western Economics, 10 Aug2020.

الشكل رقم(02): النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة

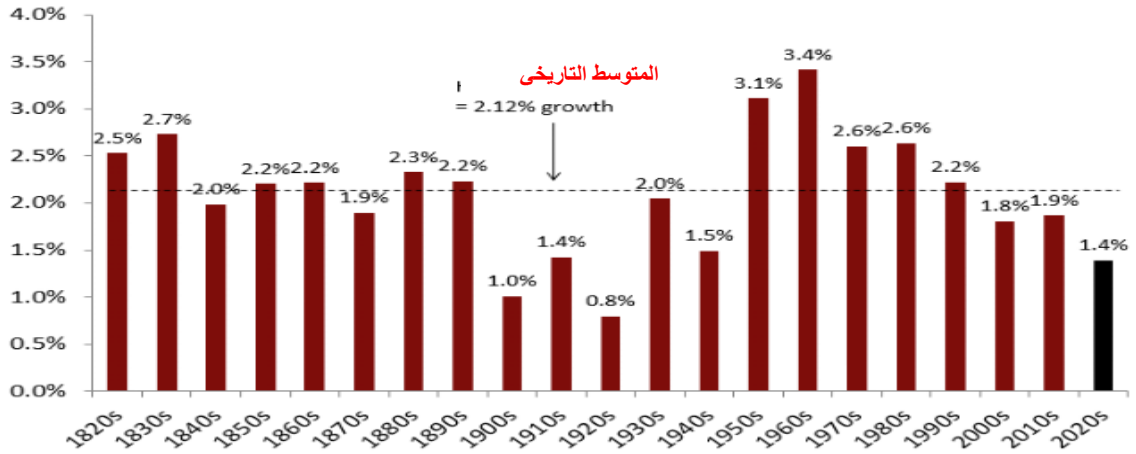

Source: bank of England(1820-1949), ONS(1950-2019), 2020s: OBR+ author's estimates.

من خلال الشكل نلاحظ النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة من سنة(1820−2020) بلغ نسبة 1.4%من الناتج المحلي الإجمالي وهو أقل من المتوسط التاريخي(2.12%)، كما يوضح الشكل أعلاه، يبدو أن المملكة المتحدة تتجه نحو أضعف عقد من النمو الاقتصادي منذ مائة عام، فيؤثر النمو الاقتصادي المنخفض سلبا على العديد من المشكلات الاقتصادية المختلفة وهي:

- انخفاض الأجور الحقيقية، ساهم النمو الاقتصادي الضعيف نسبيا في انخفاض الأجور الحقيقية وانخفاض مستويات المعيشة.
- زيادة نسبة الدين الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي مع ضعف النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، يصبح من الصعب على الحكومة تقليل عبء الديون الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي وعلى الرغم من تدابير التقشف من المتوقع أن تستمر نسبة الدين الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع.

2_ نمو الإنتاجية

يعود الاقتصاد البريطاني، خلال العقد الماضي بشكل كبير في ارتفاع أعداد العامين بدلا من زيادة الكفاءة، مما أدى إلى نمو الإنتاجية بأبطأ وتيرة لها منذ الحرب العالمية الثانية[1] وسيتم من خلال الشكل في الأسفل تبيان نمو إنتاجية العمالة في المملكة المتحدة كالتالي:

[1] التحديات تشكل التحدي الأكبر لحكومة بريطانيا في العقد الجديد، على الموقع: www .alborsaanews.com ،تاريخ الاطلاع:2020/03/13،الساعة12:00.

الشكل رقم(03): نمو إنتاجية العمالة في المملكة المتحدة

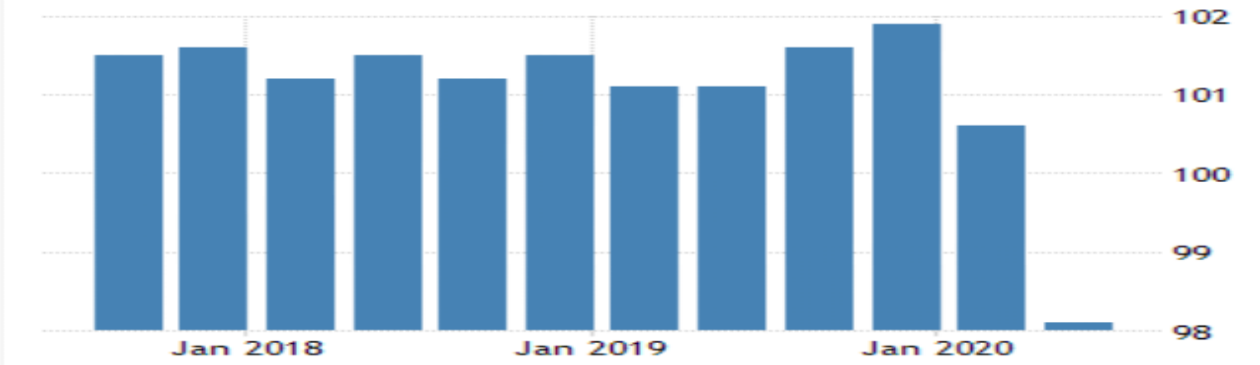

Source: TRABING ECONOMICS.COM/office for National statistics

من خلال الشكل نلاحظ أن إنتاجية العمل في المملكة المتحدة تراجعت بنسبة2.5%على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من عام 2020، بعد انخفاض بنسبة 1.3%في الفترة السابقة. وكان هذا اكبر انخفاض في الإنتاجية منذ أن بدأت السلسلة في عام 1971، مدفوعة بأزمة الوباء والتدابير الوقائية لمكافحته.

3-عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

تسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حالة من عدم اليقين المستمر، مما يؤذي إلى انخفاض الاستثمار وعدم اليقين خاصة بالنسبة لوظائف التصنيع ومند انتخابات عام 2019 تم حل بعض عدم اليقين، ولكنه تم استبداله بعدم اليقين الجديد حول نوع اتفاقية التجارة الحرة التي سيتم التفاوض عليها مع استعداد بريطانيا لمغادرة السوق الموحدة والاتحادات الجمركية للاتحاد الأوروبي، ومن المحتمل أن تواجه الشركات اضطرابا كبيرا في سلاسل التوريد والصادرات إلى أوروبا.[1]

4_ ارتفاع الدين الحكومي

عكس تخطي الدين العام في بريطانيا حاجز تريليوني بسبب التكاليف الباهضة لقيود الإغلاق نتيجة أزمة كورونا، حجم التحديات الهائلة التي تواجه الحكومة من أجل امتصاص الزيادة الضخمة في الإنفاق الحكومي[2] والشكل يوضح حجم الدين العام في المملكة المتحدة كالتالي:

[1]Tejvanprttinger, main problems of UK economy, 16 december2019.

[2] تكاليف الإغلاق تدفع ديون بريطانيا إلى حاجز تريليوني إسترليني، على الموقع: https://www.alareb.co.uk، تاريخ الاطلاع: 2020/03/13، الساعة 13:00.

الشكل رقم(04): تطور حجم الدين العام إلى إجمالي الناتج في بريطانيا خلال الفترة (2020/1995)

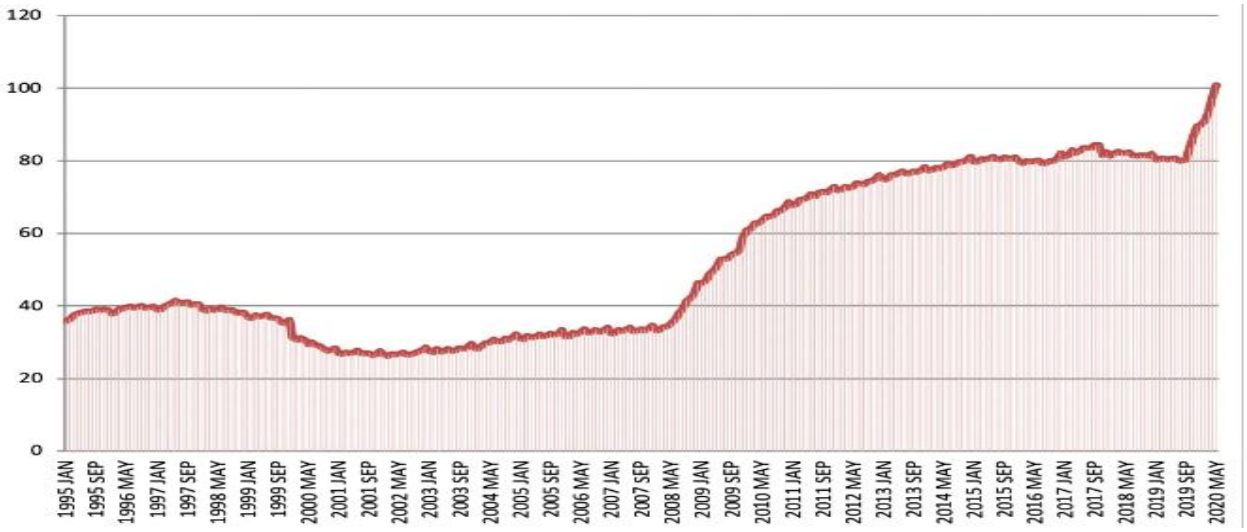

Source : ONS debt as % of GDF,-HF6X/ PUSF-public sector finances at ONS.

من خلال الشكل نلاحظ في مارس2020، بلغ صافي ديون القطاع العام في المملكة المتحدة 19501 مليار جنيه إسترليني، حسب الشكل بلغ 100.9%من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المرجح أن يشهد تأثير فيروس كورونا وتدابير سياسة الطوارئ ارتفاعا غير مسبوق في ديون المملكة المتحدة خلال سنتي 2029 و 2021.

5_ الدخل الحقيقي المتاح للفرد

صافي الدخل المتاح للأسر المعدلة هو مقدار المال الذي تكسبه الأسرة كل عام بعد الضرائب والتحويلات، ففي المملكة المتحدة يبلغ متوسط نصيب الفرد من صافي الدخل المتاح المعدل للأسرة 28715 دولار أمريكيا سنويا، وهو اقل من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 33604 دولارا أمريكيا[1] والشكل التالي يوضح السنوات الأخيرة للتغير السنوي المتوقع في الدخل الحقيقي المتاح للأسرة في المملكة المتحدة:

[1] مؤشر الحياة الأفضل لمنظمة التعاون الاقتصادي، على الموقع: http://www.oecdbetterlifeindex.org/countries/united-kingdom ، تاريخ الاطلاع 2020/03/22، الساعة 23:00.

الشكل رقم(05): التغير السنوي المتوقع في الدخل الحقيقي المتاح للأسر في المملكة المتحدة

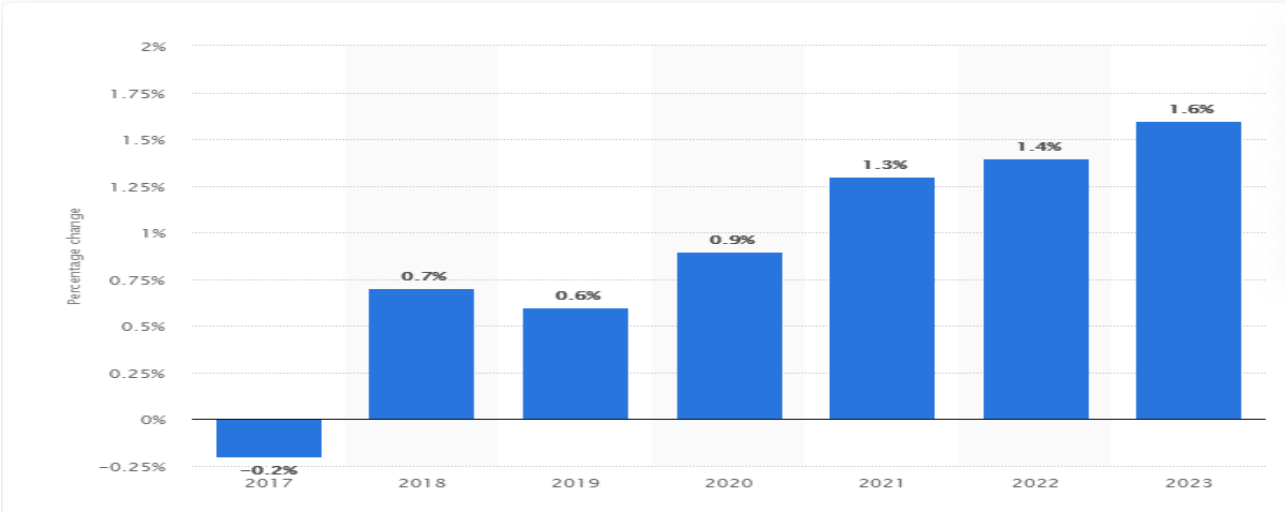

Source: statista 2020.

من خلال الشكل نلاحظ أن الدخل الحقيقي المتاح للأسرة في المملكة المتحدة بلغ نسبة0.7% سنة2018، لينخفض إلى0.6% سنة2019، حيث بلغ سنة 2020 نسبة0.9%، وفي نفس الوقت من المتوقع أن يزداد الدخل الحقيقي المتاح للأسر كل عام تقريبا مع أدنى معدل يبلغ 0.4%بين عامي2020-2021.

6_ سوق الإسكان

كانت أسعار المنازل في بريطانيا مرتفعة نوعا ما، وفي الوقت التي بدأت فيه أسعار المنازل في التعافي من حالة عدم اليقين الناجمة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في نهاية عام2019، جاءت ضربة الفيروس التاجي ، والذي أدى إلى تعثر سوق الإسكان في المملكة المتحدة.

في ذروة الإغلاق، توقع الخبراء أن أسعار المنازل في المملكة المتحدة قد تنخفض بنسبة 10%، وتعود إلى النمو عند التخلص من هذا الوباء ورجوع الحياة إلى طبيعتها[1]

7_ عجز الحساب الجاري

إذ اتسع عجز الحساب الجاري في المملكة المتحدة بمقدار 6.3 مليار جنيه إسترليني وبلغ30 مليار جنيه إسترليني في الربع الأول(من جانفي إلى مارس) 2019، أو 5.6%من إجمالي الناتج المحلي، وكانت خامس أعلى نسبة مسجلة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفض الحساب الجاري في المملكة المتحدة بشكل حاد لتصل إلى 21.1 مليار جنيه إسترليني في الربع الأول (من جانفي إلى مارس) من سنة 2020، وهو ما يعادل 3.8%من الناتج المحلي الإجمالي. حيث تراجعت الصادرات

[1] Jessica clark,"how badly will corona virus hit UK house prices in 2020"?, on: https://www.cityam.com/how-badly-will-coronavirus-hit-uk-house-prices-in-2020/.

إلى 159.5 مليار جنيه إسترليني، وهي أدنى مستوى لها منذ الربع الأخير من سنة 2016 وذلك مع انتشار جائحة فيروس كورونا العالمي وفرض البلدان عمليات الإغلاق، هذا أثر بشكل كبير على التجارة.[1]

8_ التضخم

في المملكة المتحدة سنة 2018 ظل التضخم قريبا من هدف الحكومة وهو 2%، و في سنة 2019 انخفض التضخم حوالي1.8%، ليبقى في الانخفاض ليبلغ نسبة 0.8% سنة2020 كما يوضح الشكل التالي التضخم من سنة 1989 إلى غاية 2020 :

الشكل رقم(06): التضخم في المملكة المتحدة

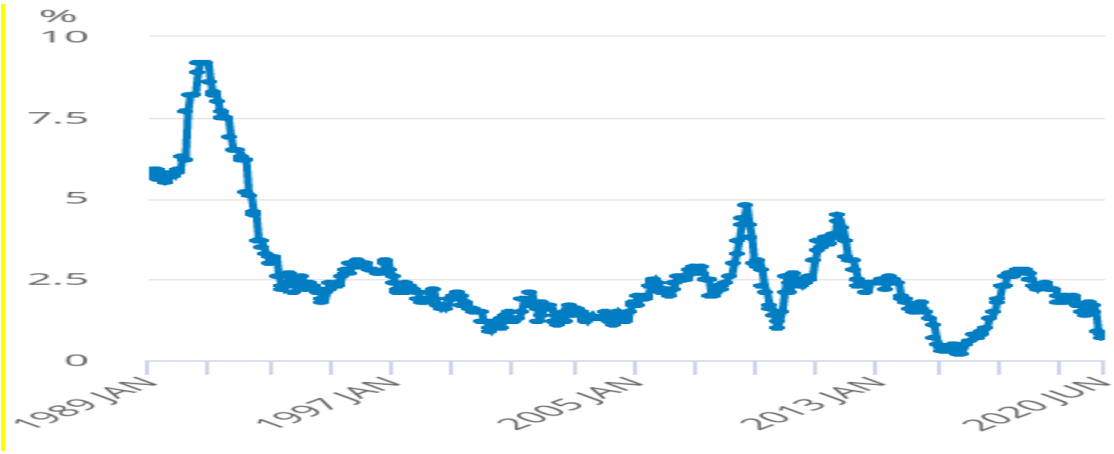

Source: Office for national, statistics.

[1] https://tradingeeconomics.com/united-kingdom/current-account.

المبحث الثاني: الدور المحوري الذي يلعبه الجنيه الإسترليني في الاقتصاد العالمي

يعتبر الجنيه الإسترليني من أكثر العملات تداولا في أسواق صرف العملات الأجنبية في معظم الأسواق العالمية، بعد الدولار الأمريكي مباشرة، وفي موازاة الين الياباني واليورو، وتعتبر الكثير من الدول أن الجنيه الإسترليني من العملات الاحتياطية ومخزون للعملات الاحتياطية.

المطلب الأول: تاريخ الجنيه الإسترليني

يعتبر الجنيه العملة الرسمية للمملكة المتحدة وما تضم من دول مثل ويلز، ايرلندا الشمالية، جزيرة مان، جورجيا الجنوبية، اسكتلندا، إقليم القطب الجنوبي، جزر الساندويت حتى الجنوبية وتريستان، ويعد الجنيه من أقدم العملات في العالم التي لا تزال متداولة حتى يومنا هذا.

للجنيه الإسترليني تاريخ طويل يمتد لأكثر من 1200 عاما، وبالرغم من كونه أكثر العملات الحية ازدهارا وطلبا على مستوى العالم، ما زال يلعب دورا هاما في سوق تبادل العملات الأجنبية، والذي تقدر حجم الأموال المتداولة فيه بـ 5.3 تريليون يوميا.

ومن المعروف أن الجنيه رمز فخر واعتزاز للملكة المتحدة إلا أنه يتبع جذوره العائدة إلى قارة أوروبا إبان عهد الملك أوفا ملك مارسيا الذي أصدر البنس الفضي وانتشر بعد ذلك سريعا أثناء فترات حكم ملوك الأجنلوسكسون.[1]

وسنقوم بتوضيح الأحداث الكبرى التي تعرضت لها العملة البريطانية، ومع ذلك ما تزال أكثر العملات تداولا في العالم كالتالي:[2]

ـ **روما القديمة:** الجنيه البريطاني له جذوره في أوروبا القارية حيث اشتق اسم الجنيه من الكلمة اللاتينية "pounds" بمعنى الوزن ويرمز له بالرمز "£".

ـ **العهد الأنغلوسكسوني:** كان الجنيه الإسترليني وحدة عملة أوائل عام 775 بعد الميلاد في انجلترا "الانغلوسكسونية"، وكانت تعادل قيمتها رطلا من الفضة، بالطبع كان من يمتلكها كما من امتلك الثروة في القرن الثامن.

ـ **عام 928:** في ذلك العام كان "أثيلستان" أول ملك لإنجلترا يتبنى الإسترليني كعملة وطنية، ودشن حينها دور السك من أجل تزويد البلاد باحتياجاتها من العملة.

---

[1] نبذة تاريخية عن الجنيه الإسترليني، على الموقع: https://www.islamonline.net/17341، تاريخ الاطلاع: 10.02.2020، الساعة 21:00.

[2] تاريخ الجنيه الإسترليني، على الموقع: https://www.avgaam.com/ar/article/articledetair/id/575548، تاريخ الاطلاع: 2020/02/10، الساعة 21:30.

ـ **عام 1694:** بعد هزيمة الجيش البريطاني في معركة "بيتشي هيد" البحرية ضد فرنسا عام 1690 أصدر الملك "ويليام الثالث" أمرا بتأسيس بنك إنجلترا لتمويل الحرب الدائرة ضد باريس. جمع ويليام 1.2 مليون جنيه إسترليني في 12 يوم وتم استغلال نصف هذا المبلغ في إعادة بناء القوات البحرية التي ضمرت في معركة "بيتشي هيد" عام 1717.

ـ **عام 1717:** قررت الحكومة البريطانية في ذلك العام تقييم الجنيه الإسترليني بمعيار الذهب بذلا من الفضة للمرة الأولى.

حدد العالم "إسحاق نيوتن" الذي أشرف على أنشطة سك العملات في البلاد سعر أوقية الذهب عند 4.25 جنيه إسترليني، واستمر هذا الحال لمائتي عام فترة حروب نابليون بونابرت عندما تم تعليق مدفوعات الذهب.

ـ **القرن التاسع عشر:** أصبح معيار الذهب لدى بريطانيا رسميا عندما تبنته ألمانيا مما عزز الأنشطة التجارية الدولية للمرة الأولى، وكانت الفكرة تعتمد على ضرورة دعم النقد المتداول بما يناظره من احتياطات من الذهب.

ـ **عام 1914:** علقت المملكة المتحدة معيار الذهب عام 1914 كي تكون قادرة على دعم مجهودها الحربي، واقترضت لندن حينها بكثافة وعانت من ارتفاع حاد في معدل التضخم أثناء الحرب العالمية الأولى مما أجبرها على خفض قيمة الجنيه الإسترليني حتى نهاية الحرب، وكانت قيمة العملة البريطانية وقتها تعادل 4.70 دولار.

ـ **عام 1925:** أعاد "تشيرشل" معيار الذهب في مقابل الإسترليني عام 1925 ليصبح عند معدل ما قبل الحرب العالمية الأولى(الجنيه الإسترليني يعادل 4.86 دولار).

ـ **عام 1931:** تعرض الجنيه الإسترليني لتراجع متزايد أمام العملة الأمريكية حتى أصبح يعادل 3.69 دولار عام 1934 قررت الولايات المتحدة الأمريكية خفض قيمة عملتها عام 1933 وارتفع الجنيه الإسترليني إلى أعلى مستوياته على الإطلاق في العام التالي حتى بلغت قيمته 5 دولارات.

ـ **عام 1940:** تعرضت العملة البريطانية لتراجع ملحوظ أمام الدولار مسجلة 4.03 دولار نتيجة الحرب العالمية الثانية، واضطرت الحكومة البريطانية حينها ربط عملتها بالعملة الأمريكية.

ـ **بروتنوودز 1944:** اجتمع مندوبو 44 دولة عام 1944 قبل الحرب العالمية الثانية في مدينة "بروتنوودز" الأمريكية لمناقشة قضايا اقتصادية، وتم على أثر هذا الاجتماع صياغة اتفاقية وضعت الذهب والدولار كأساس الاحتياطات النقد الأجنبي عالميا.

على مدار النصف الأول من القرن العشرين كان الجنيه الإسترليني هو عملة الاحتياطي النقدي الأولى في العالم، ولكن بعد الاتفاق تراجع هيمنته لصالح العملة الأمريكية التي تجاوزت الإسترليني للمرة الأولى عام 1955.

ـ **عام 1967:** تعرض الاقتصاد البريطاني لأزمة في ذلك الوقت واضطرت لندن لخفض قيمة الجنيه الإسترليني بأكثر من 14% حتى بلغت قيمته 2.40 دولار.

ـ **عام 1976:** في هذه الفترة ارتفع معدل البطالة والتضخم، وطلبت الحكومة البريطانية على أثر هذه الأزمة قرضا من صندوق النقد الدولي لينخفض الجنيه الإسترليني إلى 1.7 دولار.

ـ **عام 1979:** كان هذا العام بمثابة نقطة تحول للجنيه الإسترليني، فقد تم رفع القيود عن أسعار الصرف، وللمرة الأولى سمح بنك انجلترا بتعويم العملة(أي تحرير سعر صرفها)، وبلغت قيمة الجنيه الإسترليني دولارين.

ـ **عام 1985:** في هذا العام تسببت تدخلات دولية في أسواق العملات في ارتفاع الدولار على حساب الجنيه الإسترليني الذي سجلت قيمته أقل من 1.2 دولار.

ـ **عام 1992:** خرجت المملكة المتحدة من "آلية سعر الصرف الأوروبية" وضارب المستعمر الأمريكي الشهير "جورج سوروس" ضد الجنيه الإسترليني لتنخفض قيمته بأكثر من 20% وبلغ 1.5 دولار.

ـ **عام 2001:** بعد التعافي من حقبة التسعينات، انفجرت فقاعة "دوت كوم"، وفقد الجنيه الإسترليني أكثر من 20% من قيمته مجددا حتى بلغ مستوى 1.4 دولار.

ـ **عام 2008:** انهارت مجموعة "ليمان برادرز" المصرفية مما أدى من اندلاع الأزمة العالمية المالية ليفقد الجنيه الإسترليني 30% من قيمته نحو 1.4 دولار.

ـ **عام 2016:** صوت البريطانيون في استفتاء تاريخي لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي(بريكست)، وتعرض الجنيه الإسترليني بعدها مباشرة لأكبر خسارة يومية على الإطلاق مسجلا أدنى مستوى في 30 عاما أمام الدولار وسجل مستوى 1.33 مقابل العملة الأمريكية.

فئات الجنيه الإسترليني

نوضح فيما يلي بعض التفاصيل غن فئات الجنيه الإسترليني البريطاني الورقية وكذلك العملات المعدنية المستخدمة في بريطانيا[1]

[1] **ماهي عملات بريطانيا**، على الموقع: https://www.mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع: 2020/02/10، الساعة23:54.

ـ الأوراق النقدية: يعد بنك انجلترا(وهو البنك المركزي في بريطانيا) البنك المسؤول عن تصميم الأوراق النقدية وتصنف هذه الأوراق النقدية الجديدة والمتداولة من الجنيه الإسترليني المتداول الآن إلى الفئات الآتية مع ذكر ما يميز كلا منها شخصيات البريطانية الشهيرة التي ظهرت فيها بالإضافة إلى سنة الإصدار إلى كلا منها.

الفئة الورقية	الشخصية الظاهرة	سنة الإصدار
20 جنيه(20£)	أدم سميث	2007
50 جنيها(50£)	ماثيو بولتون وجيمس واط	2011
5 جنيهات(5£)	وينستون تشرشل	2016
10 جنيهات(10£)	جاين أوستن	2017

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق من معلومات.

ـ القطع المعدنية: توجد مجموعة من الفئات المعدنية الخاصة بالجنيه الإسترليني البريطاني وكل منها يختلف في الحجم واللون والمسك وذلك وفقا لقيمتها وتضف القطع المعدنية من الجنيه الإسترليني من الفئات التالية: 1g،2g،5g،10g،20g، 50g بنسا، بالإضافة إلى فئة1 جنيه(1£)، و2 جنيه(2£) لهما لون فضي.

العملات الأكثر تداولا مقابل الجنيه الإسترليني

فيما يلي نذكر العملات الأكثر تداولا مقابل الجنيه الإسترليني في بريطانيا وهي:

ـ الجنيه الإسترليني، واليورو (EUR /GBP).

ـ الجنيه الإسترليني، والدولار الأمريكي(GBP/USD).

ـ الجنيه الإسترليني والين الياباني(GBP /JPY)

المطلب الثاني: بيانات حجم الاحتياطات الدولية من الجنيه الإسترليني

تعريف الاحتياطات: هي مجموعة من الأصول المالية السائلة، وتتألف الحيازات الرسمية الحكومية للمملكة المتحدة من الذهب، وأصول العملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة (SDR)لصندوق النقد الدولي. يتم الاحتفاظ بهذه الأصول في حساب تسوية الصرف (EEA).[1]

العملة الاحتياطية: (ويطلق عليها كذلك عملة الإرسال) هي عملة أجنبية تحتفظ بها البنوك المركزية أو السلطات النقدية الأخرى بكميات كبيرة كجزء من احتياطاتها من العملات الأجنبية. يمكن استخدام العملة الاحتياطية في المعاملات الدولية والاستثمارات الدولية وجميع جوانب الاقتصاد العالمي. غالبا ما تعتبر عملة صعبة أو عملة ملاذ آمن.[2]

الغرض من تسجيل الاحتياطات: تستخدم هذه الاحتياطات من اجل تقديم خدمات العملات الأجنبية للدوائر والوكالات الحكومية لتوفير العملات الأجنبية لتسديد المدفوعات في الخارج، وشراء وبيع وامتلاك حقوق السحب الخاصة (SDRs) كما هو مطلوب من قبل عضوية المملكة المتحدة في صندوق النقد الدولي.

احتياطات النقد الأجنبي: في المملكة المتحدة احتياطات النقد الأجنبي هي الأصول الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي للدولة أو يسيطر عليها. الاحتياطات مصنوعة من الذهب أو عملة معنية يمكن أن تكون أيضا حقوق سحب خاصة وأوراق مالية قابلة للتسوق بعملات أجنبية مثل أذونات الخزانة، السندات الحكومية، سندات الشركات ، الأسهم وقروض العملات الأجنبية.[3]

حقوق السحب الخاصة: هي أصل احتياطي دولي، أنشأه صندوق النقد الدولي عام 1969 لتكملة الاحتياطات الرسمية للدول الأعضاء. حتى الآن (عام 2020) تم تخصيص 204.2 مليار وحدة سحب خاصة (أي ما يعادل حوالي 281 مليار دولار أمريكي) للأعضاء. وتستند قيمة حقوق السحب الخاصة على سلة من خمس عملات: الدولار الأمريكي واليورو، الرينمينبي الصيني، الين الياباني والجنيه الإسترليني.[4]

[1]Satiscal release: UK official holdinds of international reserves- January 2019, HM Teasury, 5 february 2019, P5.
[2]https://en.wikipedia.org/wiki/reserve-currency,consulted ,on: 05/03/2020.
[3]https://trading economics.com/United-kingdom/foreing-exchange-reserves, consultd on 05/04/2020.
[4]Satiscal release: op-cit, P5.

احتياطات العملة العالمية:

ينشر صندوق النقد الدولي بانتظام تكوين العملات المجمعة من احتياطات النقد الأجنبي. وبالتالي فإن الجدول التالي هو نظرة محدودة حول احتياطات العملات العالمية التي تتعامل فقط مع الاحتياطات المخصصة.

الجدول رقم(01): تكوين العملات من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية(من سنة 2007-2019)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدولار الأمريكي	%63.87	%63.77	%62.05	%62.14	%62.59	%61.47	%61.24
اليورو	%26.14	%26.21	%27.66	%25.71	%24.40	%24.05	%24.20
الين الياباني	%3.18	%3.18	%2,90	%3.66	%3.61	%4.09	%3.82
الجنيه الإسترليني	% 4,82	%4.82	%4.25	%3.94	%3.83	%4.04	%3.98
الرينمينبي الصيني	–	–	–	–	–	–	–
عملات أخرى	%1.83	% 2.20	%3.04	%4.43	%5.49	%3.26	%2.84
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدولار الأمريكي	%65.14	%65.73	%62.36	%62.72	%61.74	%60.89	%62.36
اليورو	%21.20	%19.14	%19.12	%20.16	%20.67	%20.54	%19.12
الين الياباني	%3.54	%3.75	%3.95	%4.89	%5.20	%5.70	%3.95
الجنيه الإسترليني	%3.70	%4.71	%4.34	%4.54	%4.42	%4.62	%4.34
الرينمينبي الصيني	–	–	%1.07	%1.23	%1.89	%1.96	%1.07
عملات أخرى	%2.83	%2.86	%2.37	%2.50	%2.47	%2.56	%2.37

Source :currency composition of official foreign exchange reserves international monetary fund.

من خلال الجدول نلاحظ أن دولار الولايات المتحدة هي العملة الأكثر شيوعا في الاحتياطات المخصصة، ويمثل حوالي 61% من احتياطات العملات الأجنبية الدولية سنة 2019، ومع ذلك، لا يزال حتى الآن الدولار الأمريكي هو العملة الاحتياطية المفضلة بسبب استقراره إلى جانب الأصول مثل سندات خزانة الولايات المتحدة التي لها حجم وسيولة. أما اليورو فيعتبر حاليا ثاني أكثر العملات الاحتياطية شيوعا، حيث يمثل حوالي 21% من احتياطات العملات الأجنبية الدولية.

أما الجنيه الإسترليني فيعد رابع أكثر العملات تداولا في سوق الصرف الأجنبي، بعد دولار الولايات المتحدة واليورو والين الياباني، فإنه يشكل سلة من العملات التي تحسب قيمة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. ومن خلال الجدول يمثل الجنيه حوالي 5% من احتياطات العملات الأجنبية،

واعتبارا من 30 سبتمبر 2019 أصبح الجنيه الإسترليني رابع أكثر العملات احتياطا في الاحتياطات العالمية و سنلاحظ هذا في المنحنى الموالي :

الشكل رقم(07): النسبة المئوية لتكوين عملات احتياطات النقد الأجنبي الرسمية

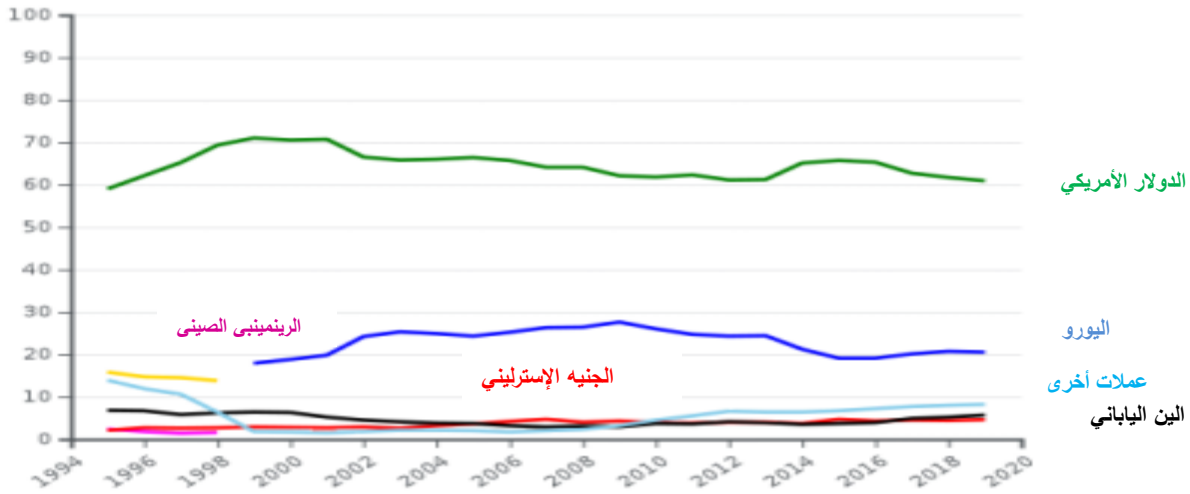

Source :currency composition of official foreign exchange reserves international monetary fund.

المبحث الثالث: مؤشرات الاقتصاد البريطاني

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من بين التقارير الإحصائية الاقتصادية الدورية التي يستخدمها المتداولين في تحديد مدى أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، لتقييم مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه حيث تساعد المؤشرات الاقتصادية المستثمرين والمتداولين على تحليل وضع السوق الحالي وعلى التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل القريب، وسنقوم بالتطرق هنا إلى أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد البريطاني.

المطلب الأول: المؤشرات الحقيقية للاقتصاد البريطاني

نتطرق فيما يلي إلى المؤشرات الاقتصادية للمملكة المتحدة، سادس أكبر اقتصاد في العالم. وتم نشر معظم هذه المؤشرات من قبل مكتب الإحصاءات الوطنية(ONS).

1_ مؤشر الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

يعتبر الكثير أن الناتج النحلي الإجمالي هو المقياس التقليدي المستخدم لقياس الاقتصاد، لذلك فهو مكان معقول تماما للبدء عند تقييم قوة ظروف العمل في المملكة المتحدة (UK) على ثلاثة أشهر، حيث يصدم مكتب الإحصائيات الوطنية ثلاثة تقارير من الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير أولي ومراجعين، يقدم كل تقرير تقدير المدى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عن الربع السابق. ويكشف أيضا عن مدى ارتفاع تضاؤل كل مجموعة من المجموعات الأربعة(الإنتاج، الخدمات، الزراعة،والبناء) حيث أنه عند استخدام الناتج المحلي الإجمالي كوسيلة لتقييم قوة الاقتصاد، قد يستفيد المستثمرون من وضع بعض قيوده في الاعتبار. بالنسبة للمبتدئين، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس المعياري للقوة الاقتصادية، إلا أن استخدامه أثار انتقادات كبيرة. فقد تحدث الأكاديميون والاقتصاديون وحتى قادة العالم من الناتج المحلي الإجمالي، مؤكدين أنه وسيلة أقل من مثالية لقياس الازدهار الاقتصادي للدول.

بالإضافة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يمنح مراقبي السوق إحساسا تقريبيا بمدى قوة الاقتصاد، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يمكن أن يمنح بعض التبصر في مستوى المعيشة الذي يتمتع به الأفراد هناك، بالإضافة إلى ذلك يمكن لهذا المؤشر الاقتصادي الخاص مساعدة المتداولين على فهم مقدار المال الذي يجب على الأفراد إنفاقه[1]، وسنقوم بتوضيح الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة في الشكل أدناه.

[1] Philip brien, danielharari,economicindicators,april 2019, house of economic library,number 8523,26 april 2019,p8.

- لحساب الناتج المحلي الإجمالي GDP = إجمالي النفقات لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدخل في فترة زمنية محددة.
- لحساب الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد= الناتج المحلي الإجمالي للدولة على سكان البلاد.

الشكل رقم(08): الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة (نمو ربع سنوي%)

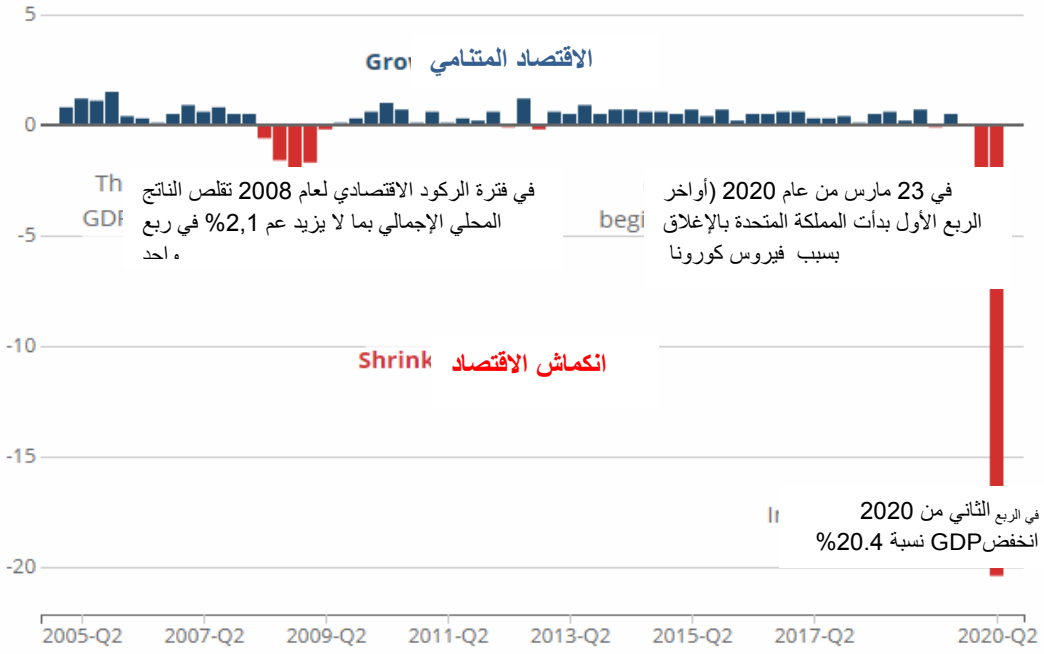

Source: office for national statistics.

من خلال الشكل نلاحظ انه طوال فترة الركود الاقتصادي لعام 2008 تقلص الناتج المحلي الإجمالي بما لا يزيد عن 2.1% في ربع واحد، وفي 23 مارس 2020 (أواخر الربع الأول) بدأت المملكة المتحدة في عمليات الإغلاق بسبب فيروس كوفيد 19، أما في الربع الثاني (من ماي إلى جوان) من عام 2020، تقلص الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب الركود الناجم عن جائحة فيروس كورونا حيث أدى ذلك إلى أكبر انخفاض قياسي في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 20.4%. في حين بدأ الاقتصاد في أواخر جوان مع إعادة فتح المتاجر، وبدأت المصانع في زيادة الإنتاج واستمرار تعافي المنازل.

حيث أن الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة نما بنسبة 0.2% في الربع الرابع 2018 مقارنة بالربع السابق. وشهدت منطقة اليورو أيضا نمو بنسبة 0.2%، مع ألمانيا بنسبة0%. كما أظهرت بيانات الولايات المتحدة نمو بنسبة 0.5%كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم(02): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التغيرات%)

	التغير في الربع%(2018)				التغير في السنة%(2018)			
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
المملكة المتحدة	0.1	0.4	0.7	0.2	1.2	1.4	1.6	1.4
منطقة اليورو	0.4	0.4	0.1	0 .2	2.4	2.2	1.6	1.2
الولايات المتحدة	0.5	1.0	0.8	0.5	2.6	2.9	3.0	3.0
اليابان	−0.1	0.5	−0.6	0 .5	1.4	1.4	0.2	0.3
ألمانيا	0.4	0.5	−0.2	0.0	2.1	2.0	1.2	0.6
فرنسا	0.2	0.2	0.3	0.3	2.2	1.7	1.4	1.0
مجموعة الدول السبع (G7)	0.3	0.7	0.4	0.4	2.1	2.2	2.0	1.8
منظمة التعاون الاقتصاديوالتنمية(OECD)	0.5	0.6	0.4	0.3	2.6	2.5	2.2	1.8

Source : OECDstat

2_ مؤشر الإنتاجية "productivity":

نمت إنتاجية العمالة في المملكة المتحدة بنحو2% سنويا ولكن مند الركود الاقتصادي في 2009/2008، كان مستوى إنتاجية العمل في الربع الرابع من عام 2018 أعلى بنسبة 2.0%مما كان عليه قبل 11 عاما في الربع الرابع من عام 2007(مستوى الذروة قبل الركود).[1]

انخفضت إنتاجية العمل في المملكة المتحدة بنسبة 22.12 % على أساس سنوي في جوان 2020، مقارنة بانخفاض قدره 2.78 % في الربع السابق، حيث يتم تحديث بيانات نمو إنتاجية العمل في المملكة المتحدة كل ثلاثة أشهر، وهي متاحة من جوان 1972 إلى جوان 2020، بمتوسط 1.56 %. حيث وصلت البيانات إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 7.99 %في مارس 1973 وأدنى مستوى قياسي بلغ 22.12 % في جوان 2020.[2]

[1] Ibid,11.

[2] نمو إنتاجية العمالة في المملكة المتحدة، على الموقع: https://www.ceicdata.com/en/indicator/united-kingdom/labour-productivity-growth ،تاريخ الاطلاع: 2020/03/13، الساعة 22:00.

3_ مؤشر الخدمات "Services":

يشمل هذا المؤشر الصناعات الخدمية، قطاع التجزئة، والقطاع المالي، القطاع العام، إدارة الأعمال، الأنشطة الترفيهية والثقافية.

في عام2017، شكلت صناعات الخدمات 79% من إجمالي الناتج الاقتصادي في المملكة المتحدة (إجمالي القيمة المضافة)، وشكلت الخدمات 83% من وظائف القوى العاملة في ديسمبر 2018.

في الأشهر الثلاثة حتى فيفري 2019، ارتفع ناتج الخدمات بنسبة 0.4%مقارنة بالأشهر الثلاثة المنتهية في نوفمبر 2018. وقد ساهم قطاع برمجة الكومبيوتر بأكبر مساهمة في هذا النمو.

في مؤشر مديري المشتريات MARKIT/CIPS، تعني القيمة 50 أنه لا يوجد تغيير مقارنة بالشهر السابق، في حين تشير القيمة فوق 50 إلى التوسع، والقيم الأقل من 50 إلى تقلص[1]، ونوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(09): مؤشر مديري مشتريات الخدمات(PMI) للمملكة المتحدة

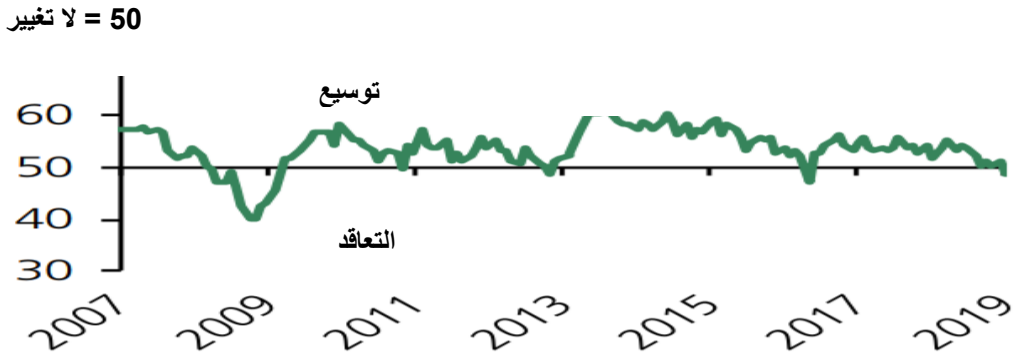

Source: chrisRhdes, ONS, Markit/CIPS, May 2019.

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤشر مديري المشتريات الخدمي في المملكة المتحدة كان 48.9 في مارس 2019، هذا بانخفاض عن 51.3 في فيفري2018، وهو أدنى مستوى له مند جويلية 2016.

4_ مؤشر التصنيع "Manufacturing"

في عام 2018، استحوذ قطاع الصناعات التحويلية على 10% من إجمالي الاقتصادي في المملكة المتحدة (إجمالي القيمة المضافة)[2] ، في حين ارتفع إجمالي الناتج الصناعي بنسبة 0.4% في الأشهر الثلاثة حتى فيفري 2019 مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة وإذا انخفض الإنتاج التصنيعي بنسبة0.6% في الأشهر الثلاثة حتى فيفري 2019 مقارنة بالأشهر الثلاثة حتى فيفيري2018 والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] Philip brien, danielharari: op-cit, P12.
[2]Ibid ,p13.

الشكل رقم(10):الإنتاج الصناعي

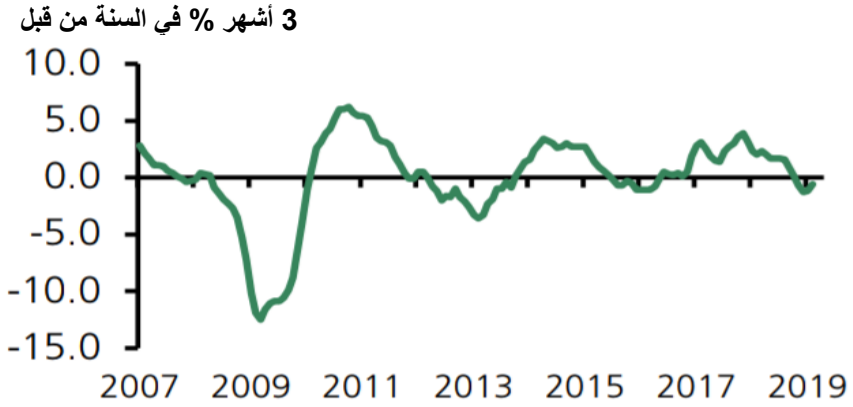

Source: chrisRhdes, ONS, Markit/CIPS, May 2019.

5_ مؤشر البطالة "Unemployment"

كان في المملكة المتحدة حوالي1.34 مليون عاطل عن العمل في ديسمبر2018– فيفري2019، حيث بلغ معدل البطالة3.9%(النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصاديا العاطلين عن العمل) وهو أدنى معدل (مشترك) منذ عام 1975. ووصل المعدل إلى أعلى مستوى له بعد الركود بنسبة8.5% في أواخر عام 2011.[1]

في حين بلغت البطالة 3.9% في الربع الثاني (من ماي إلى جوان) من عام2020، حيث تخلى الكثير من الناس عن البحث عن العمل وبالتالي لم يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل. في غضون ذلك انخفض التوظيف بمقدار 220 ألفا إلى 32.92 مليون، وهو أكبر انخفاض فصلي مند ماي، جوان، جويلية سنة 2009، بسبب ضرب فيروس كورونا سوق العمل. وتشير التقديرات الحالية إلى وجود عدد كبير من الأشخاص بعيدين مؤقتا عن العمل بسبب الوباء.[2]

ولمقارنة بطالة المملكة المتحدة ببطالة الدول الأخرى، تنتج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) معدلات بطالة منسقة لأعضائها وذلك بناء على تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة[3] وسيتم توضيح ذلك في الشكل التالي:

[1]Ibid, p18.
[2]https://tradirgeconomics.com/United-kingdom/unployment-rate.
[3] Philip brien, Daniel harari :op-cit ,p19.

الشكل رقم(11): البطالة في الدول (بمعدل منسق%)

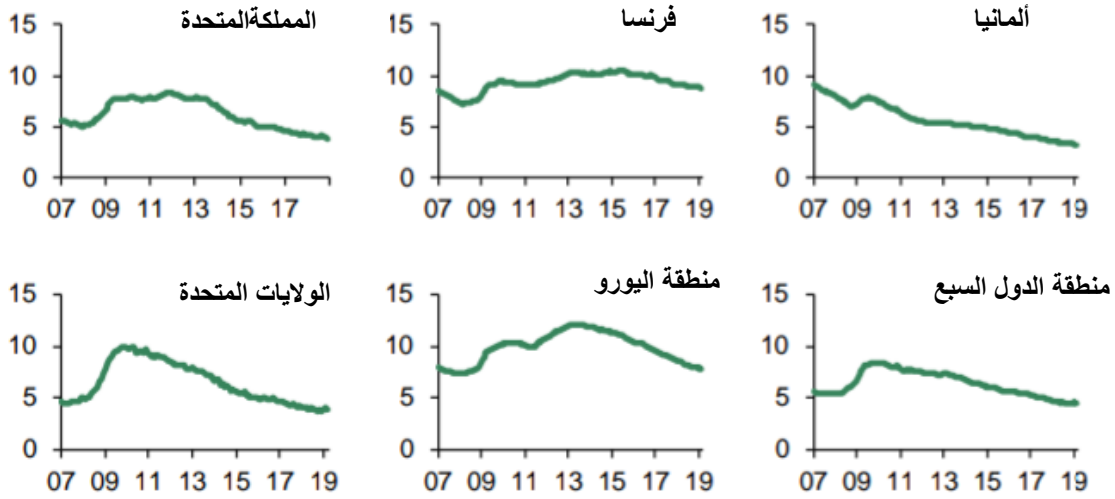

Source: OECD, harmonised Unemployment Rates, may 2019.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل البطالة المنسق في المملكة المتحدة للربع الرابع من عام2018 هو3.9% كان هذا أعلى بقليل من معدل الولايات المتحدة الأمريكية3.8%، أقل من فرنسا8.9%ولكن أعلى من ألمانيا3.3%. حيث كانت المملكة المتحدة في المرتبة12 من بين 36 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو إلى7.9% في الربع الرابع من2018 مقارنة مع الربع الثالث من2018 (8.0%)، وانخفض كذلك في مجموعة الدول السبع من4.5% إلى4.4%.

شهدت معظم دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفاض في معدل البطالة خلال العام الماضي.

على غرار ذلك سجلت اليونان أعلى معدل للبطالة من بين الدول الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية للربع الرابع من2018(18.3%) تليها إسبانيا بنسبة 14.5%.

أما جمهورية التشيك سجلت أدنى معدل بطالة للربع الرابع من 2018 بنسبة2.1%.

كما تعد بطالة الشباب(الذين تتراوح أعمارهم مابين 15 و24عاما) مشكلة رئيسية في العديد من الاقتصادات المتقدمة في الوقت الحالي. ففي الربع الرابع من عام2018، كانت البطالة بين الشباب 39.4% في اليونان، و33.3% في إسبانيا و32.8%في إيطاليا، أما المملكة المتحدة بلغت نسبة11.2%.

6_ مؤشر التجارة "Trade"

في عام2018، بلغ إجمالي صادرات المملكة المتحدة من السلع والخدمات634 مليار جنيه إسترليني وبلغ إجمالي الواردات 665 مليار جنيه إسترليني. استحوذ الاتحاد الأوروبي على46% من صادرات المملكة المتحدة من السلع والخدمات و53% من الواردات في عام2018.

بشكل عام تستورد المملكة المتحدة أكثر مما تصدر، مما يعني أنها تعاني من عجز تجاري. وعوض العجز في تجارة السلع 138 مليار جنيه إسترليني جزئيا بفائض قدره107 مليار جنيه إسترليني على الخدمات في2018، وكان العجز التجاري الإجمالي 31 مليار جنيه إسترليني في2018.

وكان لدى المملكة المتحدة عجز مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 64 مليار جنيه إسترليني في2018 وفائض تجاري قدره 33 مليار جنيه إسترليني مع دول خارج الاتحاد الأوروبي[1] كما يتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(03): التجارة في السلع والخدمات ورصيد الحساب الجاري.

السنوات		السلع والخدمات			الحساب الجاري	
		الصادرات	الواردات	التوازن	مليار جنيه إسترليني%	الناتج المحلي الإجمالي%
2017		617.5	641.5	-23.9	-68.4	-3.3 %
2018		634.1	665.0	-31.0	-81.6	-3.9 %
2017	Q4	156.8	161.7	-4.9	-15.7	-3.0 %
2018	Q1	155.3	160.6	-5 .2	-17.7	-3.4 %
	Q2	156.6	164.1	-7.4	-17.3	-3.3 %
	Q3	159.5	168.4	-8.9	-23.0	-4.3 %
	Q4	162.5	172.0	-9.4	-23.7	-4.4 %

Source :ONS.

نلاحظ من خلال الجدول أن الحساب الجاري، الذي يتضمن دخل الاستثمار والتحويلات وكذلك التجارة شهد عجزا قدره 82 مليار جنيه إسترليني سنة2018، مقارنة بـ 68 مليار جنيه إسترليني سنة 2017. وبلغ عجز الحساب الجاري 3.9%من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018 مقارنة بـ 3.3% في سنة 2017.

[1] Ibid,p23.

بلغ الحساب الجاري 23.7 مليار جنيه إسترليني في الربع الرابع من 2018 (4.4%من الناتج المحلي الإجمالي)، مرتفعا من 23.0 مليار جنيه (و4.3% من الناتج المحلي الإجمالي) في الربع الثالث من عام 2018.

7_ مؤشر الأعمال التجارية وثقة المستهلكين:

يعمل مؤشر الأعمال التجارية في المملكة المتحدة وفق مقياس ثقة المستهلك GFK* الآن بنفس التنسيق في جميع أنحاء أوروبا من السبعينيات، تجريGFKمقياس ثقة المستهلك في المملكة المتحدة مند 1995، ويتم إجراء الاستطلاع على أساس شهري نيابة عن المفوضية الأوروبية والهدف الرئيسي من هذا البحث هو مراقبة ثقة الجمهور العام في الاقتصاد البريطاني.[2]

8_ مؤشر مبيعات التجزئة"Retail sales":

شهدت أحجام مبيعات التجزئة انخفاضا قياسيا وذلك بنسبة 18.1% في أفريل 2020 أثناء جائحة فيروس كورونا(Covid-19)، وفي أفريل 2020، شهد حجم مبيعات التجزئة أكبر انخفاض شهري على الإطلاق مع تطبيق القيود الحكومية خلال جائحة فيروس كورونا على العديد من المتاجر[3] كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم(12): مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة

Source :office for National statistics-Monthly business Survey- retail.

* ثقة المستهلكين هو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التفاؤل التي يشعر بها المستهلكون بشان الحالة العامة للاقتصاد ووضعهم المالي الشخصي. حيث انه عندما تكون ثقة المستهلك عالية، يقوم المستهلكون بإجراء المزيد من عمليات الشراء، في حين عندما تكون الثقة منخفضة يميل المستهلكون إلى الادخار أكثر والإنفاق اقل. يعكس الاتجاه الشهري في ثقة المستهلك توقعات المستهلكين فيما يتعلق بقدرتهم على العثور على وظائف جيدة والاحتفاظ بها وفقا لتصورهم الوضع الاقتصادي الحالي ووضعهم المالي الشخصي.

[2]Consumer confidence, on :https://en.wikipedia/org/wiki/consumer-confidence.

[3]Retail salas, Great britain-offics for national statistics, on: www.ons.com.

9_ مؤشر سوق الإسكان"Housing Market":

يمثل سوق الإسكان في المملكة المتحدة سوق العقارات التي يتم شراؤها وبيعها لها مباشرة للمشترين أو من خلال سماسرة العقارات.[1]

فلقد ارتفعت أسعار المنازل، وفقا لقياس أسعار المنازل في المملكة المتحدة، بنسبة0.6% بين فيفري 2018 وفيفري2019. وعلى أساس معدل موسمي، انخفضت أسعار المنازل بنسبة0.4% بين جانفي وفيفري2019.

حيث أن هناك اختلافات إقليمية في أسعار المنازل إذ متوسط السعر هو الأعلى في لندن بحوالي460000 جنيه إسترليني، حيث تعتبر بيانات بنك انجلترا دول عدد الرهون العقاري لشراء المنازل في فيفري2019 بنسبة0.5%مقارنة بسنة2018، ولكنها انخفضت بنسبة3.5% في جانفي2019 ولا تزال الموافقات منخفضة جدا على مستويات ما قبل الركود(بلغت عدد الموافقات على الرهن العقاري 64,337 في فيفري2019، مقارنة بـ64,005 في فيفري2018) ونبين ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(13): مؤشر أسعار المنازل في المملكة المتحدة

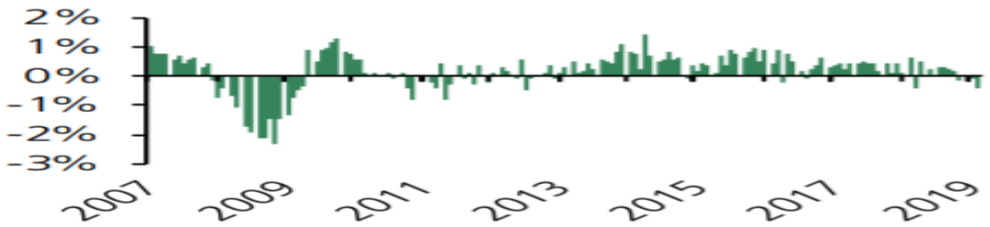

Source: HM land Registry, bank of England, DCLG,may 2019.

المطلب الثاني: المؤشرات المالية للاقتصاد البريطاني

نوضح المؤشرات المالية للمملكة المتحدة فيما يلي:

1_ مؤشر فوتسي100 "FTSE":

هذا المؤشر يعتبر واحد منى أهم مؤشرات الأسهم البريطانية، حيث يضم هذا المؤشر أسهم اكبر100 شركة بريطانية مدرجة في بورصة لندن. أطلق المؤشر في 3 جانفي1984، يدار هذا المؤشر من قبل شركة (FTSE Groipe)وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لبورصة لندن والتي نشأت كمشروع مشترك بين "فايناتشيال تايمز" وبورصة لندن للأوراق المالية.

يتألف مؤشر فوتسي100 بشكل عام من اكبر 100 شركة بريطانية مؤهلة من حيث القيمة السوقية الكاملة إذ يمثل مؤشر فوتسي نسبة81% من حجم بورصة لندن. بحيث يتم حساب القيمة السوقية الإجمالية للشركة وذلك بضرب سعر سهم الشركة في إجمالي عدد الأسهم التي أصدرتها، في حين تعتبر

[1] https://www.my accounting course.com/accounting-dicitionary/housing-market.

العديد من هذه الشركات ذات تركيز دولي. ومع ذلك فإن تحركات المؤشر تعد ضعيفة إلى حد ما مقارنة بمدى تقدم الاقتصاد البريطاني والذي يتأثر بشكل كبير بسعر صرف الجنيه.

أما المؤشر الأفضل لاقتصاد المملكة المتحدة هو مؤشر FTSE250Index(الذي يتضمن أكبر 250 شركة بعد FTSE100)، لأنه يحتوي على نسبة أقل من الشركات الدولية.[1]

حيث انه على الرغم من الاضطراب الذي أعقب نتيجة استفتاء الاتحاد الأوروبي، أغلق المؤشر عند اثني عشر رقما قياسيا متتاليا وذلك بين ديسمبر 2016 وجانفي 2017، وقد تجاوز المؤشر 7800 للمرة الأولى في ماي 2018، ليصل إلى مستوى قياسي جديد في 22 ماي 2018، أما في 3 جانفي 2019، أغلق المؤشر عند أدنى مستوى له في أكثر من عامين.[2]

2_ مؤشر أسعار الصرف"Exchange rates"

يقيس مؤشر سعر الصرف الإسترليني قيمة الجنيه الإسترليني مقابل "سلة" من العملات، "مرجحة للتجارة"(بناء على الأهمية النسبية للعملات في تجارة المملكة المتحدة)[3] كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(04): أسعار صرف الجنيه الإسترليني

السنة		دولار أمريكي($)		اليورو(€)	
		المعدل	التغير في السنة(%)	المعدل	التغير في السنة(%)
2016		1.35	-11.4 %	1.22	-11.2 %
2017		1.29	-4.8 %	1.14	-6.7 %
2018		1.34	-3.6 %	1.13	-0.9 %
2019	جانفي	1.29	-6.7 %	1.13	-0.3 %
	فيفري	1.30	-6.8 %	1.15	-1.4 %
	مارس	1.32	-5.8 %	1.17	-2.9 %

source: bank of England, bankstats database.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض الجنيه مقابل الدولار بعد استفتاء الاتحاد الأوروبي، من 1.48 دولار في 23 جوان2016 إلى1.14 دولار في جوان 2017 وهو أدنى مستوى له في 31 عاما.

[1] **"فوتسي100" – ويكيبديا**, على الموقع: https ://ar.m.wikipedia.org/wiki.، تاريخ الاطلاع: 2020/03/11، الساعة 22:00.
[2] Philip brien, Daniel harari :op-cit ,p22.
[3] ibid, p24.

في عام2018، وصلت قيمة الجنيه مقابل الدولار إلى1.43 دولار في منتصف أفريل(أعلى مستوى منذ استفتاء الاتحاد الأوروبي)، على الرغم من أنه ظل بين1,26 دولار و1.33 دولار في عام 2019. كما ارتفع الجنيه الإسترليني بنسبة2.9% مقابل اليورو في المتوسط في مارس مقارنة بشهر أفريل 2019. أما في 4 أفريل 2019، تم تقييم اليورو عند1.17 يورو لكل 1 جنيه إسترليني.

3_ مؤشر الدين الأسري"Householddebt"

متوسط إجمالي ديون الأسرة في المملكة المتحدة بما في ذلك الرهن اعتبارا من مارس 2019، بلغ متوسط ديون الأسرة في المملكة المتحدة حوالي 64000 جنيه إسترليني بزيادة قدرها17% على مدى خمس سنوات. (معظم ديون الأسرة في المملكة المتحدة هي قروض سكنية، في حين أن متوسط دين الرهن العقاري في المملكة المتحدة لكل أسرة يحسب بحوالي 51000 جنيه إسترليني(وذلك بقسمة جميع ديون الرهن العقاري في المملكة المتحدة على إجمالي عدد الأسر في المملكة)[1] ونوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(14): متوسط إجمالي ديون الأسرة في المملكة المتحدة

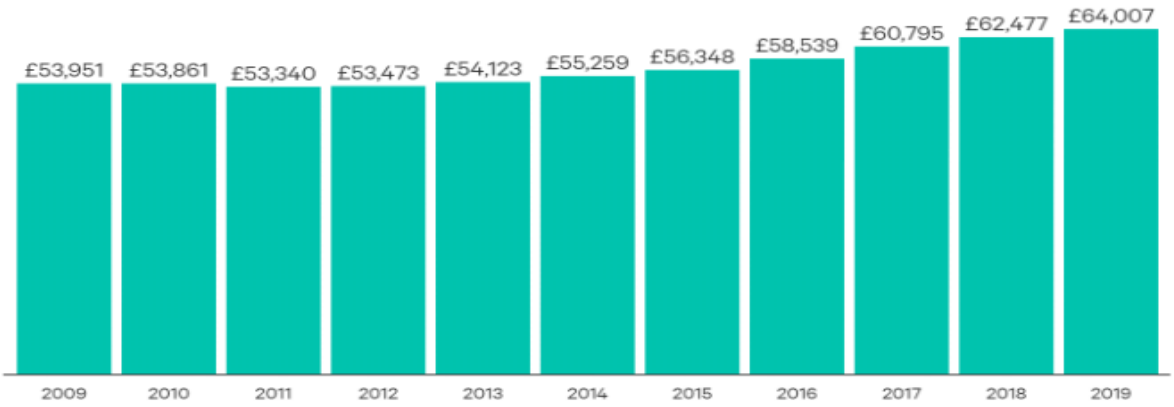

Source: bank of England and office for national statistics, February 2020.

من خلال الشكل نلاحظ أن متوسط إجمالي الدين الأسري في المملكة المتحدة بلغ 53.951 مليار جنيه إسترليني سنة 2009 ليرتفع إلى 64007 مليار جنيه إسترليني سنة 2019.

4_ مؤشر التضخم "Inflation"

يصدر مكتب الإحصاءات الوطنية تقارير شهرية عن مؤشر التضخم لأسعار المستهلك(CPI)، ومؤشر أسعار المنتجين (PPI)، والذي يقيس التضخم على مستوى المستهلك والمنتج على التوالي حيث أن مؤشر أسعار المستهلك هو مقياس التضخم المستخدم في هدف الحكومة البريطانية وبنك انجلترا، بالإضافة إلى مؤشر أسعار التجزئة(RPI) الذي يقيس التغير في تكلفة سلعة من سلعة والخدمات للبيع

[1] الدين الأسري، على الموقع:دين-أسري/https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الاطلاع: 2020/02/11، الساعة 11:00.

بالتجزئة[1]، من خلال (الشكل رقم15) أدناه لاحظنا أن معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين(CPI) بلغ 1.9%في مارس2019. كما بلغ معدل التضخم في مؤشر أسعار التجزئة(RPI) 2.4%في مارس2019 (الشكل رقم 16الذي يبين ذلك)، وهو أدنى مستوى له مند نوفمبر 2016.

الشكل رقم(15): مؤشر أسعار المستهلك(CPI)

Source: Daniel Harari, ONS, 22 may 2019.

الشكل رقم(16): مؤشر أسعار التجزئة(RPI)

Source: Daniel Harari, ONS, 22 may 2019.

كما يمكن مقارنة التضخم في الاتحاد الأوروبي باستخدام المؤشر القياسي المنسق لأسعار المستهلك(HICP)، أو مؤشر أسعار المستهلك كما هو معروف في المملكة المتحدة،ونوضح ذلك في الجدول التالي:

[1] Philip brien, Daniel harari :op-cit ,p14.

الجدول رقم(05): تغيير معدلات التضخم السنوي في أسعار المستهلكين(HICP)

السنة / بلدان مختارة	2016	2017	2018	ديسمبر 2018	جانفي 2019	فيفري 2019	مارس 2019
المملكة المتحدة	0.7	2.7	2.5	2.1	1.8	1.9	1.4
منطقة اليورو	0.2	1.5	1.7	1.5	1.4	1.5	1.4
الاتحاد الأوروبي	0.3	1.7	1.9	1.6	1.5	1.6	1.6
فرنسا	0.3	1.2	2.1	1.9	1.4	1.6	1.3
ألمانيا	0.4	1.7	1.9	1.7	1.7	1.7	1.4

Source: ONS, Eurostat.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- بلغ التضخم في المملكة المتحدة، وفقا لمؤشر أسعار المستهلك1.9% في العام حتى مارس2019، مقارنة بـ2.5%في مارس 2018.
- بلغ معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي 1.6%في مارس2019، مقارنة بـ 1.6%في مارس2018.
- مبلغ معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو1.4%في مارس2019 مقارنة بـ 1.5%في فيفري.
- بلغ معدل التضخم في ألمانيا 1.4%في مارس، منخفضا من 1.7%في فيفري.
- في فرنسا، كان 1.3%في مارس2019، منخفض من 1.6%في فيفري.
- وأخيرا ألمانيا والتي سجلت أعلى معدل تضخم في الاتحاد الأوروبي في مارس 4.2%، وكان أدنى معدل تضخم في الاتحاد الأوروبي في البرتغال 0.8%.

5_ مؤشر متوسط الأرباح

في أفريل2018، كان متوسط إجمالي الأرباح الأسبوعية للعاملين بدوام كامل في المملكة المتحدة حوالي 530 جنيه إسترليني، بزيادة 3.5% عن أفريل2017. وكان هذا أعلى نمو في الأرباح منذ عام 2008، بعد تعديل التضخم زادت الأرباح المتوسطة للموظفين بدوام كامل بنسبة1.2%،وتشير البيانات إلى أن متوسط الأرباح الأسبوعية لجميع الموظفين في بريطانيا العظمى زاد بنسبة 3.4% باستثناء المكافآت في الأشهر الثلاثة حتى فيفري 2019 مقارنة بالعام السابق 2018 كما يبين الشكل الموالي:

الشكل رقم(17): متوسط الأرباح الأسبوعية الحقيقية

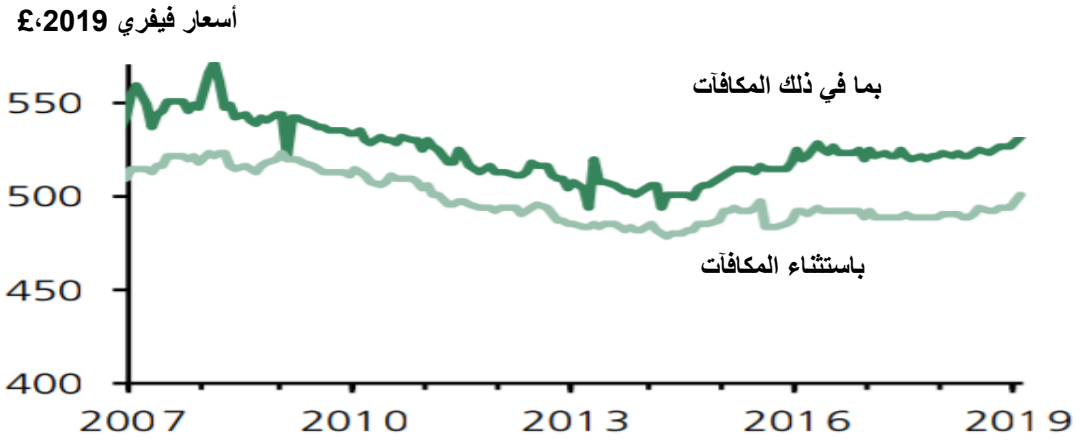

Source: ONS, Octobre 2019.

6_ مؤشر أسعار الفائدة والسياسة النقدية"Interest Rates and Monterey Policy"

خفضت البنوك المركزية حول العالم أسعار الفائدة بشكل حاد خلال الأزمة المالية2007-2009. كما ظلت المعدلات عند أدنى مستوياتها التاريخية لسنوات لاحقة قريبة من أو أقل من0% في معظم الاقتصادات المتقدمة.

في المملكة المتحدة صوتت لجنة السياسة النقدية في انجلترا(MPC) بالإجماع على ترك أسعار الفائدة دون تغيير عند0.75% في اجتماع السياسة في مارس2018. وحدث التغير الأخير فيأوت2018 عندما رفعت لجنة السياسة النقدية أسعار الفائدة من0.5% إلى0.75%،أما في تقرير التضخم لشهر فيفري2019، خفضت لجنة السياسة النقدية توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي في2019 من1.7% إلى1.2%كما خفضت توقعاتها بشأن التضخم. تستهدف لجنة السياسة النقدية معدل تضخم قدره 2% كما يبرز ذلك الشكل التالي:

الشكل رقم(18): سعر الفائدة في المملكة المتحدة

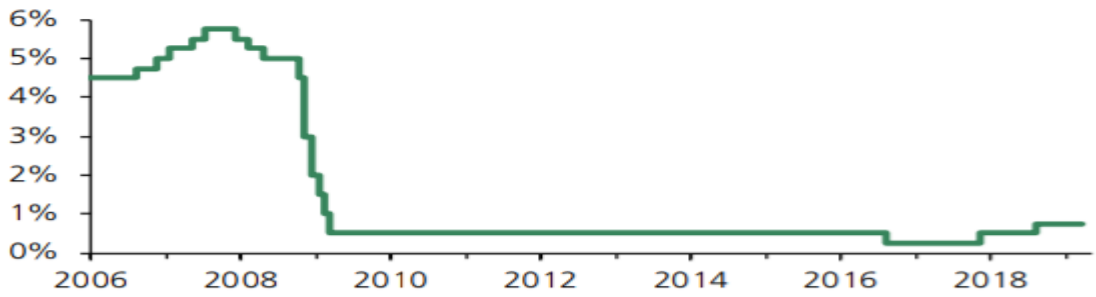

Source: ONS, May 2019.

وفي اجتماع السياسة في أفريل2019، ترك البنك المركزي الأوروبي(ECB) سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند0.0%في اجتماعه السابق، في حين تعهد البنك بإبقاء أسعار الفائدة دون تغيير حتى عام2020 استجابة للبيانات الاقتصادية الضعيفة.[1]

7_ مؤشر المالية العامة "Public finances"

بلغ إجمالي الدين الحكومي العام للمملكة المتحدة1877.5 مليار جنيه إسترليني في نهاية السنة المالية المنتهية في مارس 2020، أي ما يعادل 84.7%من الناتج المحلي الإجمالي و 24.7 نقطة مئوية فوق القيمة المرجعية البالغة 60% المنصوص عليها في بروتوكول العجز المفرط. حيث تجاوز إجمالي الدين العام لأول مرة 60% القيمة المرجعية لماستريخت في نهاية السنة المنتهية في مارس 2010، عندما كانت 69.1%من الناتج المحلي الإجمالي.

ولا يزال لوباء الفيروس التاجي تأثير كبير على مالية القطاع العام للمملكة المتحدة وذلك بسبب إدخال كل تدابير الصحة العامة والسياسات الحكومية الجديدة لدعم الشركات والأفراد والجدول التالي يوضح ذلك:[2]

جدول رقم(06): إجمالي الدين الحكومي العام للمملكة المتحدة

السنة المالية المنتهية في مارس	الدين	الناتج الإجمالي %
2013	1,435.6	82,6
2014	1,522.5	84,3
2015	1,604.1	85,7
2016	1,652.3	85,4
2017	1,720.5	85,2
2018	1,764.5	84,6
2019	1,821.9	84,1
2020	1,877.5	84,7

Source :office for National Statistics-UK government debt.

[1]Ibid , p 20.
[2]https :www.ons.gov.uk/economy/governmentpubilicsectorandtaxes/publicspending/bulletins/ukgovernmentdebtanddeficitforeurostatmaast/march2020.

خلاصة الفصل:

يرتكز الاقتصاد البريطاني على العديد من القطاعات الاقتصادية من بينها الصناعة، التكنولوجيا، الزراعة، قطاع الخدمات والموارد والطاقة، حيث تعد بريطانيا من اكبر الدول الصناعية إلا أن اقتصادها واجه العديد من التحديات والمشاكل بسبب جائحة كورونا مما أدى إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض مؤشر الخدمات، التصنيع، البطالة، مبيعات التجزئة وارتفاع أسعار سوق الإسكان.

بالإضافة إلى ذلك سجل الاقتصاد البريطاني تدبدبا في الأداء وذلك على مستوى المؤشرات الاقتصادية سواء كانت حقيقية أو مالية.

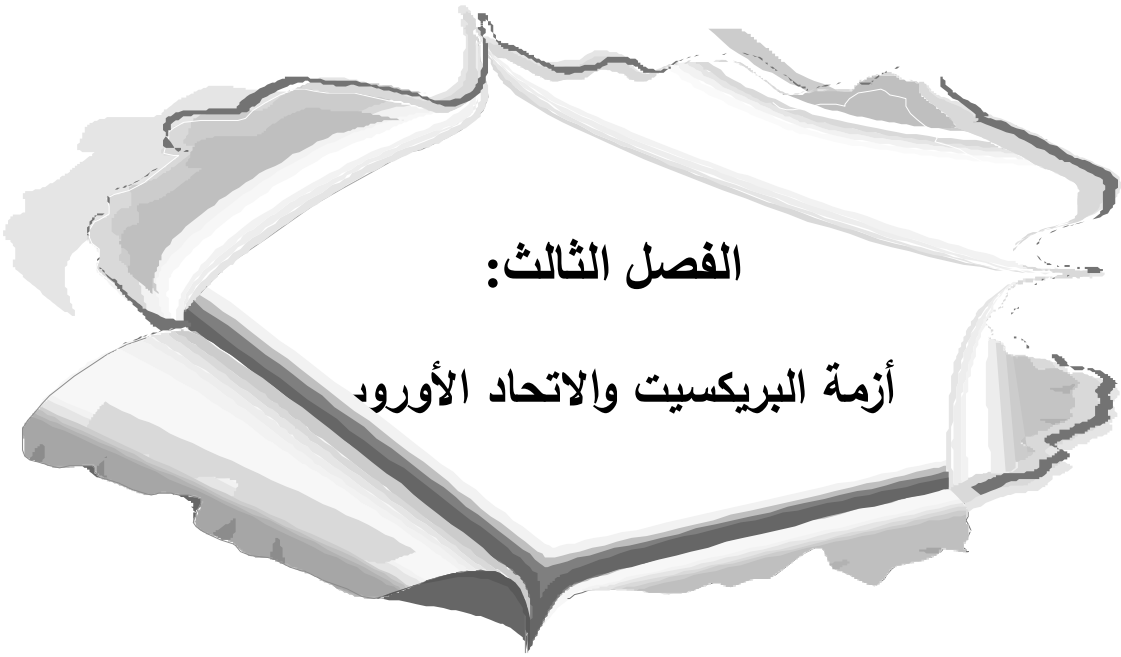

الفصل الثالث:

أزمة البريكسيت والاتحاد الأورو

تمهيد:

يعتبر الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي بما يعرف بالبريكسيت" Brexit "من القضايا البارزة التي تشغل الساحة الدولية في الوقت الراهن،حيث تسعى بريطانيا لانتهاج سياسة جديدة تتوافق مع التطورات الجديدة على كافة الأصعدة، وذلك باعتماد استراتيجية الانفصال لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية، والاستراتيجية مستقبلا والحفاظ على سيادتها،إلا أن ذلك قد يؤثر على كلا من الطرفين سواء على الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة.

وبالتالي يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قضية تطرح عدة توجيهات مستقبلية حول مسار التجربة التكاملية الأوروبية.

وللإحاطة بكل جوانب الفصل قمنا بتقسيمه وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: البريكسيت بين الطلب البريطاني والتجسيد الأوروبي

المبحث الثاني:تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد البريكسيت

المبحث الثالث:سيناريوهات العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و بريطانيا بعد البريكسيت

المبحث الأول: البريكسيت بين الطلب البريطاني والتجسيد الأوروبي

تعتبر العلاقة بين أوروبا وبريطانيا علاقة متجذرة في التاريخ خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة وبعدها،حيث يعتبر الدور البريطاني من أهم الأدوار الرئيسية والفعالة في عملية البناء الأوروبي، رغم الخلافات التي كانت تظهر من فترة إلى أخرى.

فبعد سبعة وأربعين عاما من عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي جاءت عملية الاستفتاء التي قام بها البريطانيون للانفصال عن الاتحاد الأوروبي وهو ما طرح إشكالا عن أسباب هذا القرار الذي اختاره البريطانيون رغم أن بلادهم كانت احد المحركات الرئيسية للاتحاد.

المطلب الأول:مشروع البريكسيت

البريكسيت (Brexit) :هو مختصر باللغة الإنجليزية يجمع كلمتين هما:(British) يعني بريطانيا،(Exit) يعني خروج بريطانيا أي هو قرار لمسار استفتائي في بريطانيا للخروج أو البقاء في الاتحاد الأوروبي[1].

أولا: تاريخ الاستفتاء وخريطة الخيار البريطاني

يعتبر قرار الحكومة البريطانية بتنظيم استفتاء للبث في مسألة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي من عدمه، لم يكن قرارا مفاجئا، بل مر بمرحلتين رئيسيتين:

1_ **مرحلة المراجعة:**سعت الحكومة البريطانية منذ 2012 لتقييم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وذلك فيما عرف باسم "مراجعة الاختصاصات" حيث تضمنت مراجعة الاختصاصات التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي مقارنة باختصاصات المملكة المتحدة، وبحث ما إذا كانت الأمورتسير بصورة جيدة،أم أنها في حاجة إلى إدخال تعديلات تكفل مزيدا من التوازن، واستمرت هذه المرحلة لمدة سنتين،حيث انتهت في جويلية 2014. ونشرت تلك المرجعات تدريجيا على نحو 30 جزءا، وفي حوالي 3000 صفحة وفي أعقاب نهاية المراجعة تأكدت إمكانية إصلاح الاتحاد الأوروبي وتحسين سياسته، ومن ثم عدم حاجة بريطانيا للخروج منه[2] .

2_ **محاولة الإصلاح:** بدأت بالمفاوضات والمشاورات، وانتهت بتحديد موعد الاستفتاء الشعبي على مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي. وبدأ التأثير الكبير لتقارير"مراجعة الاختصاصات" على تحركات رئيس الوزراء البريطاني"دفيد كاميرون" وتوجيهاته. ومن ثم كانت فكرة "الإصلاح" هي المهيمنة خلال هذه المرحلة. واتخذ عدد من الخطوات الهامة، ففي نوفمبر 2015 وعقب سلسلة من المشاورات مع عدد من

[1] بنقدور نيل،" ماهوالبريكسيت" ، على الموقع:http://www.acharknews.com، تاريخ الاطلاع : 2020/05/20 ،الساعة 13:00 .

[2] نوران شريف مراد، "الخروج الغامض: مستقبل بريطانيا في الاتحاد الأوروبي"، على الموقع:
http://www.rawabetcentre.com/archives/28870، تاريخ الاطلاع:2020/05/20 ، الساعة 13:30 .

الشركاء الأوروبيين،أعلنت الحكومة البريطانية على عدد من المطالب الإصلاحية التي تود أن يتم تبنيها في إطار الاتحاد الأوروبي، ويمكن حصرها في أربع قضايا محورية: الإدارة الاقتصادية، القدرة التنافسية،السيادة، والهجرة.

خلال شهر فيفري2016، وفي أعقاب سلسلة من المفاوضات المكثفة في المجلس الأوروبي، تم التوصل إلى اتفاق حول هذه النقاط الأربعة. وعلى الرغم من كون هذا الاتفاق لا ينطوي على تغير جذري في علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي،حيث أن المملكة المتحدة لها ترتيبات الخاصة بالفعل في علاقتها بالاتحاد، بيد أن هذه المفاوضات ساهمت في تحقيق قدر الطمأنينة السياسية لشرائح عديدة من المجتمع البريطاني، تخشى من زيادة سيطرة الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء. كما أن تلك المفاوضات باتت بمثابة السابقة القانونية لأي دولة عضو لديها الرغبة في إعادة ترتيبها الخاصة بعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي. ومن ثم تم تحديد يوم 23 جوان 2016 للاستفتاء حول بقاء أو ترك بريطانيا للاتحاد الأوروبي.[1]

أدلى البريطانيون في 23 جوان 2016 بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي استفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني "دفيد كاميرون". وشارك فيه حوالي 46.501.241 مليون ناخب بنسبة 72.2% وهي أعلى نسبة مشاركة في أية انتخابات مند سنة 1992 والتي أظهر فيها البريطانيون حماسا في تحديد مصير تقرير بلادهم، وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة 51.9% (17.410.742 مليون) مقابل 48.1%(16.141.241 مليون) لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي[2] وسنوضح ذلك في الشكل أدناه:

[1] نوران شريف مراد، "الخروج الغامض: مستقبل بريطانيا في الاتحاد الأوروبي"، على الموقع:
http://www.rawabetcentre.com/archives/28870، تاريخ الاطلاع:2020/05/20 ، الساعة 13:30 .

[2] خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، جويلية 2016 ، ص1.

شكل رقم(19):خريطة توضح نسب الاستفتاء في المملكة المتحدة

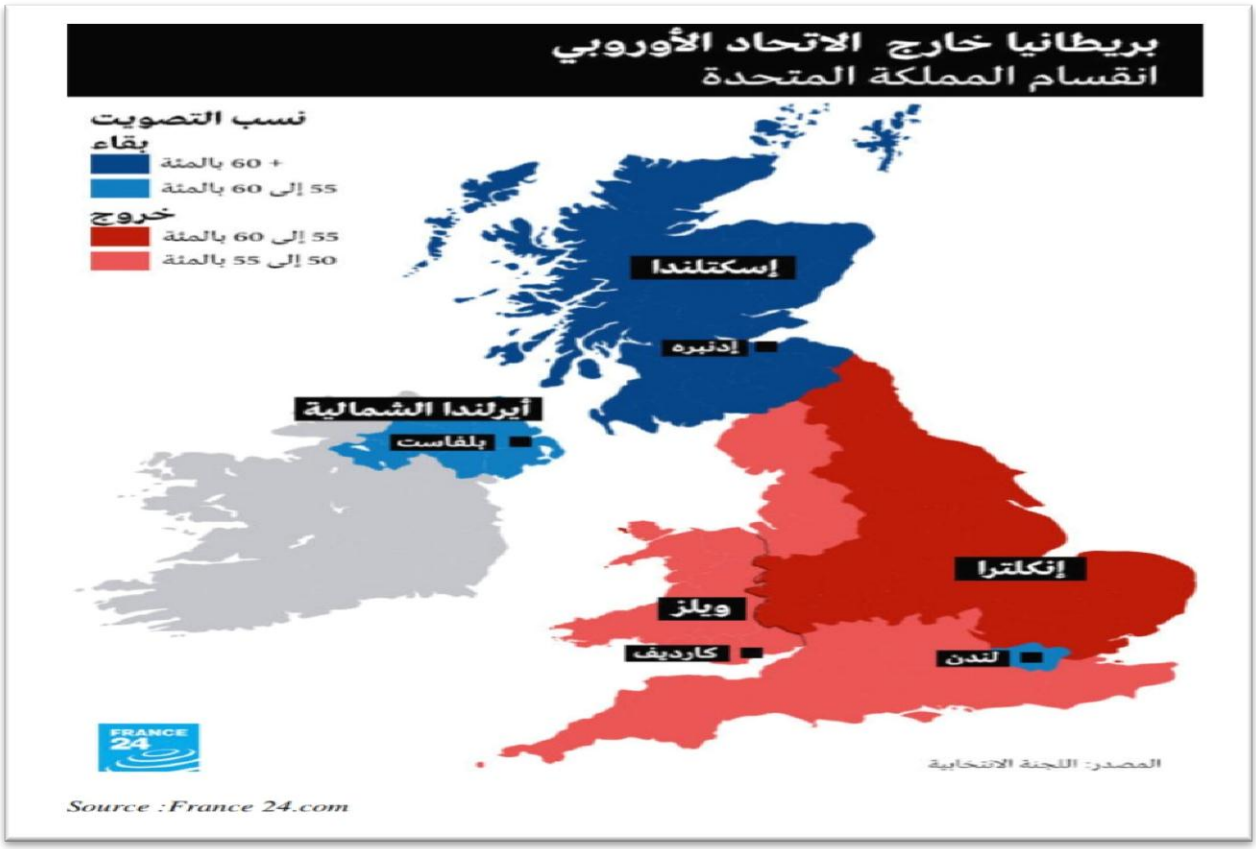

المصدر: على الموقع: www.france24.com ، تاريخ الإطلاع:2020/03/09 .

يعتبر الخميس 23 جوان 2016 هو اليوم الذي قسم خريطة البلاد برمتها إلى قسمين فالمملكة المتحدة لم تعد بلون واحد كما تشير هذه الخريطة:

القسم الأحمر والذي يضم كل من "انجلترا"، "ويلز" و "لندن" حيث عبرت كل من انجلترا بنسبة 57% ومقاطعة "ويلز" التي طبعت فيها بطاقات الاستفتاء باللغتين الإنجليزية ولغة المقاطعة بنسبة 52.5%لصالح الخروج البريطاني، أما "لندن" فهي تمثل استثناء باللون الأزرق نسبة الاستفتاء فيها كانت 59.9% نعم للبقاء.

أما الأزرق ن البلاد تمثله كلا من "اسكتلندا" و "ايرلندا الشمالية" واللتان صوتتا على التوالي ب 55.5% و 62%لصالح البقاء البريطاني في الاتحاد الأوروبي.

من خلال ما لاحظناه أن الناخب البريطاني معقد على أساس انه ليس هناك ناخب واحد، فكما أشارت النسب هناك ناخبون متعددو المخاوف المصالح الطموحات ومتعددو الهويات أيضا، إضافة إلى الفوارق العمرية التي لوحظت من خلال دراسة السلوك التصويتي للبريطانيين ووجود انقسام جيلي بين الشباب

الذين صوتوا للبقاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة73% في الفئة العمرية(18-42 سنة) وبين الفئة العمرية الأكبر سنا (55-64 سنة) التي صوتت بنسبة57%.[1]

ثانيا: بريطانيا بعد الاستفتاء

مرت العلاقات بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي بعد عملية الاستفتاء بعدة محطات مهمة تمثلت فيما يلي:[2]

- **23 جوان 2016:** تنظيم استفتاء عام حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما خلق صدمة كبيرة لدى الشارع الأوروبي، وبهذا يبدأ عهد جديد في العلاقات البريطانية الأوروبية.
- **24 جوان 2016:** إعلان استقالة رئيس الوزراء "دفيدكامرون"، الذي صرح قائلا: "البريطانيون اتخذوا قرارهم بوضوح، أعتقد أن البلد بحاجة إلى قيادة جديدة في هذا الاتجاه.
- **13 جويلية 2016:**تعيين "تيريزا ماي" رئيسة جديدة للوزراء، والتي شغلت منصب وزير الداخلية، وتعهدت بقيادة البلد في مفاوضات جديدة مع الشركاء الأوروبيين لتجسيد البريكسيت.
- **01 أكتوبر 2016:** تعيين "مبشال بارينى" رئيسا للجنة المفاوضات للجانب الأوروبي، بعد تعيينه في 27 جويلية 2016 مفاوضا مسؤولا عن اللجنة المختصة بتحضير وقيادة المفاوضات مع المملكة المتحدة، هاهو الوزير الفرنسي والمحافظ السابق يتولى منصب رئيس لجنة المفاوضات الأوروبية.
- **13 مارس 2017:** البرلمان البريطاني يعطي الضوء الأخضر لتفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة، من خلال مشروع قانون يسمح للحكومة مباشرة إجراءات الخروج.[3]
- **16 مارس 2017:** استصدار أمر ملكي بريطاني لتفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة، استكمالا لمشروع القانون الذي تقدمت به "تيريزا ماي".
- **29 مارس 2017:** بريطانيا تقدم طلبا رسميا للخروج من الاتحاد الأوروبي، والذي طرحه "تيم بارو" في رسالته ممثلا للحكومة البريطانية، استلم هذا الطلب من قبل "دونالد توسك" رئيس المجلس الأوروبي، وبهذا بدأت رسميا عملية الخروج.

---

[1] سكاي نيوز ، شنطال ، "الاستفتاء البريطاني...الأرقام والمعطيات"، على الموقع: http://www.skynewsarabia.com،تاريخ الاطلاع: 2020/05/20 ، الساعة 13:30 .

[2] www.lefigaro.fr/internationnal/2018/03/28/01003-2018-03-29_ARTFIG00059-le-calendrie-de-brexit-PHP.pubié le 12 /03/2020.

[3] تلزم المادة 50 من اتفاقية لشبونة الأطراف الأعضاء الراغبة في الخروج من الاتحاد الأوروبي تقديم طلبا رسميا لدراسته بصفة مشتركة للإتفاق على آليات وتواريخ الخروج.

- **05 أفريل 2017:** تمت المصادقة على الخطوط العريضة للمفاوضات، وبعد اجتماعه رسميا اعتمد أهم النقاط المسموح مناقشته والخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها، حيث رفض أي اتفاق بين لندن وبروكسل خارج المرحلة الانتقالية.
- **29 أفريل 2017:** تمت المصادقة على الخطوط العريضة بمناسبة انعقاد المجلس الأوروبي الاستثنائي بحضور 27 دولة أوروبية من خلال تبني مذكرة التوجيهات العامة لمفاوضات البريكسيت رفع فيها شعار "الاتحاد الأوروبي سيبقى موحدا ويتعامل ككتلة واحدة بغية الوصول إلى نتائج صائبة وعادلة".
- **22 ماي 2017:** تزكية لجنة "ميشال بارني" للمفاوضات وإعطائها الضوء الأخضر لمباشرة المحادثات في حزمتها الأولى.
- **08 جوان 2017:** تنظيم انتخابات تشريعية في بريطانيا بصفة مسبقة، وحافظت كتلة المحافظين على أغلبيتها في مجلس العموم البريطاني بنسبة ضئيلة، وبذلك لاح الخطر في وجه "تيريزا ماي" التي كانت ترغب في تعزيز موقعها قبل انطلاق المفاوضات.
- **19 جوان 2017:** بداية المفاوضات رسميا والتي أطلقها "ميشال بارنيي" بحضور "دافيد دافيس" وزير البريكسيت في حكومة بريطانيا.
- **08 ديسمبر 2017:** اتفاق مبدئي للخروج وبداية المرحلة الثانية من المفاوضات، حيث أعلنت "تيريزا ماي" رئيسة الوزراء البريطانية رفقة "جون كلود يونكر" رئيسة اللجنة الأوروبية من بروكسل التوصل إلى اتفاق حول تاريخ الخروج، وقدم الطرفان توصياتهما المباشر للجان والمفاوضات حول العلاقات الثنائية اللاحقة لتاريخ الخروج.
- **29 جانفي 2018:** الافتتاح الرسمي للحوار بخصوص آليات المرحلة الانتقالية التي صادق عليها وزراء مجموعة الـ 27 لشؤون الاتحاد الأوروبي التي تمتد إلى غاية 31 ديسمبر 2020، لتباشر لجان المفاوضات محادثاتها في هذا الشأن.
- **22-23 مارس 2018:** المصادقة على النظام التوجيهي للعلاقات الثنائية المستقبلية، في ختام اجتماع المجلس الأوروبي ثمن قادة مجموعة الـ 27 التقدم المسجل بخصوص اتفاقية خروج بريطانيا، وموازاة مع ذلك تم طرح الإطار الخاص بالعلاقات الأوروبية البريطانية بعد البريكسيت.
- **26 جوان 2018:** الملكة "إليزابيت" توقع امرا ملكيا يسمح لبريطانيا العظمى قدما نحو الخروج من الاتحاد الأوروبي في تاريخه المحدد في 29 مارس 2019 وأن لا تراجع عن ذلك.

- **20 سبتمبر2018:** بعد اجتماع ضم قادة الاتحاد الأوروبي في "سالزبورغ" النمساوية، تم رفض مقترحا للحكومة البريطانية تحت تسمية"plan de chequers" للخروج، والذي لم يلق اجتماعا حتى في بريطانيا نفسها.
- **14 نوفمبر 2018:** توقيع اتفاق بين لندن وبروكسل حول البريكسيت، الذي لقي معارضة شديدة في أوساط الساسة البريطانيين تبعتها استقالات بالجملة في حكومة "ماي" .
- **25 نوفمبر2018:** القادة الأوروبيين يوافقون على اتفاق الخروج وذلك في اجتماعهم الاستثنائي في بروكسل، نشير إلى أن هذا الاتفاق صار مرفوضا في بريطانيا.
- **10 ديسمبر2018:** رئيسة الوزراء البريطانية تتقدم بطلب تأجيل التصويت على الإنفاق المتوصل إليه مع الشركاء الأوروبيين بعد معارضة شديدة من النواب البريطانيين، وترتب عنه تنظيم انتخابات لحجب الثقة عن حكومة "ماي"، غير أنها نجحت في تجاوز هذه العقبة بعد حصولها على 200 صوت من أصل 317 صوت للمحافظين، وتحتفظ بذلك بمنصب رئيسة الوزراء غير أنها كانت مدركة لصعوبة ما هو قادم.
- **15 جانفي2019:** النواب البريطانيون يصوتون ضد مشروع الاتفاق المتوصل إليه مع الاتحاد الأوروبي، 432 صوت "لا" مقابل 202 صوت بـ "نعم" فقط لصالح المشروع، تمسك "ماي" قابلة إصرار كبير من كتلة العمال والجمهوريين وجبهة استقلال بريطانيا الرافضة للاتفاق، وبذلك دخلت بريطانيا مرحلة حرجة فتحت أمامها لعدة احتمالات: هل ستخرج بريطانيا دون اتفاق؟ هل سيتم تأجيل تاريخ الخروج؟ أم نحو تنظيم استفتاء جديد بخصوص البريكسيت؟

بالاستقالة بعد موافقة النواب على الاتفاق، لكن كثيرين داخل حزبها يريدون منها الاستقالة إذا رفض البرلمان الاتفاق مجددا، بينما يطالب آخرون باستقالتها على الفور.

ويؤيد حزب العمال البقاء ضمن اتحاد جمركي أوروبي يرسى سياسة جمركية وتجارية مشتركة، فيما تؤكد "تيريزا ماي" أنها تريد الخروج منه لإفساح المجال أمام بلادها للتوصل إلى اتفاقيات تجارية مع دول أخرى.

- **21 ماي2019:** اقترحت "تيريزا ماي" الثلاثاء سلسلة مبادرات على البرلمان بينها إمكانية تنظيم استفتاء ثان في شأن البريكسيت والبقاء في اتحاد جمركي مؤقت مع الاتحاد الأوروبي. وطلبت من النواب دعمها، مؤكدة أنها "الفرصة الأخيرة لإيجاد وسيلة" تلبي رغبة البريطانيين الذين صوتوا بنسبة 52% لصالح الخروج من الاتحاد في جوان 2016.

- **23 ماي2019:** أجلت الحكومة البريطانية تصويتا حاسما على خطة الخروج من الاتحاد الأوروبي كان مقررا في الأسبوع الذي يبدأ في 3 جوان2016، وذلك إثر معارضة شديدة من مؤيدي البريكسيت المتشددين، احتجاجا على التنازلات التي قدمتها رئيسة الوزراء "تيريزا ماي".
- **29جانفي 2020:** تم تحديد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في القانون وسط مشاهد عاطفية، صوت برلمان الكتلة على التصديق على أوراق الطلاق بعد نصف قرن من العضوية وثلاث سنوات من محادثات الانسحاب المتوترة، لتغادر المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي في منتصف ليل بروكسل (23:00 بتوقيت جرينتش).
- **31 جانفي 2020:** صوت أعضاء البرلمان الأوروبي بأغلبية 621 صوتًا مقابل 49 لتمرير اتفاقية الانسحاب والتي ترى تغادر بريطانيا مؤسسات الاتحاد الأوروبي لكنها لا تزال تخضع لمعظم قواعد الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الانتقالية حتى نهاية العام.

المطلب الثاني: مكانة بريطانيا في الاتحاد الأوروبي

أولا: المساهمة الأمنية

ساهمت المملكة المتحدة في عمليات وبعثات الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي وذلك من خلال مختلف ما تملكه من وسائل دفاعية ذات تكنولوجيا واسعة بهدف تحقيق الأمن الأوروبي على أساس أنها تمثل اكبر قوة عسكرية في الاتحاد الأوروبي سواء في مجال الصناعات الحربية أو من حيث عدد الجيوش العسكرية أو من حيث النفقات المالية العسكرية. وهذا من خلال تدخلاتها العسكرية في أفغانستان، ليبيا والعراق وكذلك سوريا.

1_ الصناعة العسكرية:

تسير سوق المملكة المتحدة في إنتاج الأسلحة الأوروبية جنبا إلى جنب ألمانيا وفرنسا، فعلى الصعيد الصناعي نجد أن المجموعة البريطانية "باي سيستمز" "BAE SYSTEMS" تحتل المرتبة الأولى في مؤسسات الدفاع الأوروبية والمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية و " Lockheed martin" و"boeing" [1] .

لقد كشفت دراسة صادرة عن معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" في ديسمبر 2014 النقاب عن اكبر 10 شركات لتصنيع السلاح في العالم وذلك وفقا لحجم مبيعاتها، وتأتي شركة "باي سيستمز" في

[1]HELENE MASON، **la réorganisation de L´industrie de défense britannique** ، fondation pour la recherche stratégique n°5،2008، p 7.

المركز الثالث بقائمة الشركات المنتجة للأسلحة بحجم مبيعات يقدر ب 26.82 مليار دولار، وقد تأسست هذه المجموعة نتيجة لاندماج شركات بريطانية ضخمة، وساهمت في تطوير المقاتلة "إف-35 لايتنينج" F-lightning" والمقاتلة "يوروفايترتايفون" "Eurofighter typhon" . بالإضافة إلى ذلك مركبات مشاة قتالية من طراز "برادلي" والمدفعيات والغواصات[1]، وأيضا صاروخ "بريمستون" المصمم لإصابة أهداف سريعة الحركة من أقوى الصواريخ في العالم من حيث المدى والدقة والقوة التدميرية،[2] وطائرة "ترانس" بريطانية من دون طيار والتي تعني اله الرعد في اللغة الصوتية، طورت في مشروع سري وهي أكثر الطائرات تطورا على الإطلاق صنعتها المملكة المتحدة.

2_ الجيش البريطاني:

يجري موقع "Global firepowerr" كل سنة قائمة بالجيوش الأقوى في العالم استنادا إلى معايير وصيغ محددة مسبقا. ويعطي الموقع لكل جيش علامة وفقا لمقاييس مختلفة(القوة البحرية، القوة البرية، القوة الجوية وغيرها) وفي النهاية يحدد قائمة الجيوش العشرة الأقوى في العالم.

حسب هذا الموقع وحسب إحصائيات 2020 يحتل الجيش البريطاني المرتبة الثامنة عالميا، وهو الذي أسس النموذج الذي يستند إليه الجيش الإسرائيلي اليوم، ويعتبر أحد أقوى الجيوش وأجودها في العالم، ليس فقط بسبب أفضلية الكمية، التكنولوجية أو المهنية، وإنما بسبب التجربة التي تراكمت على مدى سنوات طويلة، حروب لا تعد ولا تحصى على الجبهات في جميع أنحاء العالم، من الهند شرقا مرورا بالشرق الأوسط، مناطق في أوروبا وإفريقيا وحتى جزر فوكلاند المجاورة للأرجنتين. إحدى ميزات البريطانيين في كل ساحة معركة هي القوة الاستخباراتية التي يملكونها وقدراتهم المخابراتية[3] .

تساهم بريطانيا في الاتحاد الأوروبي بجيش قوي حوالي 20 مليون عسكري[4] ، ونظرا لقوة جيشها قواعدها العسكرية تنتشر في 10 أماكن في العالم(أفغانستان، دييغو غارسيا، قبرص، كندا، جزر فوكلاند، كينيا، ألمانيا، بروناوي، سيراليون، جبل الطارق)[5] .

---

[1] ميادة أبو طالب، "بالأسماء والأرقام ...اكبر 10 شركات لتجارة الأسلحة وأجهزة التجسس في العالم" ،على الموقع : http://www.elmogaz.com/node/293606 ، تاريخ الاطلاع:2020/05/15 ، الساعة 21:00 .

[2] بريطانيا تستهدف "داعش" في سوريا بصواريخ بريمستون، الصباح ،العدد 3582، 12 جانفي 2016، ص 08 .

[3] عامر دكة، "الجيوش الأقوى في العالم"، على الموقع : الجيوش-الأقوى-في-العالم-/http://www.al.masdaer.net ، تاريخ الاطلاع: 2020/05/15 ، الساعة 21:30 .

[4]CEIS، Université d'été de la Défense،Les Enjeux dela Défense et le Brexit /EuropeanDefense and Brexit.

[5] مجد الشاذلي ، "أين تقع القواعد العسكرية البريطانية حول العالم؟" ، على الموقع: أين-تقع-القواعد-العسكرية-البريطانية-حول-العالم؟- http://www.alhayat.com/Articles/11931946 ،تاريخ الاطلاع: 2020/05/22 ، الساعة 10:33 .

3_ ميزانية الدفاع:

يتميز الدفاع العسكري البريطاني بأنه أسهل للنشر وأكثر مرونة وأكثر صمودا، ولتحقيق مهامها الجيش البريطاني يؤسس مؤسسة مالية ضخمة، كما تقدم بريطانيا ميزانية سنوية للاتحاد الأوروبي أكثر من 40 مليار دولار.

خلال الفترة 2006-2015 نجد أن حجم الإنفاق العسكري في بريطانيا في السنوات الأولى لهذه الفترة (2007-2012) اكبر بالمقارنة مع نظيرتها فرنسا التي كانت تتساوى معها من حيث الإنفاق العسكري لسنة 2000، ليتراجع الإنفاق البريطاني نوعا ما سنة 2015 مقارنة مع هذه الأخيرة، لتبقى ألمانيا في المرتبة الثالثة طيلة الفترة الممتدة من 2006-2015 وهذا نتيجة السياسات التقشفية وقيود التسليح المفروضة عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

أما حسب إحصائيات سنة 2016 احتلت بريطانيا المرتبة الخامسة (05) من بين خمسة عشر(15) دول أكبر ميزانيات الدفاع في العالم،وهذا ب 52.2%بينما فرنسا احتلت المرتبة الثامنة (08) ب 47.2% في حين احتلت ألمانيا المرتبة التاسعة (09) ب 38.3%، كل هذا يدل على أن بريطانيا تحتل مكانة كبيرة في الدفاع الأوروبي بالمقارنة مع فرنسا وألمانيا.[1]

4_ المساهمة البريطانية في حلف الشمال الأطلسي:

حسب معطيات الناتو، فأن الولايات المتحدة تكفلت لوحدها ب 72.2%من ميزانية الخلف التي بلغت 921.5 مليار دولار سنة 2016، إذ خصصت 664 مليار دولار للإنفاق العسكري. كما حلت بريطانيا ثانيا من حيث المساهمة في نفقات الحلف، ب57 مليارا، فيما جاءت فرنسا ثالثة بـ 44.2 مليار، وألمانيا بـ 42 مليار دولار[2] .

لقد تمكنت 5 دول فقط من تحقيق هدف الناتو المتمثل في تخصيص الدول الأعضاء، 2% على الأقل من دخلها القومي السنوي، للإنفاق العسكري. وهي الولايات المتحدة، وبولندا، اليونان، بريطانيا واستونيا.

[1] The Military balance، "The annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics"، websit: http://www.iiss.org. 15/05/2020.

[2] "تعرف إلى الحجم اتفاق الدول في حلف الأطلسي" ، على الموقع :
http://www.alarabiy.co.uk/economy/2017/3/27 ، تاريخ الاطلاع: 2020/05/14 ، الساعة 23.34 .

حلت الولايات المتحدة في الصدارة بتخصيصها 3.61%من دخلها القومي للدفاع، تلتها اليونان ب 2.36% واستونيا ب 2.18%وبريطانيا ب 2.17%وبولندا ب 2.01%. وصرفت تركيا 1.69%من دخلها القومي سنة 2017 على الإنفاق العسكري، لتحل بعد فرنسا التي أنفقت 1.79% .[1]

ثانيا: المساهمة الاقتصادية

يعد الاقتصاد البريطاني من اكبر الاقتصادات في العالم بناء على بيانات البنك الدولي إذ احتلت المرتبة السابعة اقتصاديا في سنة 2011 بعد اقتصاد كل من أمريكا والصين واليابان وألمانيا وفرنسا والبرازيل، ثم احتل المرتبة السادسة في عامي 2012 و2013، ثم بلغ المرتبة الخامسة في عامي 2014 و2015 بعد كل من أمريكا والصين واليابان وألمانيا، وهذا يعني أنه اقتصاد متقدم ومستمر بالتقدم. وتمثل بريطانيا 16% من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، كما أن سكان بريطانيا يشكل 13% من سكان الاتحاد، وعدد السكان يفيد في توفير الأيدي العاملة للاتحاد وخصوصا إذا ما علمنا هي أن الأيدي العاملة البريطانية تتميز بالمهارة .

كما وأن معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد البريطاني قد ارتفعت من 1.9%خلال سنة 2010 مرورا ب1.6% و0.7% و1.7%سنة 2011 و2012 و2013 على التوالي، إلى أن بلغ 2.9% في سنة 2014، وبالمقابل نلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي لمنطقة اليورو التي تتكون من 17 دولة وهي الجزء من الاتحاد الأوروبي الذي يتكون من 28 دولة، قد بلغت نسبتها 2% سنة 2010 مرورا ب1.6% و0.8% و0.5% سنة 2011 و 2012 و2013 على التوالي، وانتهاء ب0.9%سنة 2014 في حين أن نمو بريطانيا ارتفع من 1.9% سنة2010 إلى 2.9%، أي أن الاقتصاد البريطاني ينمو بأكثر من ثلاث أضعاف نمو منطقة اليورو، هذا ما يجعل بريطانيا ذات قوة اقتصادية على مستوى الاقتصاد الأوروبي وحتى على المستوى العالمي[2] ونوضح ذلك في الجدول الموالي:

[1] نفس المرجع.

[2] حامد عبد الحسين الجبوري، "تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأوروبي"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/2004-2016، على الموقع : http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/6868، تاريخ الاطلاع:2020/04/17 ، الساعة 12:00 .

الجدول رقم(07): أكبر 10 شركاء تجاريين للمملكة المتحدة لسنة2018 – مجموع رتبة التجارة–

	البلد	إجمالي التجارة مليار جنيه إسترليني(%من إجمالي التجارة)	% التغير مند عام 2017	المملكة المتحدة تصدر مليار جنيه إسترليني إلى (%إلى إجمالي الصادرات)	% التغير مند 2017	تستورد المملكة المتحدة مليار جنيه إسترليني من(%من إجمالي الواردات)	% التغير مند 2017
1	الولايات المتحدة	201.6 (%15.0)	↑% 5.3	123.5 (%18.8)	↑%5.7	78.1 (%11.4)	%4.8 ↑
2	ألمانيا	136.0 (%10.1)	↓% −1.0	56.7 (%8.6)	↓% −0.3	79.3 (%11.6)	−1.4 ↓%
3	هولندا	94.7 (% 7.1)	↑%9.9	44.8 (%6.8)	↑%14.5	49.9 (%7.3)	%6.1 ↑
4	فرنسا	86.0 (% 6.4)	↑%4.8	41.9 (%6.4)	↑%3.5	44.1 (%6.4)	%6.1 ↑
5	الصين	68.3 (%5.1)	↑%4.4	23.4 (%3.6)	↑%7.9	44.9 (%6.5)	%2.7 ↑
6	ايرلندا	62.5 (%4.7)	↑%9.9	37.6 (%5.7)	↑%8.5	24.9 (%3.6)	12.1 ↑%
7	إسبانيا	50.4 (%3.8)	↑%3.1	18.2 (%2.8)	↑%1.8	32.2 (%4.7)	%3.8 ↑
8	بلجيكا	48.8 (%3.6)	↑%3.6	19.4 (%3.0)	↑%1.4	29.3 (%4.3)	%5.1 ↑
9	ايطاليا	46.9 (%3.5)	↑%7.3	21.0 (%3.2)	↑%7.4	26.0 (%3.8)	%7.1 ↑
10	سويسرا	34.7 (%2.6)	↑%4.5	21.8 (%3.3)	↑%5.5	12.9 (%1.9)	%2.7 ↑

Source:ONS UK Trade، quarterly trade in goods and services: july to September 2019.

المطلب الثالث: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت بريطانيا نحو اتخاذ قرار الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، والتي تتمثل في:

أولا: الأسباب السياسية والأمنية

1_ تمثل الهجرة وأزمة اللاجئين المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني، حيث ترى بريطانيا انق وانيين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى تدفق 285 ألف أوروبي إلى سوق العمل البريطاني، واستفادتهم من نظام الإعانات الاجتماعية كالصحة، التعليم لتبلغ قيمتها 3.67 مليار جنيه إسترليني سنويا. وقد طالبت بريطانيا بوضع آلية التحكم في حركة المهاجرين الوافدين إليها الذي قبل بالرفض الأوروبي لان حرية تنقل وانتقال الأفراد يعتبر من أهم بنود اتفاقية الاتحاد الأوروبي.

2_ الخوف من الإرهاب: لقد أدت الهجومات الإرهابية الأخيرة في بعض الدول الأوروبية (هجوم بروكسل، وهجوم فرنسا) إلى دفع المواطن البريطاني للانفصال عن الاتحاد الأوروبي لتحصين أنفسهم من تلك الهجمات.[1]

3_ التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية: لأن خروجها سيحرر السلطة القضائية من أحكام القيود القانونية، ولاسيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بحيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية، هذا إلى جانب أن البريطانيين يرون أن نظام الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني، ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة، التي يحق لها وضع مشاريع، وقوانين عبر البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.

4_ المخاوف من إنشاء قوة عسكرية أوروبية: والتي من شأنها أن تعوض حلف الشمال الأطلسي، الذي تقوده بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

5_ النفوذ الدولي: يقر أن البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حالة رحيلها عن الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت قد حصرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية.[2]

---

[1] "8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي"، على الموقع: http://alkhaleejoline.net/aarticles/1466777737857134600، تاريخ الاطلاع: 2020/03/12، الساعة22:00.

[2] أيمن حسين، "هل ستكون بريطانيا سببا في تفكيك الاتحاد الأوروبي "، جريدة الوطن، ع.47، (9 افريل 2006)، ص1-4 .

6_ رغبة بريطانيا في إعطاء البرلمانات الوطنية الحق في التجمع بهدف رفض أي تشريع على مستوى الأوروبي يتعارض مع مصالح الدول القومية.[1]

7_ تعزيز السيادة: سيمنح خروج بريطانيا للاتحاد فرصة جديدة لتحديد مصيرها، وسن قوانينها، باعتبارها دولة ذات سيادة بعيدا عن الاندماج في كيان الاتحاد الأوروبي المقيد لسيادتها.[2]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

1_ تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ (19) على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي.[3]

2_القيود الاقتصادية: فالاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومات على الدول المنظمة إليه، وذلك حسب قوتها الاقتصادية، وهذا ما لقي رفضا لدى البريطانيون، لأن ذلك يرهق خزينتهم، حيث وجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترليني يوميا في الوقت الذي تعتمد فيه على سياسة تقشفية بسبب العجز في ميزانيتها، إضافة على عدم قبول إلغاء عملتها، وهو ما يطالب به الاتحاد الأوروبي لأن يكون اليورو هو العملة الرسمية لجميع بلدان الاتحاد الأوروبي.

3_ التجارة الحرة: لقد أفرزت الفئة المعارضة للبقاء في الاتحاد الأوروبي أن خروجهم من الاتحاد الأوروبي سيمكنهم من إقامة منطقة تجارة حرة مع دول أخرى وذلك بدون خضوعهم لقوانين الاتحاد.

4_ تخليص الاقتصاد البريطاني من تبعات الديون السيادية داخل كتلة اليورو.

5_ السياسات والإجراءات التقشفية القاسية.

6_ دخول حوالي عشرة ملايين شخص من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى للعمل بشكل دائم في بريطانيا مما اثر سلبا على البريطانيين سواء من فئة أصحاب الأعمال الصغيرة، وفرص العمل المتاحة بأجور متدنية عن أجور البريطانيين.

7_ تقليص ميزانية الخدمات الأساسية الخاصة بكل من برامج الخدمات الاجتماعية، والتعليم والصحة مما أدى إلى تراجع حاد في نوعية الحياة ومستوى معيشة البريطانيين.[4]

---

[1] أحمد ناصر، "حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كلها"،على الموقع: https://www.huffpostarbi.com/ahmad-html، تاريخ الاطلاع: 2020/03/11، الساعة14.00.

[2] أحمد الألفي، "تفكيك الاتحاد الأوروبي ونهاية عصر العولمة الاقتصادية"، على الموقع: https://www.cashnzwsseg.com، تاريخ الاطلاع:2020/03/13، الساعة12:55.

[3] أحمد ناصر، مرجع سابق.

[4] حسين عبد المطلب الأسرج، "البريكسيت والعرب" ، على الموقع: http://elasrag.balogsport.com/2016/08/blog-post.html، تاريخ الاطلاع:2020/03/12، الساعة14:00.

8_ التحديات الاقتصادية والأزمة العالمية: فخلال العقد المنصرم عرفت الاقتصاديات الكبرى أزمة مالية واقتصادية، إضافة إلى عدم وجود التكافؤ في تعامل المؤسسات الكبرى، وراسمو السياسات المالية، وفشل الاتحاد الأوروبي في الجانب المالي المتمثل في البنك المركزي الأوروبي في حل معضلات هيكلية في الاقتصادات الأوروبية وارتفاع معدلات البطالة.[1]

المبحث الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

إن قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون له تأثير وعواقب على عدة مستويات سواء كانت سياسية، أمنية أو اقتصادية لبريطانيا أو على الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة أو على الدول العربية بصفة عامة.

المطلب الأول: التداعيات الداخلية على بريطانيا

تتمثل التداعيات الداخلية في النقاط التالية:

1_ يقدر الاقتصاد البريطاني بحجم يوازي سدس الاقتصاديات الأوروبية مجتمعة، وتشكل صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي 47% من صادراته الإجمالية كما تشكل وارداتها منه نسبة 53% من مجموع وارداتها من دول العالم ويرتبط بهذه الصادرات والواردات ما يزيد على 3 ملايين و150 ألف وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر، وتقدر حجم الديون البريطانية لدى الاتحاد الأوروبي بأكثر من 60 مليار أورو. ويعتبر صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) أن بريطانيا هي الخاسر الأكبر من البريكسيت. وتقدر هذه المؤسسات حجم الخسارة المحتملة بـ 224 مليار جنيه إسترليني.

وكشفت دراسة أعدها المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا أن اتفاقية البريكسيت ستكلف بريطانيا 100 مليار جنيه إسترليني سنويا بحلول عام 2030. وستنخفض حصة الناتج المحلي لكل بريطانيا 3%، ووفقا لخبير اقتصادي في بنك إنجلترا، فإن البريكسيت منذ التصويت عليه في عام 2016 يكلف الاقتصاد البريطاني سنويا نحو 51% مليار دولار أو ما يعادل مليار دولار أسبوعيا.

ويقدر الخبير الاقتصادي أن بريطانيا تخسر منذ التصويت على البريكسيت نحو 2% من إجمالي الناتج المحلي أو ما يعادل مليار دولار خلال العامين الماضيين.وتوضح دراسة أعدتها مؤسسة "برتلسمان"

[1] "التحديات الاقتصادية والأزمة المالية: 9أسباب لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"،على الموقع: http://www.cnbarabia.com/news/view19590.9.، تاريخ الاطلاع: 2020/03/14، الساعة 11.00.

الألمانية بأن البريكسيت وتبعاته ستؤذي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي البريطاني بنسبة 3% بحلول 2030، ما يعني خسارة حوالي 80 مليار جنيه جزاء ذلك.[1]

2_ فقدان بريطانيا العضوية الكاملة داخل الاتحاد الأوروبي في حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية، وستفقد كل اتفاقيات التبادل التجاري من 53 دولة كانت ترتبط باتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي، بما فيها كندا، سنغافورة، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، وستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة لتحصيل نفس الامتيازات.[2]

3_ التبادل التجاري: من المتوقع أن تتأثر الصادرات بشكل كبير خلال فترة التفاوض، لكن تجدر الإشارة إلى أن استمرار عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي خلال فترة التفاوض ستخفف من التأثيرات السلبية على حركة التجارة بين الطرفين، كما أن هبوط الجنيه الإسترليني المرجح والمصاحب للمتغير من جهة، وتعزيز تنافسية السلع البريطانية من جهة أخرى.[3]

4_ تراجع مكانة بريطانيا: ستتأثر مكانة بريطانيا بشدة على الساحة الدولية سياسيا، إذ أن دول العالم تنظر إلى بريطانيا باعتبارها دولة لها صوت قوي داخل الاتحاد الأوروبي وعضوا في اكبر تكتل اقتصادي سياسي في العالم.

5_ تراجع الدور الريادي لسوق المال في لندن: ستتأثر لندن العاصمة البريطانية بهذا الانسحاب بشكل خاص لأنها تعد اكبر مقدم للخدمات المالية في الاتحاد الأوروبي، حيث أن بنوكا ومؤسسات مصرفية عالمية كثيرة جزءا من أعمالها من بريطانيا من خلال إنشاء فروعا لها في لندن يسمح لها بالدخول إلى السوق الأوروبية كلها، ولكن بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد ستضطر هذه المؤسسات والبنوك إلى إنشاء فروع لها في دول أوروبية أخرى، الأمر الذي سيؤذي إلى نزول بنسبة 1.50% في الخدمات المالية المقدمة من لندن إلى الاتحاد الأوروبي أي خسارة 10 مليار جنيه إسترليني سنويا.[4]

6_ الاقتصاد: انكماش اقتصادي في بريطانيا ويؤذي إلى تراجع في معدلات النمو(وذلك نتيجة الأجواء الضبابية بالنسبة إلى المستقبل)، ويؤثر سلبا في الحركة الاستثمارية وأسعار العقارات واستهلاك

---

[1] أيمن عمر ، "البريكسيت وتداعياته الاقتصادية"، على الموقع:
https://www.annahar.com/article/9540432 ، تاريخ الاطلاع:03/02/2020 ،الساعة 12:00 .

[2] أحمد ناصر، "حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كلها"، على الموقع:
https://www.huffpostarabi.com/ahmed-nacer/post-12438-b-10712346.html، تاريخ الاطلاع:2020/02/04.

[3] الجوزي جميلة، جوجوزينب،"انعكاسات انفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الاتحاد الأوروبي على القطاع المالي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد33، 2016، ص ص55-74.

[4] صياح عزام،"الاتحاد الأوروبي: خلفياته وتداعياته"، على الموقع:https://alwatan.sy//archives/60184 ، تاريخ الاطلاع:2020/02/03، الساعة09.00.

المواطنين، وكذلك في ما خص صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي والتي تمثل 45% إلى 47% من إجمالي صادراتها.

7_ انخفاض في قيمة الجنيه الإسترليني والذي تراجع بأكثر من 13% مقابل الدولار، وهو ما لم يشهده طيلة 30 عاما، ما يجعل سياحة البريطانيين إلى الخارج مرتفعة التكلفة و هذا ما نلاحظه في الشكل الموالي:

الشكل رقم(20) :أداء الجنيه الإسترليني مقابل اليورو

قيمة الجنيه الإسترليني تتناقص سعر – الصرف باليورو–

Source:bloomberg

8_ تأزم في وضع المالية العامة والحساب الجاري، الذي سيجعل عجزا يفوق الـ 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

9_ تزايد في نسبة البطالة من5% حاليا إلى6% وفق صندوق النقد الدولي، وارتفاع في نسبة التضخم من 2% إلى5% وذلك نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

وقد اضطر المصرف المركزي البريطاني عقب البريكسيت إلى اتخاذ إجراءات على صعيد خفض معدلات الفوائد لتنشيط الحركة الاقتصادية، كما اضطرت الحكومة البريطانية إلى خفض معدلات الضرائب على الشركات وذلك لإبقائها في بريطانيا.[1]

10_ الصحة والبيئة: حذر وزير الصحة البريطاني "جيرمي هانت" من أن مغادرة الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تؤذي إلى خفض في الميزانية وهجرة الأطباء والممرضين إلى الخارج، وعند الحديث عن البيئة فسوف تتغير سياسات الاتحاد الأوروبي البيئية بعد خروج المملكة المتحدة المتهمة بالتقاعس في العديد من مجالات السياسة البيئية.[2]

[1] تريز منصور،"التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مجلة اقتصاد ومال، العدد 344–375، أيلول 2016،تاريخ الاطلاع: 2020/02/04.

[2] Ian bond [et al] ,‹‹europe after brexit :unleshed or undone? ,›› czntер for European reform(april 2016) ,p,5 ‹http:// www.cer.org.ok /publication/ archive/policy-brief/2016/Europe-after-brexit-un leashed-or-undone›

11_ تراجع الناتج المحلي الداخليPIB: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يؤذي إلى تراجع الناتج المحلي الداخلي للبلد بـ3.3% إلى غاية أفاق 2020، و2.7%عام2030 في أفضل السيناريوهات المتوقعة، وهو ما يعكس خسارة في الدخل بمعدل يتراوح ما بين 1500 و2200 جنيه للفرد. [1]

12_ تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر: تعد بريطانيا ثالث اكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كل ذلك بسبب ما توفره السوق البريطانية من امتيازات للمستثمرين كالإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية، مع التطور السوق للندن أين تجد التمويل اللازم وبالسهولة الموجودة، ما يجعل منها موطنا مستحبا لكبريات الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات التي تتخذها موطنا للسوق الأوروبية، غير البريكسيت سوف يسحب الكثير من هذه الامتيازات نتيجة فرض رسوم جمركية وغير جمركية على السلع الواردة من بريطانيا ويساويها مع باقي دول العالم، حيث تشير بعض الدراسات إلى انحصار الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق البريطانية وتراجعه بنسبة 28% مما هو عليه عام 2015 حتى أفاق 2030.[2]

إن تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق البريطانية سوف يعكس سلبا على سوق العمالة، بحيث تتوقع الدراسات تراجع التوظيف بنسبة 7.8% كأثر مباشر لانحصار الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة تموقع الشركات العالمية خارج السوق البريطانية.

13_ قطاع التجارة الخارجية: إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يفقدها حتما حصة كبيرة من السوق الأوروبية، ومع فقدان الشركات البريطانية الميزة التفضيلية نتيجة تطبيق بنود حرية التجارة داخل دول الاتحاد الأوروبي، وخروج بريطانيا معناه فرض رسوم جمركية وأخرى غير جمركية على السلع البريطانية الواردة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي مما يؤذي إلى الرفع من أسعارها وتراجع تنافسيتها أمام باقي السلع. علما أن المعطيات الحالية تقيد إلى أن أكثر من45% من صادرات المملكة المتحدة تتم مع دول الاتحاد الأوروبي[3] و سنقوم بإبراز صادرات و واردات المملكة المتحدة من السلع و الخدمات في ما يلي

[1]Kierzenkowski ,s.zwart; the economic consequences of brexit:: A R.taxing decision, OECD, Economic policy paper,N°16, April 2016, P45.
[2]Mihaelasimionescu: The Influence of brexit on the foreign direct Investment projects and Inflows in the united, DLO Disecussionpaper .(2017, N°. 68, Global labor Organization (GLO),Maastricht.
[3] J. saint marc ,la croissance au royaume uni risque de ralentir après le brexit ,altrnative économiques ,26 decembre 2017 , http // www.altrnative-economique.fr,consulté le 21/04/20.

الشكل رقم(21): صادرات المملكة المتحدة من السلع والخدمات(2012-2019)

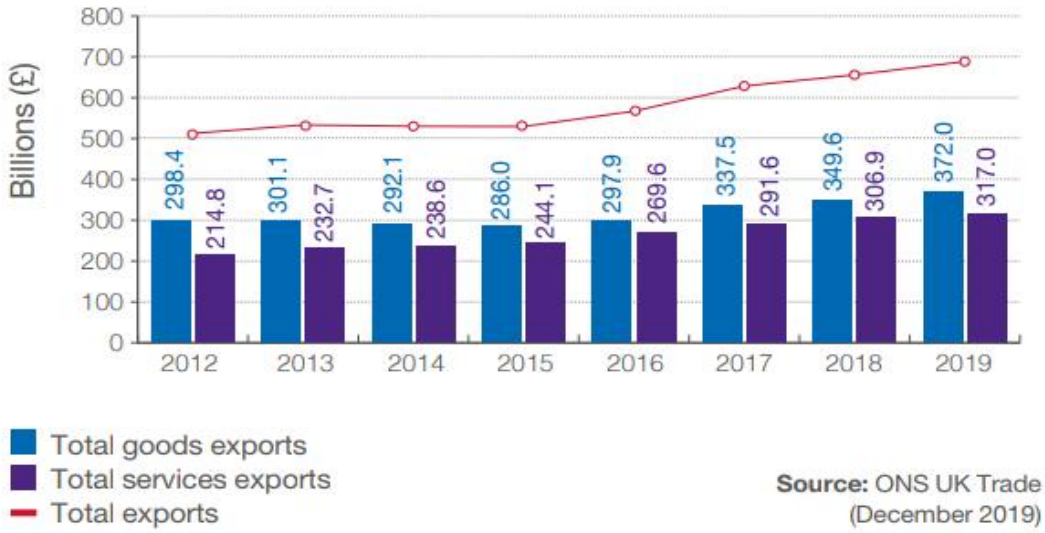

Source : ONS UK Trade (December 2019).

من خلال الشكل نلاحظ أن إجمالي صادرات المملكة المتحدة من السلع والخدمات خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 حتى سنة 2019 في تزايد مستمر والذي يقدر بـ689.0 مليار جنيه إسترليني، فقدرت صادرات المملكة المتحدة من السلع بـ 349.6 مليار جنيه إسترليني خلال سنة 2018، ليرتفع إلى 372.0 مليار جنيه إسترليني سنة 2019، أما في ما يخص صادرات المملكة المتحدة من الخدمات فقدرت بـ 306.9 مليار جنيه إسترليني سنة 2018، ليرتفع إلى 317.0 مليار جنيه إسترليني سنة 2019.

الشكل رقم(22): واردات المملكة المتحدة من السلع والخدمات(2012-2019)

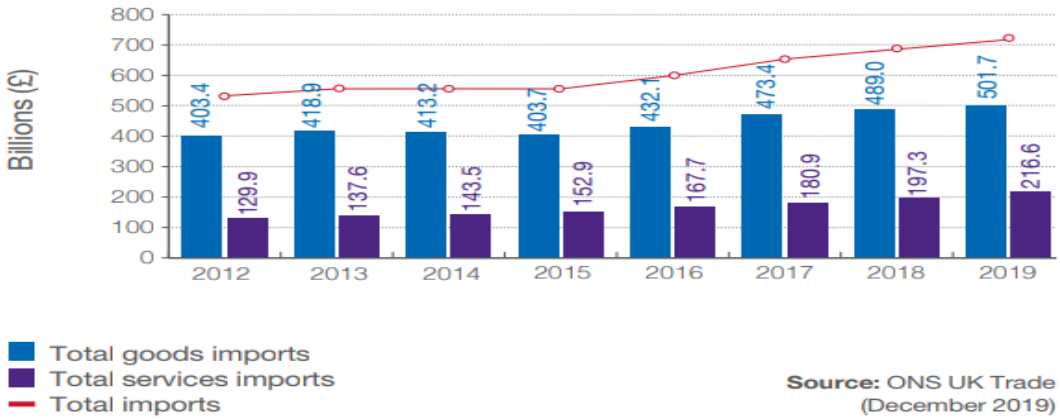

Source : ONS UK trade (Decembre 2019).

من خلال الشكل نلاحظ أن إجمالي واردات المملكة المتحدة من السلع والخدمات خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 حتى 2019 في ارتفاع مستمر الذي قدر بـ 718.3 مليار جنيه إسترليني، حيث قدرت واردات لمملكة المتحدة من السلع 489.0 مليار جنيه إسترليني سنة 2018، لترتفع إلى 501.7 سنة 2019، أما واردات المملكة المتحدة من الخدمات فقدر سنة 2018 بـ 197.3 مليار جنيه إسترليني، ليرتفع إلى 216.6 مليار جنيه إسترليني سنة 2019.

14_ رفع الضرائب: ومن الممكن أن ينجم عن الخروج من الاتحاد الأوروبي رفع الضرائب على البريطانيين وخفض النفقات وذلك لتعويض نقص مالي بقيمة 30 مليار جنيه إسترليني. كما أكد على ذلك وزير المالية البريطاني،وقد تعرض الجنيه الإسترليني لتقلبات حادة مند أن صوت البريطانيون للانفصال.[1]

15_ الوظائف: أثارت معظم التوقعات إلى أن معدل البطالة البريطاني الذي يبلغ أدنى مستوياته في عشر سنوات حاليا عند 5% سيرتفع بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي على الرغم من نجاح بريطانيا في تجنب خسارة الوظائف بنفس المقدار الذي حدث في دول أخرى بعد الأزمة المالية.وكما حدث بعد الأزمة فإن الأجور قد تتحمل الوطأة الكبرى لأي تباطؤ ناجم عن الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وتوقع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا انخفاض أجور المستهلكين الحقيقية بما يتراوح بين2.2%و7% بحلول 2030 مقارنة بمستوياتها في حالة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.[2]

إضافة إلى ذلك فهناك تداعيات أخرى ستؤثر على حياة المواطنين البريطانيين داخل المملكة أو خارجها، حيث تمس جوانبهم اليومية من حياتهم كالسفر داخل فضاء شينغن، العمل في الدول الأوروبية والتأمين على المرض.

- التأشيرة والحدود: من أولى تبعات مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي تقييد حرية تنقل البريطانيين بين دول الاتحاد الأوروبي. فرغم أن بريطانيا لا تنتمي إلى منطقة شينغن إلا أن البريطانيين يتمتعون بحرية التنقل بين الدول الأوروبية وذلك بمجرد استظهار بطاقة هويتهم البريطانية.

[1] أيمن عمر، مرجع سبق ذكره، على الموقع:. https://www.annahar.com/article/9540432 ، تاريخ الاطلاع2020/02/12،الساعة 12:00.

[2] https://www.mc-doualiya.com/articles/20160624.

كما أن البريكسيت قد يرافقه ظهور حدود جديدة من ايرلندا أو ايرلندا الشمالية مثلا، أو قد يدفع إسبانيا إلى إغلاق حدودها مع جبل طارق الملاحق للأندلس، والذي يقطن فيه حوالي 33 ألف بريطاني.

- ارتفاع تكاليف السفر والمكالمات الهاتفية: فضلا عن تدني القدرة الشرائية للبريطانيين بسبب الانخفاض المرجح للعملة النقدية البريطانية (الجنيه الإسترليني) مقابل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) فإن تكاليف سفرهم سترتفع كثيرا كون شركات الطيران الأوروبية لن تبقى لديها نفس الحرية، ووتيرة العمل في الفضاء الأوروبي من وغلى بريطانيا مما سيؤثر على أسعارها حتما.

- سوق التشغيل: مع تفعيل البريكسيت من المتوقع أن تغادر عدة شركات عملاقة بريطانيا وخاصة تلك التي تعمل في مجال البنوك والتأمينات.

البريكسيت سترافقه عدة علامات استفهام خاصة بالنسبة للبريطانيين الذين يقيمون في عدة دول أوروبية وهم نحو1.3 مليون بريطاني (249 ألف يقيمون في ايرلندا، 319 ألف في اسبانيا، 171 ألف في فرنسا).

فيما يخص معاشات التقاعد، التي يتمتع بها البريطانيون في أوروبا من المتوقع أن تنخفض بشدة مع انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني مقابل اليورو وهو ما قد يصعب أكثر من ظروف معيشية بنسبة كبيرة من المتقاعدين المقيمين في الدول الأوروبية.[1]

المطلب الثاني: تداعيات البريكسيت على الاتحاد الأوروبي

يوجد إجماع لدى الاقتصاديين على الآثار السلبية التي سوف تترتب على اقتصاد المجموعة الأوروبية وذلك جراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، نظرا لأهمية الاقتصاد البريطاني في هيكل التجارة والإنتاج داخل الاتحاد الأوروبي والذي تم بيانه في ما سبق، ويمكن إنجاز أهم هذه التداعيات في ما يلي:

1_ ميزانية الاتحاد الأوروبي: تعد بريطانيا من بين أكبر الدول الأعضاء والمساهمين الرئيسيين في موازنة الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا وفرنسا، وبالتالي فإن خروج بريطانيا سيخلق فجوة كبيرة في موازنة الاتحاد الأوروبي. وهناك مخاوف من أن يؤذي النقص في الإيرادات إلى توتر داخل الاتحاد الأوروبي في المدى القصير على الآثار الذي يتركه قرار المغادرة في المدى المتوسط وسنقوم بتبيان مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي في الشكل التالي:

[1] "كيف سيؤثر البريكسيت على حياة المواطنين"، على الموقع: https://m.france24.com/ar/20170328/، تاريخ الاطلاع 2020/02/04،الساعة11:00.

الجدول رقم(08): مساهمة بريطانيا في موازنة الاتحاد الأوروبي

السنة	المساهمة الإجمالية مليار جنيه	استردادات مليار جنيه	مقبوضات القطاع العام مليار جنيه	صافي المساهمة مليار جنيه
2013	18.1	3.7 –	4 –	10.5
2014	18.8	4.4 –	4.6 –	9.8
2015	17.8	4.9 –	4.4 –	8.5
2016	20.5	4.8 –	4.5 –	11.2
2017	18	6.1 –	4.6 –	7.3
2018	18.6	4.4 –	4.8 –	9.4
2019	19.8	4.7 –	5.2 –	9.8
2020	20.3	5.1 –	5.4 –	9.8

source: John springford, The Economics consequencesof leaving the EU, The final report of the CER commission on Brexit 2016, 21 april, p104.

يبين لنا الجدول جليا أن خروج بريطانيا سيترك عدة آثار على موازنة الاتحاد الأوروبي، حيث من المنتظر على المدى القصير أن تنخفض الإيرادات السنوية لموازنة الاتحاد الأوروبي في المدى المتوسط بـ 10 مليار يورو، أي(من 6% إلى7%) من الموازنة الحالية، كما ترجم انخفاض كبير في مساهمة بريطانيا في موازنة الاتحاد الأوروبي سنة 2016، أما على المدى المتوسط فسيترك قرار الخروج مجموعة من الآثار، إذ سيؤذي خروج بريطانيا إلى حدوث فجوة تمويل دائم للسنوات القادمة، وانخفاض في إجمالي الدخل القومي للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تغيير ديناميكيات المفاوضات في مجلس الاتحاد الأوروبي، وقبل إتمام عملية الخروج يتوجب على بريطانيا الوفاء ببعض الالتزامات المالية في موازنة الاتحاد الأوروبي التي وعدت بها من قبل اتخاذ قرارها في الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، حيث تقدر هذه الفاتورة بقيمة 60 مليار يورو.[1]

2_ مع خروج بريطانيا سيفقد الاتحاد الأوروبي 12.5% من مكانته، وقرابة 15% من قوة اقتصاده، كما انه يستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي.

[1] بوخاري لحلو،عجنق كلثوم، عابد فطيمة، انعكاسات البريكسيت على موازنة الاتحاد الأوروبي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،الجزائر، على الموقع: https://www.politics-dz.com ،تاريخ الاطلاع:2020/02/22.

3_ تراجع مكانة الاتحاد الأوروبي ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة الدولية، وذلك بسبب فقدانه جزءا كبيرا في ميزانيته إضافة إلى التدخل الدبلوماسي والعسكري لبريطانيا، وهو ما سيجعل من الاتحاد الأوروبي أقل قوة في مواجهة تأثير القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين.[1]

4_ كما يكون اثر خروج بريطانيا على جارتها ألمانيا، وهما الدولتان اللتان تتمتعان بعلاقات ثنائية مميزة تقود دفعة الاتحاد الأوروبي خصوصا في السياسات الاقتصادية، وسيؤثر هذا الخروج أكثر على رجال الأعمال في بريطانيا وألمانيا قبل كل شيء، حيث توجد أكثر من 2500 شركة ألمانية في بريطانيا يعمل فيها 370 ألف شخص، وتكلك بريطانيا 3000 شركة في ألمانيا. ولكن هذا الخروج سيعود بالفائدة على ألمانيا حيث ستكون صاحبة النصيب الأكبر من التأثر والزعامة في أوروبا كلها.[2]

5_ أمنيا: يخاطر الاتحاد الأوروبي بخسارة بلد مهم ذو خبرة وكفاءة في مجال الأمن والشرطة والمخابرات لأنها كانت محركا أساسيا للإصلاحات الأوروبية في هذا المجال.

6_ سياسيا: يمكن أن يؤذي الانسحاب البريطاني إلى مشاكل بين القادة السياسيين وكذلك يمكن أن يؤثر على مصداقية الاتحاد الأوروبي وبقائه فقد تكون هناك دعوات أخرى للانسحاب من قبل الدنمارك، فنلندا وهولندا والسويد.[3]

7_ دفاعيا: انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيمكن هذا الأخير من مواصلة تطوير سياسته الدفاعية بعيدا عن حلف الشمال الأطلسي لكنه سيخسر المساهمات المالية البريطانية الكبيرة في هذا المجال.

8_ ضعف قدرة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على العمل بشكل جماعي لإيجاد حل لمسألة اللاجئين السوريين، وأزمة الهجرة التي تزايدت بشكل كبير خلال الأعوام الماضية وذلك من خلال فقدان بعض الجوانب الأكثر أهمية لمشروع التكامل الاقتصادي.[4]

---

[1] ساطع نور الدين،"خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:التداعيات وتكتل العلاقة المستقبلية"، على الموقع:
https://www.almodou.com/arabwanld/2016/06/30 ، تاريخ الاطلاع:2020/02/04، الساعة10:15.

[2] محمد ايوب عطا الله،"التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مركز الإمارات للسياسات، جوان2016، ص 101.

[3] راضية ياسينة مزاني،"الانسحاب البريطاني في الاتحاد الأوروبي،الدوافع والانعكاسات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد1، جامعة الجزائر03 الجزائر، أفريل 2019، ص ص1002-1005.

[4] كرسيتانكوتلس،"تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على دول الخليج"، على الموقع:
https://www.achariricenter.org/what-berixt-fothe-gccar/، تاريخ الاطلاع:2020/02/04، الساعة15.00.

9_ الناتج المحلي الداخلي للاتحاد الأوروبي(PIB): الارتباط القوي لاقتصاد الاتحاد الأوروبي وتجارته مع بريطانيا يجعل من خروج المملكة المتحدة ضربة موجهة للمنتجين والمؤسسات الأوروبية، وهو ما يعكس مباشرة على الناتج المحلي الداخلي للمجموعة الأوروبية.

في الجدول الموالي يمكننا مقارنة نتائج البريكسيت على حصة الفرد من الناتج المحلي في عينة من دول الاتحاد الأوروبي مع افتراض طريقتين للخروج، الطريقة الأولى في حالة التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، أما الحالة الثانية وهي الأصعب فهي عدم التوصل إلى أي اتفاق والإحكاماإلى قوانين منظمة التجارة العالمية في تنظيم العلاقات التجارية بين الشركاء الأوروبيين وبريطانيا.[1]

الجدول رقم(09): نسبة انخفاض PIB/ للفرد حتى عام 2030

	حالة اتفاق	دون اتفاق (OMC)
المملكة المتحدة	0.63-	2.98-
ايرلندا	0.82-	2.66-
لوكسمبورغ	0.48-	0.80-
بلجيكا	0.20-	0.96-
هولندا	0.10-	0.35-
ألمانيا	0.08-	0.33-
إسبانيا	0.08-	0.32-
فرنسا	0.06-	0.27-
مجموعةالاتحاد 27	0.10-	0.36-
العالم	0.06-	0.25-

Source: Delafosse Marie sarah, brexit, les enjeux des négociations, CPCP, Bruxelles, 2017, p24.

من خلال الشكل نلاحظ أن الارتباط النسبي مابين تراجع الدخل المتوقع تسجله بالنسبة للفرد البريطاني مقارنة مع نظيره داخل المجموعة الأوروبية، فتراجع الدخل الفردي البريطاني عام2018 فكان 1.4% رافقه تراجعا في نصيب الفرد الأوروبي (معدل 27 دولة) بـ 1.1%، عام2020، وسيتجاوز الانخفاض نسبة 3.3% في بريطانيا و1% في باقي دول المجموعة، ويستمر التراجع في قادم السنوات.

[1]Darvas,Z,K. Efstathiou and I, Divorce settlement or leaving the club?A breakdown of the drexitboll,working paper 05/2017, brueyel,p17.

هذا إن دل فإنما يدل على درجة الاندماج العالية بين الأسواق الأوروبية والتي عادة ما تخلف تبعات متبادلة نتيجة أي فعل اقتصادي يتخذه هذا الطرف أو ذاك.

9_ تراجع صادرات الاتحاد الأوروبي: بما أن دول الاتحاد الأوروبي تصدر نسبة معتبرة من منتجاتها نحو السوق البريطانية، فمن الأكيد أن خروج بريطانيا سيفقدها حتما جزاءا هاما من هذه الحصة، غير أن الخبراء يجمعون على أن حجم الأثر هذا لا يمكن تحديده بدقة إلا بمعرفة طريقة الخروج هذه.

10_ تحمل دول الاتحاد الأوروبي تكاليف إضافية: وهذا لتغطية العجز الذي يخلقه خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، علما أن عديد من دول الأعضاء غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية، فما بالك بتكاليف إضافية تثقل كاهلها، غير أن الاتحاد الأوروبي لا يملك خيارات كثيرة لسد هذا العجز سوى اللجوء إلى سياسة الضغط على النفقات بما يضعف المشاريع التنموية في مختلف أقاليمه.[1]

المطلب الثالث: التداعيات على الدول العربية

يؤكد العديد من المحللين أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يعطي دفعة قوية لليمين المتطرف خاصة في الدول الأوروبية، وهو ما سيؤذي إلى تراجع المؤيدين للحقوق والقضايا العربية، ومن هذه القضايا على سبيل المثال القضية الفلسطينية، وازدياد الدعم للحكومة الإسرائيلية، فمواقف بريطانيا كانت دائما أقرب لإسرائيل، إلا أنها كانت ملتزمة بقرارات الاتحاد الأوروبي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تبعات الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي سيؤثر سلبا على إيجاد تكتل دولي داعم لعملية السلام بالشرق الأوسط في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، والرفض الإسرائيلي لأي تحرك تجاه العملية.[2]

حسب البيانات الرسمية تبلغ قيمة التجارة البينية بين بريطانيا والعالم العربي حوالي 36.03 مليار جنيه إسترليني سنويا، وهذه الإحصائيات لا تشمل الخدمات التجارية الأخرى عبر البضائع، وبعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء في بريطانيا شهد تراجع بأكثر من 6%، وهذا قد يؤدي إلى تراجع إيرادات النفط،[3]وهذا

[1]Sibylle Reiter, Ulrich schoof, costs and benefits of united kingdom the European union, Bertlsmannstiftung, 2017, p39.

[2] عبد الباري عطوان، "العرب والاتحاد الأوروبي قد يكونان المستفيد الأكبر من الخروج البريطاني على المديين المتوسط والبعيد"، على الموقع: https://www.raialyyoum.com/?=463403 ، تاريخ الاطلاع:2020/02/12 ،الساعة 11:00.

[3] "خروج بريطانيا:الحسابات والخسارة"،على الموقع:
https://www.raialyoum.com/?=463403، تاريخ الاطلاع:2020/02/12،الساعة13:44.

ما قد يدفع غلى المزيد من عدم الاستقرار في أفاق النمو الاقتصادي المتوقعة للبلدان المصدرة خاصة بالنسبة لدول الخليج.[1]

كما يشهد تراجع أسعار البترول وذلك نظرا لتراجع قيمة اليورو والجنيه الإسترليني، وبالتالي سيعزز الدولار كعملة، وهو ما يؤدي إلى لانخفاض في أسعار البترول خاصة الدول المصدرة، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي الذي يمثل خامس اكبر سوق مصدر للاتحاد الأوروبي، فهو بمثابة الشريك التجاري الثاني له.

إن الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي له تأثير متفاوت على دول جوار الأوروبي، التي تتمثل في دول المغرب العربي، فمن المترقب حصول الجزائر على أثر إيجابي لأن مصالحها في أوروبا مرتبطة بالدرجة الأولى بفرنسا، ثم إيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا قبل بريطانيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف يشهد السوق المصرفي تزايد عائدات التصدير الجزائرية بالدولار، وتراجع نفقات الاستيراد باليورو، ولكن للمدى القصير فقط وعن الاستثمارات البريطانية في الجزائر قد تشهد تراجعا طفيفا لأنها محدودة في قطاع المحروقات فقط.[2]

أما تونس، قد يكون لها تأثير مباشر، وغير مباشر في نفس الوقت، فالمعاملات بين تونس وبريطانيا لا تتعدى 4%، فبالتالي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون له تأثير على مدى متوسط، على اعتبار أن تونس شريك أساسي للاتحاد الأوروبي، واقتصادها مرتبط به، فضلا عن تأثيره على الدينار التونسي، لذلك على تونس أن لا تخسر موقعها في السوق البريطانية، ويجب عليها أن تتفاوض من جديد مع بريطانيا في مجال التجارة الخارجية والصادرات في مجال خروجها من الاتحاد، كما أنه من الضروري العمل على محور الاستثمار، لأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يتوجب أن يتسبب في خروج أي مستثمر أجنبي من تونس أو أن يحرم تونس من أي مستثمر جديد باعتبار أن المستثمر البريطاني من اكبر المستثمرين في تونس.[3]

أما فيما يتعلق بليبيا، فقد يؤذي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تراجع دورها في الملفات الإقليمية، فالسياسة الخارجية البريطانية تتراجع في التعامل مع الملف الليبي، الذي تسعى للعب دور

---

[1] مريم محمود، "انعكاسات خليجية:ماذا لو خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، على الموقع:
https://future.com/ar/Maunpade//tem/125 ، تاريخ الاطلاع:2020/02/13،الساعة12:30.

[2] محمد المشتاوي، "بالأسماء...الدول المتضررة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، على الموقع:
https://www.masaralarabia.com، تاريخ الاطلاع: 2020/02/13، الساعة15:33.

[3] سليم مصطفى بودبوس، "الشأن المغاربي: تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المغرب العربي"، مجلة الوسط،العدد 543، جوان2016، ص ص 1-11.

أساسي فيه عبر دعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج". وقد تأخذ إيطاليا وفرنسا دور أكبر في التعامل مع الأحداث، فمؤسسات الدولة الليبية تنظر إلى بريطانيا نظر المحتل الذي يرغب في فرض نفوذه على ليبيا ولعب دور أكبر في التعاطي مع الأزمات السياسية.

أما موريتانيا فلقد عبرت عن قلقه من انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي رغم قلة الاستثمارات، والمبادلات التجارية بين البلدين، لكن بما أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الاقتصادي الأول لموريتانيا فإن هذا الخروج سيؤثر على اقتصاد الاتحاد ودوله، وسيؤثر على علاقاته الاقتصادية خاصة مع دول شمال إفريقيا فبالتالي الاستثمارات الموريتانية تتركز في مجال العقارات، التي من المتوقع أن تحافظ إلى حد ما على قيمتها السوقية بسوق الأسهم والعملات، وبالنظر لقيمة بريطانيا كقوة اقتصادية عظمى في دول الاتحاد.[1]

بالإضافة إلى دول المغرب العربي، فهناك دول عربية أخرى قد تشهد تداعيات الانسحاب البريطاني، مثلا مصر من بين الدول غير البعيدة عن الضرر جراء هذا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، فهي متخوفة من إمكانية تعزيز المملكة المتحدة لمصالحها أي دول الخليج على حساب مصر في حال خروج بريطانيا من الاتحاد، مع العلم أن بريطانيا تسيطر على نسبة 41.5%من إجمالي الاستثمار الأجنبي في مصر في طل توقعات بتراجع تلك النسبة إذا انفصلت بريطانيا عن الاتحاد.

كذلك نجد أن هناك قلق سعودي أيضا حيال الاستفتاء البريطاني، فسيكون لذلك تأثير مباشر على الاستثمارات السعودية، حيث يحتل السعوديون مرتبة متقدمة في ترتيب العرب كمستثمرين في القطاع العقاري السكني في بريطانيا، فخروج بريطانيا سيؤدي إلى تأثيرات سلبية على سوقها العقاري، ويتوقع انخفاضها إلى80%، مما سيعكس على استثمارات السعوديين في بريطانيا.[2]

وخلال ما سبق يمكن القول أن الدول العربية هي أطراف متلقية للحدث، وغير فاعلة على المسرح الاقتصادي والسياسي العالميين رغم امتلاكها أدوات التأثير.

[1] نفس المرجع.

[2] محمد المشتاوي، مرجع سابق، على الموقع: https://www.masralarabia.com ،تاريخ الاطلاع:2020/02/12، الساعة12:00 .

المبحث الثالث: سيناريوهات العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بعد البريكسيت

إن ظهور الكثير من السيناريوهات تتعلق بمستقبل بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي، هذه السيناريوهات ترسم لنا شكل العلاقة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي منها النموذج النرويجي، السويسري، التركي، الكندي أو حتى نموذج على شكل اتفاقية التجارة العالمية كنموذج سنغافورة وهونغ كونغ. هنا ولغموض الصورة نعرض أغلب النماذج التي من الممكن أن تحذو بريطانيا أو العكس.

المطلب الأول: سيناريوهات البريكسيت المستقبلية المتوقعة

حتى تتم معرفة التجربة التكاملية الأوروبية ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا بد من اللجوء إلى إحدى تقنيات التحليل في الدراسات المستقبلية والتي هي تقنية بناء السيناريوهات.

فالسيناريوهات عبارة عن مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى فهم تطور نسق الظاهرة وعن مستقبل الاتحاد الأوروبي سوف يتم طرح خمسة أنواع منها:

أولا: النموذج النرويجي

النرويج عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية المعروفة باسم السوق الموحدة بجانب 27 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي بجانب إسلندا وليختنثاين.تستفيد النرويج من ميزة السوق المشتركة دون أن تكون خاضعة لقوانين الاتحاد الأوروبي. في مقابل التعاون مع السوق الموحدة تقدم النرويج مساهمة لميزانية الاتحاد الأوروبي، كما يتمتع جميع مواطني الاتحاد بحرية الإقامة والعمل في النرويج، والنرويج معفية من قواعد الاتحاد الخاصة بالزراعة والصيد والعدالة والشؤون الداخلية. يتمثل الجانب السلبي للنموذج النرويجي في عدم قدرتها على الإدلاء برأيها في قواعد السوق الموحدة.

هذا النموذج مستبعد جدا في حالة بريطانيا لأن دوافع معسكر الخروج كانت المحافظة على سيادة المملكة وكيانها واستقلاليتها.

ثانيا: النموذج السويسري

سويسرا لديها اتفاق تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وعدة اتفاقيات ساعدت سويسرا في أن تكون معظم قطاعاتها في السوق الموحدة، لكن السوق ليست متاحة بالكامل لقطاعاتها المصرفي وبعض أجزاء قطاع الخدمات السويسري. ينص الاتفاق مع سويسرا على حرية حركة المواطنين، يأتي ذلك بعد أن رفضت

سويسرا عام 1992 الدخول بشكل كامل في المنطقة الاقتصادية الأوروبية لكنها أجرت 120 اتفاقية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي تتيح لها التعامل مع الأسواق الأوروبية .[1]

سويسرا تدفع رسوم أقل من أعضاء (EEC) المنطقة الاقتصادية الأوروبية، من المتوقع أيضا رفض هذا النموذج من بريطانيا لأنها تعارض حرية الحركة التي من وجهة نظر معسكر الخروج ساهمت بشكل كبير في زيادة أعداد المهاجرين.

ثالثا: النموذج التركي

تركيا ليست جزءا من المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو إتحاد التجارة الحرة الأوروبي ولديها إتحاد جمركي من الاتحاد الأوروبي يمكنها من عدم دفع أي تعريفات جمركية. الاتحاد الجمركي لا ينطبق على البضائع الزراعية أو الخدمات.

لا تملك تركيا الحق في تحديد الرسوم الجمركية التي يجب فرضها على البضائع التي تستوردها من البلدان الغير أعضاء من الاتحاد الأوروبي، ولكن يبدو أن النموذج التركي مستبعد أيضا لأن بريطانيا لن تسمح لنفسها بعقد اتفاقية جزء من بنودها محدد سلفا كما أنها ترفض توقيع اتفاقية لا تكون شاملة بما فيها المنتجات الزراعية والخدمات.

رابعا: النموذج الكندي

تمنح اتفاقية كندا مع الاتحاد الأوروبي الحق في التعامل مع السوق الأوروبية الموحدة بدون الالتزامات المفروضة على النرويج وسويسرا ولا يوجد في الاتفاقية رسوم تجارية. أدرج قطاع الخدمات الكندي بصورة جزئية في الاتفاقية، لكن هذه الاتفاقية لم تفعل رغم التفاوض بشأنها سبع سنوات . هذا النموذج مستبعد أيضا لأن هناك تقييم واستثناءات وهذا ما ترفضه بريطانيا أيضا.

خامسا: نهج سنغافورة وهونغ كونغ

بعض المدافعين قالوا عن خروج بريطانيا من الاتحاد إنها يجب أن تستنهج سياسة تجارية حرة أحادية، وتسقط كل الرسوم الجمركية وتعتمد على إطار العمل الخاص بمنطقة التجارة العالمية.

على سبيل المثال، تعني سياسة التجارة الحرة داخل هونغ كونغ أنه لا توجد أي قيود على التجارة. تقول حكومة هونغ كونغ إنها "لا تضع رسوما جمركية على البضائع المستوردة أو المصدرة". ربما يلقى هذا النهج قبولا لدى مؤيدي معسكر الخروج من بريطانيا الذين ينتجهون إيديولوجيا لإزالة القيود التجارية.

[1] محمد أحمد أيوب عطا الله، التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص82.

لكن من المرجع ألا يحظى ذلك بدعم كبير من جانب الناخبين من مؤيدي حزب العمال وجناح اليسار المنتقد للاتحاد الأوروبي. يتوقع أن يحدث غياب رسوم جمركية من أي نوع تأثيرا سلبيا على القطاع الزراعي والصناعي في الاتحاد الأوروبي، خاصة أن المنتجات الزراعية والمعدنية المستوردة من الخارج ستكون حالات كثيرة أقل ثمنا من تلك التي تنتجها بريطانيا.[1]

سادسا: قواعد منظمة التجارة العالمية OMC

إذا لم تصل المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى إلى اتفاق قبل خروج بريطانيا من الاتحاد، ستصبح قواعد منظمة التجارة العالمية مرجعية أساسية في المعاملات التجارية.

وستضطر كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي إلى تطبيق الرسوم الجمركية والقيود التجارية، التي يطبقونها على بقية العالم، وتسمح قواعد منظمة التجارة العالمية بالتمييز الإيجابي لصالح شريك اقتصادي في ظروف محدودة للغاية، بما فيها وجود اتفاقية تجارية ثنائية كاملة.[2]

ويمكن اختصار الخطوط العريضة لهذا النموذج أو السيناريو فيما يلي:[3]

1- في هذا السيناريو ستكون هناك فترة انتقالية مدتها سنتان ومن سنة 2021 لن تكون المملكة المتحدة جزءا من المنطقة الاقتصادية الأوروبية ولا الاتحاد الجمركي.

2- ستكون تجارة المملكة المتحدة مع معظم أنحاء العالم خاضعة لقواعد منظمة التجارة العالمية، مما سيؤذي إلى أكبر زيادة في تكاليف التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي عبر جميع السيناريوهات.

3- ستواجه المملكة المتحدة معاملة الدولة الأكثر تفضيلا من جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتستعمل نفس التعريفات على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين، مما يرفع تكلفة التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

4- تخضع التجارة في خدمات المملكة المتحدة أيضا إلى منطقة التجارة العالمية، وبالتالي سيواجه منتجو الخدمات في المملكة المتحدة صعوبة في اقتحام المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

5- ستزيد الحواجز غير الجمركية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بسبب الاختلاف في التنظيم بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

---

[1] المرجع السابق، ص83.

[2] المرجع السابق، ص84.

[3] Jill rutter, joeowen, possible scenarios for the next phase of brexit, institute of government, london, august, 2018,p8.

وفي الأخير يمكن القول انه من المستبعد أيضا قيام بريطانيا بإقامة أي علاقة كالنماذج السابقة، لأنها وعلى لسان رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي" قالت إنها ترغب باتفاقيات جديدة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج البريكسيت على اقتصاد بريطانيا والاتحاد الأوروبي في ظل السيناريوهات المتوقعة

بعد استعراضنا مختلف السيناريوهات المحتملة المذكورة أعلاه يرى الخبراء توقعات البريكسيت على التجارة و الاستثمار، الهجرة، سوق العمل، الخدمات المالية في المملكة المتحدة وبشركائها الأوروبيين بحسب السيناريوهات.

أولا: التجارة

إن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على التجارة هو التأثير الأكثر مباشرة لالتقاطه في أي نموذج. وفي الواقع بدأت تأثيرات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تؤثر بالفعل على اقتصاد المملكة المتحدة، وأكثر ما يلاحظ من خلال انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني مباشرة بعد الاستفتاء وتأثيره على قيم الواردات والصادرات بينهما المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، الآثار السلبية للتضخم.

تغطي الدراسات مجموعة من السيناريوهات المتعلقة بالعلاقة التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي أغلب الأحيان الثلاثة التالية:[1]

- خروج البريكسيت ضعيف تنضم فيه المملكة المتحدة إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية(EEC).
- البريكسيت شبه صلبة تدخل المملكة المتحدة فيها اتفاقية تجارية حرة (FTA) أو يتفاوض على اتفاقية تجارية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي.
- خروج بريطاني صعب تتداول فيه المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي بموجب شروط منظمة التجارة العالمية (WTO).

[1] Clarke, Serwicka and winters (2017) also explore a scenario in which the UK dors not obtain EEA membership or enter a trade agree;ent, but instead chooses to unilaterally bring tariffs for all countries down to the level currently applicable to the EU, effectively eliminating all tariffs. however, this is most unlikely to take place.

الشكل رقم(23): العلاقات التجارية المختلفة التي تربط الدول مع الاتحاد الأوروبي

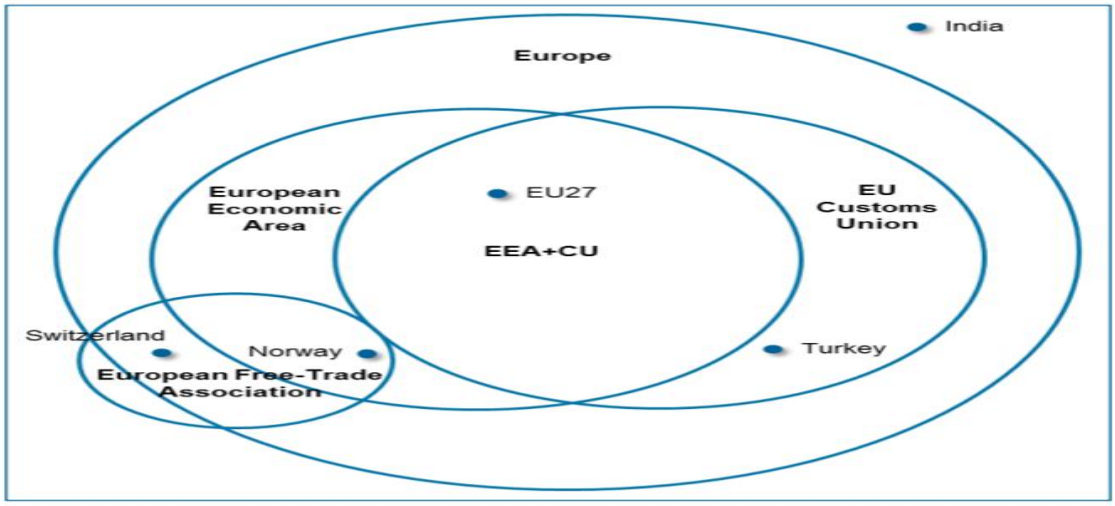

source: Cambridge Econometrics, july2018.

تنجم تأثيرات البريكسيت على التجارة بشكل أساسي عن زيادة في التكاليف التجارة(التعريفة الجمركية وغير الجمركية) بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفي نهاية المطاف بين المملكة المتحدة وبقية العالم، حيث لم تعد الأولى تستفيد من الاتفاقيات التجارية التي تم التفاوض بشأنها من قبل الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيها. يتم تطوير مجموعة من الافتراضات لسيناريوهات، مصنفة حسب نوع تكاليف التجارة (التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية)، وتدفق التجارة (الاستيراد والتصدير من المملكة المتحدة)، ومجموعة الشركاء التجاريين(الاتحاد الأوروبي وغير الاتحاد الأوروبي).[1]

طالما بقيت المملكة المتحدة في السوق الموحدة أو الاتحاد الجمركي، فمن المحتمل أن يكون هناك تغير طفيف في التعريفات، حيث يوجد عدد قليل من الدول التي تنتمي إلى بلد واحد ولكن ليس في البلد الأخر. لذلك، من المعقول عدم افتراض أي تغيير في التعريفات في السيناريو 1والسيناريو 2،السيناريو 3 ، السيناريو 4.

بموجب السيناريو 1، من المفترض أن المملكة المتحدة ستحصل على مكانة في المنطقة الاقتصادية لمنحها حق الوصول إلى السوق الموحدة، أو على الأقل تفاوض اتفاقية تجارية مواتية مثل عضوية المنطقة الاقتصادية. هذا يعني لا تخضع التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي للتعريفات الجمركية. الحواجز غير الجمركية، مثل الشيكات الجمركية، ضوابط الحدود والاختلافات في لوائح سوق المنتجات والحواجز القانونية وقد يتم تقديم تكاليف المعاملات الأخرى، وسوف تعتمد على صفقة المملكة

[1] Preparing for brexit, final report January 2018 cambridge Econometrics, p21.

المتحدة بتفاوض مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ذلك، سيطلب من المملكة المتحدة الامتثال للاتحاد الأوروبي لوائح بدون سلطة التأثير عليها، على الرغم من أنها يمكن أن تنفذ سياسات لضمان التكافؤ وتقليل الحواجز غير الجمركية.

بالنسبة للسيناريو5 والسيناريو6، من المفترض أن يتم تطبيق تعريفات الدولة الأكثر رعاية(MFN) الخاصة بمنطقة التجارة العالمية على جميع الشركاء التجاريين للملكة المتحدة. للتوافق المؤلفات، يتم استخدام معدلات تعريفية الدولة الأولى بالرعاية.[1]

بينما من المفترض أن تتغير التعريفات فقط في سيناريوهات البريكسيت الصعبة السيناريوهات5 و6، من المتوقع أن تزداد الحواجز غير التعريفية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في جميع السيناريوهات. لا يفترض أي تغيير في التجارة بين المملكة المتحدة وخارج الاتحاد الأوروبي بسبب تعقيد الحواجز غير الجمركية لكل شريك تجاري، ولأن التغير الأكبر في الحواجز غير الجمركية من المتوقع أن تكون بين المملكة المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي.[2]

ويوضح الجدولان أدناه ملخصا للتغيرات في الحواجز الجمركية وغير الجمركية في كل سيناريو مقارنة لوضعها الحالي(الذي تحتفظ فيه المملكة المتحدة بعضوية السوق الموحدة والاتحاد الجمركي). ومن المفترض أن يكون لهذه التغيرات تأثير دائم بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مباشرة (في عام2021 للسيناريوهات 1، 3، 6 وفي عام 2019 للسيناريو5).

[1] Jill rutter, joeowen :op-cit:,p15.
[2]Constinot, A . ;Rodriguez-Clare, A.; Brexit: Quantifying the Consequences, Handbook of International Economics,Vol. 4,Ch. 4, p59.

الجدول رقم(10): التغيير في التعريفة الجمركية(%) حسب القطاعات الكبرى(لسيناريو 5 و6)

القطاعات	بريطانيا -- الاتحاد الأوروبي		بريطانيا -- خارجالاتحاد	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات
الصناعات الخفيفة	1.71	1.69	1.44	1.76
عتاد النقل	8.09	7.22	5.56	6.26
الكهرباء	1.97	1.55	1.83	1.70
الآلات	2.05	2.13	2.34	2.00
الصناعات الكيماوية	2.71	2.16	2.47	1.89
البترول والطاقات النووية	2.69	2.81	2.51	3.36
الملابس	9.49	9.61	10.70	8.73
التغذية	7.26	4.96	6.19	2.08
الزراعة والصيد البحري	5.90	5.63	1.07	4.02

Source: : Cambridge econometrics, july2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن التعريفة الجمركية قد تتغير بالزيادة في المعاملات البريطانية الأوروبية مقارنة بالمعاملات البريطانية مع دول خارج الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال قطاع التغذية نلاحظ التعريفة على الواردات من الاتحاد 7.26%بينما التعريفة الجمركية على الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي 4.96%، في حين أن التعريفة الجمركية على الواردات من دول خارج الاتحاد الأوروبي 6.19%بينما الصادرات 2.08%.

الجدول رقم(11): التغير في الحواجز غير الجمركية حسب القطاعات(%)

القطاعات	السيناريو 1		السيناريو 3		السيناريو 5-6	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
الخدمات المالية	7.9	2.8	15.9	5.7	23.8	8.5
الاتصالات	0.4	2.9	0.9	5.9	1.3	8.8
عتاد النقل	6.7	6.4	13.4	12.8	20.1	19.1
البناء والأشغال العمومية	0.6	1.2	1.3	2.3	1.9	3.5
مواد صيدلانية	2.4	3.8	4.8	7.7	7.1	11.5
الصناعة الكيماوية	5.3	6.0	10.5	12.0	15.8	17.9
الصناعة الإلكترونية	1.6	1.6	3.3	3.3	4.9	4.9
الملابس	4.2	4.8	8.4	9.6	12.5	14.4
التغذية	18.4	14.2	36.7	28.4	55.0	42.6

Source: : Cambridge econometrics, july2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في الحواجز غير الجمركية حسب القطاعات في تزايد مقارنة بين السيناريوهات، على سبيل المثال قطاع الخدمات المالية في السيناريو الأول كانت 7.9% على الواردات لترتفع إلى15.9% في السيناريو الثالث لتصل إلى حدود 23.8% في السيناريو الخامس والسادس.

ثانيا: الاستثمار

يمكن اعتبار الاستثمار متأثر بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بثلاث طرق:

- مدفوعة بتأثير المخرجات المتعلقة بالتجارة.
- عدم اليقين على المدى القصير غلى النتيجة النهائية.
- مخاطر الاستثمار الأجنبي في المملكة المتحدة.

وقد تم بالفعل رعاية أثار المخرجات المتعلقة بالتجارة من خلال تجارة الافتراضات والصلات البينية النموذجية الناتجة. بينما قيمة الجنيه الإسترليني يكون له التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المرجح أن يكون لقرارات الاستثمار تكون مدفوعة الأهمية الإستراتيجية وجاذبية المكان يتم الاستثمار. لذلك يكون افتراض معين لهذا الغرض.

✓ **الاستثمار قصير الأجل:**

عدم اليقين بشان نتائج مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يتم التفاوض على الاتفاقيات التجارية المستقبلية بين المملكة المتحدة وبقية دول العالم.

ومن المحتل أن يضعف الاستثمار في المدى القصير. وفي التغيرات الأخيرة في الاستثمار من استثمار ONS Business في المملكة المتحدة ثم استخدام مجموعة البيانات من اجل تحديد التغير المحتمل على المدى القصير في الاستثمار بسبب عدم اليقين. هذا يدل أن متوسط على أساس سنوي نمو إجمالي استثمارات الأعمال خلال السنوات الخمسة الأخيرة مند النتائج من الاستفتاء (من سنة 2016 حتى سنة2017) انخفض إلى حوالي 1.5% (مقارنة بحوالي 2.5%) من سنة 2015 إلى 2016.

ثم استخدام معدل النمو 1.5% بالطريقة التالية لتطوير الاستثمار الافتراضات خلال الفترة (2017-2020):

- تم استخدام معدل النمو 1.5% لحساب إجمالي الاستثمار في عام 2017.
- يتم بعد ذلك استكمال إجمالي نمو الاستثمار بين 2018-2020 من أجل العودة إلى نمو الاستثمار في خط الأساس لعام 2021 في ظل الافتراضات التي ستنخفض الشكوك بمرور الوقت كما نتائج المفاوضات تصبح أكثر وضوحا.
- تم تقسيم إجمالي التغيير في الاستثمار حسب القطاع، على أساس حصة القطاع من إجمالي الاستثمار في خط الأساس.
- تم افتراض عدم وجود تأثير على الاستثمار في حكومة الخدمات.

يتم استخدام نفس الافتراضات عبر جميع السيناريوهات، تحت الافتراض أن نفس درجة عدم اليقين قصيرة المدى موجودة في جميع السيناريوهات.

✓ **الاستثمار طويل الأجل:**

عندما تغادر المملكة المتحدة السوق الموحدة، قد تواجه الشركات التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها زيادة في التكاليف الناتجة عن زيادة التعريفات والحواجز غير التعريفية. هدا ما يجعلها أقل مكان جذاب للشركات متعددة الجنسيات لتصدير سلعها إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي.

وبالمثل، حركة السلع المكونة اللازمة في عملية الإنتاج وقد يصبح الموظفون بين الفروع الأخرى في بقية دول الاتحاد الأوروبي أيضا مكلفة وصعبة، الأمر الذي قد يضعف الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى المملكة المتحدة.

ومن المرجح أن يقلل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المستقبلية إلى المملكة المتحدة أقل بنسبة ربع عام 2020 بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو ذلك هناك تأثير ايجابي بنسبة 25-30% على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من عضوية الاتحاد الأوروبي.

يتم قياس الاستثمار الأجنبي المباشر كتدفق مالي، ولكنه أيضا مساهمة إلى إجمالي الاستثمار حيث تستثمر الشركات الأجنبية التي تمتلك رأس مال في المملكة المتحدة .

وتتم افتراضات الاستثمار بالنسبة لمسار خط الأساس في شكل من التباطؤ في نمو الاستثمار، مع مراعاة هذا النمو في إجمالي الاستثمار في خط الأساس هو 1.9%سنويا خلال الفترة 2012-2030. تم افتراض أن النمو في إجمالي الاستثمار سينخفض غلى 1% خلال الفترة 2021-2030 في السيناريو 5-6، وسيكون التباطؤ اقل من السيناريو 1 و3 (1.5 و1.3 على التوالي) كما نوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تباطؤ الاستثمار طويل الأجل بين 2021-2030(%)

القطاعات	السيناريو 1	السيناريو 3	السيناريو 6
الزراعة	0.2-	0.2-	3.9-
التعدين	3.5-	3.5-	3.6-
الكهرباء، الغاز والماء	0.4	0.4	0.4
البناء والأشغال العمومية	1.2	0.9	0.6
النقل	1.6	1.5	1.5
الاتصالات	1.2	0.9	0.5
الخدمات المالية	1.2	0.9	0.5
المعدل العام	1.5	1.3	1.0

source: Cambridge econometrics, july2018.

من خلال الجدول نلاحظ تباطؤ الاستثمار طويل الأجل في السيناريوهات الثلاثة الأول 1.3%، السيناريو الثالث 1.3%، السيناريو السادس 1.0%، وهذا من المفترض أن تنمو جميع القطاعات تدريجيا بشكل بطأ.

ثالثا: الهجرة

ترتبط الهجرة بسوق العمل بدرجة كبيرة في بريطانيا، فحسب الافتراضات الموجودة في السيناريوهات 5 و6 ستفرض أن عشرات الآلاف من أهداف الهجرة الحكومية ستتحقق. ومن المفترض أن يكون التغيير في صافي الهجرة عبر السيناريوهات مدفوعا بالتغيرات في كل من الهجرة من الاتحاد الأوروبي وغير الأوروبي، حيث من المحتمل أن يؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على كلا التدفقات و سنبرز ذلك في الجدول أدناه.

لا تنظر الافتراضات على وجه التحديد إلى التغييرات في أصول المهاجرين الدوليين، أو تأثير التغيير في الهجرة الدولية قد على الهجرة الداخلية (الأشخاص الذين يهاجرون من منطقة واحدة في المملكة المتحدة إلى أخرى).

الجدول رقم (13): ملخص لافتراضات الهجرة والسكان 2019-2030

	السيناريو 1	**السيناريو 3**	**السيناريو 5**	**السيناريو 6**
معدلات الهجرة	هجرة صافية: 188.000 من عام 2020 فصاعدا	هجرة صافية: 144.000 من عام 2020 فصاعدا	هجرة صافية: 99.000 من عام 2020 فصاعدا	هجرة صافية: 99.000 من عام 2020 فصاعدا
التغيير في عدد السكان(%)	0.5	0.45	0.4	0.4

source: Cambridge econometrics, july2018.

من خلال الجدول نلاحظ تغيرا إيجابيا في الهجرة، فهي في تناقص مقارنة بين السيناريو الأول بـ 188.000 في سنة 2020 و99.000 مهاجر في السيناريو السادس، بينما التغير في عدد السكان بشكل سلبي، فهو في تناقص مقارنة بالسيناريوهات، ابتداء من 0.5% في السيناريو الأول غلى 0.4%في السيناريو السادس.

رابعا: سوق العمل

تم الحفاظ على اختلافات الإنتاجية ثابتة من سنة 2020 فصاعدا (تماشيا مع افتراضات الهجرة). وهذا يعني أن الإنتاجية تنمو من سنة 2020 فصاعدا في جميع السيناريوهات، هذا بسبب فقدان العمال المهرة ، ويمكن معالجة هذا النقص على المدى الطويل عن طريق التدريب الوافدون الجدد إلى القوى العاملة، ويعتمد نمو الإنتاجية الإضافي طويل الأجل على عوامل أخرى، مثل التكنولوجيا، والتغيرات الصغيرة نسبيا في القوى العاملة (المهاجرين) ليست كبيرة بما يكفي للتأثير على الاتجاه العام.

يوضح الجدول التالي ملخصا لتطور الإنتاجية عبر القطاعات، يظهر أنه من المفترض أن الإنتاجية ستكون بين 0.14-0.31% أقل في سنة 2020 في السيناريوهات 5 و6.

الجدول رقم(14): تطور الإنتاجية عبر القطاعات مقارنة بسنة الأساس 2020

	السيناريو 1	السيناريو 3	السيناريو 6
الزراعة	% 0.09-	% 0.14-	% 0.14-
الطاقة والمياه	% 0.13-	% 0.20-	% 0.20-
الصناعة	% 0.21-	% 0.31-	% 0.31-
البناء والأشغال	% 0.14-	% 0.21-	% 0.21-
النقل والاتصالات	% 0.14-	% 0.21-	% 0.21-
الخدمات المالية	% 0.19-	% 0.28-	% 0.28-
التعليم، الصحة	% 0.11-	% 0.17-	% 0.17-

source: Cambridge econometrics, july2018.

خامسا: الخدمات المالية

تعتبر بلدان دول الاتحاد الأوروبي أكبر زبون لقطاع الخدمات المالية في المملكة المتحدة، الذي يعد المزود الرئيسي للوظائف ذات القيمة العالية والإنتاجية العالية في العالم، وتعتبر لندن، على وجو الخصوص، واحدة من أهم المناطق المالية في العالم والمركز المالي لأوروبا، حيث تمثل أكثر من قطاع التمويل والتامين في المملكة المتحدة.

أحد اكبر التهديدات التي يواجهها القطاع هو الخسارة المحتملة لحقوق جواز السفر للشركات التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرأ لها، في عام 2015، صدرت المملكة المتحدة 26.1 مليار جنيه إسترليني من الخدمات المالية والتأمين والمعاشات التقاعدية إلى الاتحاد الأوروبي، إذا فشلت المملكة المتحدة في

التفاوض للوصول الكامل لأسواق الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن تكاليف التجارة قد ترتفع إلى المملكة المتحدة ما ينعكس سلبا على القطاع.

يمكن لهذا القطاع أيضا إعفاء عمال الاتحاد الأوروبي من تأشيرات وتصاريح عمل من المملكة المتحدة، هذا سيكون بشكل خاص في لندن، والتي تمثل 35% من العمالة في قطاع المالية والتأمين، و 12% من موظفيها في القطاع منحدرون في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

بمرور الوقت، يمكن أن تفقد سوق لندن ميزتها التنافسية في المركز المالي للاتحاد الأوروبي، حيث يقترض أن يكون قطاع التمويل والتأمين قد انخفض بمقدار 5.4 مليار في الاستثمار بحلول 2030.

خلاصة الفصل:

لقد أحدث الاستفتاء البريطاني حول الخروج من الاتحاد الأوروبي تحديا كبيرا بالنسبة لمسيرته فبالرغم من أن بريطانيا تعد أحد ركائز الاتحاد الأوروبي ومن القوى المؤثرة داخله إلا أن ذلك لم يكن كافيا لبقائها فيه ولذلك ستتأثر بريطانيا من هذا الخروج بالتوازي مع تأثير الاتحاد الأوروبي أيضا وهو الأمر الذي سيكون له تداعياته المستقبلية على العلاقة بينهما.

إن طبيعة العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي تتمثل في شكل سيناريوهات، قدمت هذه السيناريوهات نظرة موجزة بشأن التأثير المتوقع على الاقتصاد البريطاني، حيث السيناريو الأول والثاني والثالث والرابع ينتقلون من إضفاء أكثر نعومة للبريكست، بينما السيناريو الخامس والسادس الذين يمثلان الخروج القاسي من الاتحاد بالإحكام إلى قواعد التجارة العالمية ذات الانعكاسات الكبيرة على اقتصاد المملكة.

خاتمة

يعتبر الاتحاد الأوروبي كمحصلة لمسار تاريخي بين دول أوروبا منذ خمسينيات القرن العشرين وذلك مند تأسيس الوحدة الأوروبية التي كانت نواتها بين ستة دول لتبدأ مسيرة التطور منذ ذلك الحين لتشكل في مراحل التسعينات ميلاد الاتحاد الأوروبي.

مما لاشك أن صناعة القرار تعتبر ركيزة أساسية في أي وحدة سياسية أو تكتل في الاتحاد الأوروبي لم يحد عن هذه القاعدة وذلك من خلال إيجاد مؤسسات يتم من خلالها هذا الأمر عن طريق المجلس الأوروبي الذي يضم اجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية وهي بمثابة سلطة عليا في الاتحاد الأوروبي وأخيرا البرلمان الأوروبي والذي يعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية ومشاركتها في عملية صنع القرار ولذلك فهو هيئة مهمة لأنه يعبر عن إرادة المواطن الأوروبي.

يبدو واضحا أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيحمل معه فرصا اقتصادية وسياسية جمة، لكنه قد يحد من مكانه بريطانيا في العالم وقدرتها على التأثير في الأحداث الدولية. ولكن في الوقت نفسه، يمكن أن تتيح البريكسيت فرصة حقيقية لبريطانيا من أجل تعزيز اقتصادها ومجتمعها ودورها السياسي في جميع أنحاء العالم.

لهذه الأسباب، نلخص إلى قول أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بموجب الاستفتاء الذي جرى هو خطوة تاريخية، وسيترك أثرا دائما على مستقبل بريطانيا والعالم لسنوات عديدة.

- **النتائج:**

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج كما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: إن انسحاب دولة من الاتحاد الأوروبي قد يؤدي ذلك إلى تفكيك التجربة التكاملية والتشكيك في استمراريتها.

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يجعل منه قوة طرد بعدما كان قوة جذب، وبالتالي سوف يخلق حالة من الشك وعدم الثقة بين دول الأعضاء الذي يفتح المجال أمام ظهور استفتاءات مماثلة لهذه الدول للمطالبة بالانفصال، وكذلك عدم التكافؤ بين هذه الدول قد يشكل عبئا على الدولة الرائدة مثل ألمانيا وفرنسا وبالتالي رغبة هذه الأخيرة بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

الفرضية الثانية: تلعب بريطانيا دورا هاما في التكامل الاقتصادي الأوروبي سواء من الجانب الاقتصادي أو السياسي.

بريطانيا تشكل ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا، ويساهم سوق المال بلندن بشكل فعال في ربط السوق الأوروبية، حيث أن 41% من المعاملات المالية الدولية تمر عبر لندن، ولها سلطة القرار السياسي سواء على المستوى الأوروبي أو العالمي إذ تعتبر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

النتائج العامة للدراسة:

_ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو بمثابة تحدي جديد وقوي للمشروع الأوروبي وهو ما سيفتح الباب الواسع أمام إمكانية تجريب هذه الخطوة في بلدان أخرى.

_ إن نجاح الاتحاد الأوروبي مرهون بحجم القوى الدولية فيه، فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتبرا تحديا كبيرا بخروج دولة بحجم المملكة المتحدة التي تمثل قوة اقتصادية ولاعبا مؤثرا في عملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي.

_ أزمة البريكسيت تخلق تداعيات كبيرة على الاتحاد الأوروبي وبالتالي تراجع دوره ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة الدولية.

_ استمرارية توسع الاتحاد الأوروبي ليضم دول أخرى خاصة الدول الشرقية التي تعتبر ضعيفة اقتصاديا، وهذا ما يمثل عبئا على الاتحاد الأوروبي خاصة الدول الكبرى كألمانيا وفرنسا التي تعتبر الممول الأكبر للاتحاد.

_ في الغالب سيكون خروج ناعم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أو يتم عقد اتفاقية جديدة تضمن المصالح المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

- **الاقتراحات:**

_ ضرورة زيادة اعتماد صيغ مشروعات مشتركة جديدة كأداة لتوثيق العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي.

_ حل الخلافات السياسية لأزمة البريكسيت التي كانت سببا في نشوب حالة من اللايقين حول مستقبل التكتل.

_ ضرورة الاعتماد على صيغ مشروعات مشتركة جديدة كأداة لتوثيق العلاقة البريطانية مع دول الاتحاد الأوروبي.

_ توسيع التعاون بين بريطانيا والدول الأوروبية بإقامة مشروعات مشتركة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم السوق والموارد المتوفرة المتاحة لإقامة اتفاقيات قطاعية رائدة تكون دعامة لتنمية بريطانية.

_ التخلص من الوطنية والقومية في ظل ظهور ما يعرف بأحزاب اليمين المتطرف المعادية للوحدة الأوروبية، وكذلك صراع المصالح بين أقطاب هذا الاتحاد ولعل أبرزها إعلان بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا لتأسيس قوة قتالية مشتركة تسمى "فيشغراد"، جعلها محطة بارزة في الخروج عن الصف.

_ خلق مؤسسات تمويل يمكن التعامل معها على المستوى الأوروبي.

_ تشجيع نشاطات بعض المشروعات الحيوية وتحويلها إلى مشروعات إقليمية.

وأخيرا وليس أخرا يبقى الاتحاد الأوروبي تجربة فريدة تطورت على مر نصف قرن من الزمن حقق خلالها مجموعة من الانجازات في المجال الاقتصادي بالأخص، ورغم أزمة البريكسيت فإن ذلك لا يعني زواله على رغم المخاطر التي أفرزها الخروج.

- **آفاق الدراسة:**

انطلاقا من هذه الدراسة، نبرز أهم المواضيع التي نرى أهمية لدراستها مستقبلا يمكن أن تكمل ما جاء في موضوع دراستنا أهمها:

_ مستقبل الاقتصاد البريطاني بعد البريكسيت.

- مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد البريكسيت.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. أبو الخير أحمد عطية عمر، **النظام المؤسسي لنظام المؤسسي للاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
2. جون بيندر وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوروبي**، ترجمة خالد غريب علي، الطبعة 1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015.
3. حسن عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق**، الطبعة1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
4. حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة غربيا**، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة الغربية، لبنان، د س ن.
5. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر، 2000.
6. خليل سامي ، **الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية**، الطبعة 1، دار النهضة العربية، مصر، 2005.
7. سالم نونغي النجفي وآخرون، **الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية**، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
8. سعيد محمد أحمد باناجة، الوجيز **في قانون المنظمات الدولية الإقليمية** ، الطبعة 1، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1985.
9. صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، الطبعة1، دار المنهل اللبناني، بيروت،2009 ، ص 50.
10. عبد الحميد عبد المطلب ، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر، 2006.
11. عبد القادر السيد متولي ، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات** ،الطبعة 1، دار الفكر، الأردن، 2011.
12. عبد المجيد عبد المطلب ،**النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

13.عبد المجيد عبد المطلب، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، الطبعة 1، الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2003.

14.عثمان أبو حرب: **الاقتصاد الدولي** ، الطبعة1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

15.محمد المجدوب، **التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

16.محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية وغزاها للتكامل العربي، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.

17.محمود هشام مجدي ، الوحدة **النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية**، د ط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 1997.

18.مخلد عبد المبيض، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، الطبعة 1، الأكاديميون لنشر والتوزيع، د س ن.

19.مردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة : محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الطبعة 1، دار المريخ للنشر،السعودية ،2007.

20.هشام صاغور،السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط ،الطبعة 1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2010.

- **الرسائل الجامعية:**

1. إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،2013/2012.
2. أدريس الكزدي، السياسة **الأوروبية للأمن والدفاع – رؤية جنوبية**– ،مذكرة مقدمة لنيل الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ،جامعة محمد الخامس–السويسي– ،السنة الجامعية 2005–2006.
3. بدرة مربحة، شيماء كحول، **تقييم اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي وتأثيره على الاقتصاد الوطني**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2017/2016.

4. جلول لخذاري ، **الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور المركب الأمني الإقليمي**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016-2017 .
5. خليل الناصري ، **السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي والمجال المتوسطي** ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، وحدة التكوين والبحث المغرب في النظام الدولي ، جامعة محمد الخامس- أكدال – الرباط كلية الحقوق، السنة الجامعية 2003-2004.
6. راضية حر، ساجية حافد، **مستقبل التجربة الأوروبية ما بعد البريكسيت** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطية، جامعة تيزي وزو، 2017/2016 .
7. عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة الاتحاد الأوروبي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012/2011.
8. عبد العزيز الريس معن ، **الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط،2014/2013.
9. فرجة لدمية ،إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الهجرة نموذجا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:سياسة مقارنة.
10. كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي- دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2004.
11. لبنى جديد، **السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات و اختلاف النتائج**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة سوريا،2014/2013.
12. مريم زكري ، البعد **الاقتصادي للعلاقات الأوروبية –المغاربية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2011/2010.
13. محمد أحمد أيوب عطا الله، **التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

- **المجلات والدوريات:**

1. إبراهيم خالد، **الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة**، صحيفة الوسط البحرية، العدد 1759، جويلة 2007 .

2. أيمن حسين، "**هل ستكون بريطانيا سببا في تفكيك الاتحاد الأوروبي** "، جريدة الوطن، ع.47، افريل 2006.
3. بريطانيا تستهدف "داعش" في سوريا بصواريخ بريمستون، الصباح ،العدد 3582، 12 جانفي 2016.
4. جميلة الجوزي ، زينب جوجو ،"**انعكاسات انفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الاتحاد الأوروبي على القطاع المالي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد33، 2016.
5. راضية ياسينة مزاني،"**الانسحاب البريطاني في الاتحاد الأوروبي،الدوافع والانعكاسات**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد1، جامعة الجزائر03 الجزائر، أفريل 2019.
6. رضا مقدم ، **الطريق إلى التكامل في أوروبا** ، مجلة التمويل والتنمية، العدد الأول، مارس 2014.
7. سليم مصطفى بودبوس، "**الشأن المغاربي:تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المغرب العربي**"، مجلة الوسط،العدد 543، جوان2016.
8. محمد ايوب عطا الله،"**التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**"، مركز الإمارات للسياسات، جوان2016.
9. محمد طلال مقلد، **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد25 ، العدد الأول ،2009.
10. منصور تريز ،"**التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**"، مجلة اقتصاد ومال، العدد 344-375، أيلول 2016.

المواقع الإلكترونية:

1. الاتحاد الأوروبي بالعربية، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، على الموقع:
.www.ev-arabic.org/inslitutions.html
2. أحمد سعيد نوفل ،الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات ، على الموقع:
.http://www.facuty.yu.edu.jo
3. نيل بنقدور ،" ماهو البريكسيت" ، على الموقع: .http://www.acharknews.com
4. شريف مراد نوران ، "الخروج الغامض: مستقبل بريطانيا في الاتحاد الأوروبي"، على الموقع:
.http://www.rawabetcentre.com/archives/28870
5. سكاي نيوز ، شنطال ، "الاستفتاء البريطاني...الأرقام والمعطيات"، على الموقع:
.http://www.skynewsarabia.com

6. ميادة أبو طالب، "بالأسماء والأرقام ...اكبر 10 شركات لتجارة الأسلحة وأجهزة التجسس في العالم"،على الموقع : http://www.elmogaz.com/node/293606 .
7. عامر دكة، "الجيوش الأقوى في العالم"، على الموقع : الجيوش-الأقوى-في-العالم-http://www.al.masdaer.net/.
8. مجد الشاذلي ، "أين تقع القواعد العسكرية البريطانية حول العالم؟" ، على الموقع: أين-تقع-القواعد-العسكرية-البريطانية-حول-العالم؟-http://www.alhayat.com/Articles/11931946 .
9. تعرف إلى الحجم إتفاق الدول في حلف الأطلسي ، على الموقع :http://www.alarabiy.co.uk/economy/2017/3/27.
10. حامد عبد الحسين الجبوري، "تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأوروبي"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/2004-2016، على الموقع : http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/6868.
11. "8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي"، على الموقع: http://alkhaleejoline.net/aarticles/14667777378571346000.
12. أحمد ناصر، "حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كلها"،على الموقع: https://www.huffpostarbi.com/ahmad-html.
13. أحمد الألفي، "تفكيك الاتحاد الأوروبي ونهاية عصر العولمة الاقتصادية"، على الموقع: https://www.cashnzwsseg.com.
14. حسين عبد المطلب الأسرج، "البريكسيت والعرب" ، على الموقع: http://elasrag.balogsport.com/2016/08/blog-post.html.
15. "التحديات الاقتصادية والأزمة المالية: 9أسباب لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"،على الموقع: http://www.cnbarabia.com/news/view19590.9.
16. أيمن عمر ، "البريكسيت وتداعياته الاقتصادية"، على الموقع: https://www.annahar.com/article/9540432.
17. ماهي العملة البريطانية-موضوع، على الموقع: https://www.mawdoo3.com.
18. الصناعة-في- بريطانيا/https://www.hayatok.com.
19. لندن اكبر مدينة لجذب الاستثمار التكنولوجي، على الموقع: http://www.m.al-sharq.com
20. قطاع الزراعة في بريطانيا، على الموقع: https://m.marefa.org.

21. معلومات عن الاقتصاد البريطاني سادس أكبر اقتصاد في العالم 2020، على الموقع: https://www.dliluk.com.

22. التحديات تشكل التحدي الأكبر لحكومة بريطانيا في العقد الجديد، على الموقع: www .alborsaanews.com .

23. تكاليف الإغلاق تدفع ديون بريطانيا إلى حاجز تريليوني إسترليني، على الموقع: https://www.alareb.co.uk.

24. مؤشر الحياة الأفضل لمنظمة التعاون الاقتصادي، على الموقع:http://www.oecdbetterlifeindex.org/countries/united-kingdom.

25. نبذة تاريخية عن الجنيه الإسترليني، على الموقع: https://www.islamonline.net/17341.

26. تاريخ الجنيه الإسترليني، على الموقع: https://www.avgaam.com/ar/article/articledetair/id/575548.

27. ماهي عملات بريطانيا، على الموقع:https://www.mawdoo3.com.

28. نمو إنتاجية العمالة في المملكة المتحدة، على الموقع: https://www.ceicdata.com/en/indicator/united-kingdom/labour-productivity-growth.

29. "فوتسي100"- ويكيبديا, على الموقع:https://ar.m.wikipedia.org/wiki . .

30. الدين الأسري، على الموقع:دين-أسري/https://ar.wikipedia.org/wiki.

التقارير:

1. خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ،جويلية 2016.

ثانيا: باللغة الاجنبية:

Les livres :

1. Constinot, A . ;Rodriguez-Clare, A.; Brexit: Quantifying the Consequences, Handbook of International Economics,Vol. 4.
2. Giovrannihervi ، Damien helly and danielkeohane، europansecurity and defencepolicy ،the europeanunion institute for security sudies ،paris،2009.
3. Jean michel dumond et Philippe setton ، **la politique étrangère et de sécurité commune (PESG)** ،la documentation française، paris ،1999.
4. Jill rutter, joeowen, possible scenarios for the next phase of brexit, institute of government, london, august, 2018.

5. Le mire (pierre) droit de l' Union Européen-Dalloz-paris 2001 .
6. Mihaelasimionescu: The Influence of brexit on the foreign direct Investment projects and Inflows in the united, DLO Disecussionpaper .(2017, N°. 68, Global labor Organization (GLO),Maastricht.

Les rapports :

1. CEIS، Université d'été de la Défense،Les Enjeux dela Défense et le Brexit /EuropeanDefense and Brexit.
2. HELENE MASON، la réorganisation de L´industrie de défense britannique ، fondation pour la recherche stratégique n°5،2008.

Sites :

1. Consumer confidence, on :https://en.wikipedia/org/wiki/consumer-confidence.
2. https :www.ons.gov.uk/economy/governmentpubilicsectorandtaxes/publicspending/bulletins/ukgovernmentdebtanddeficitforeurostatmaast/march2020.
3. https://en.wikipedia.org/wiki/reserve-currency,consulted.
4. https://trading economics.com/United-kingdom/foreing-exchange-reserves.
5. https://tradingeeconomics.com/united-kingdom/current-account.
6. https://tradirgeconomics.com/United-kingdom/unployment-rate.
7. https://www.my accounting course.com/accounting-dicitionary/housing-market.
8. https://www.ons.gov.uk/economy/economicoutputandproductivity/output/articles/servicessectoruk/2008to2018
9. Ian bond [et al] ,‹‹europe after brexit :unleshed or undone? ,›› cznter for European reform(april 2016) , ‹http:// www.cer.org.ok /publication/ archive/policy-brief/2016/Europe-after-brexit-un leashed-or-undone›
10. Industrail policy/internal market ;industry-European commission :// http://ec.euroupa.eu> policy-en،.
11. Industrail policy/internal market ;industry-European commission :// http://ec.euroupa.eu> policy-en،.
12. J. saint marc ,la croissance au royaume uni risque de ralentir après le brexit ,altrnative économiques ,26 decembre 2017 , http // www.altrnative-economique.fr.
13. Jessica clark,"how badly will corona virus hit UK house prices in 2020"?, on: https://www.cityam.com/how-badly-will-coronavirus-hit-uk-house-prices-in-2020/.

14. Mondialisation: la politique commerciale de l´ UE expliquée /parlement européen : http://www.europarl. europa›au /news/fr/headlines/economy.
15. Retail salas, Great britain-offics for national statistics, on: www.ons.com.
16. The Military balance› "The annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics"› websit: http://www.iiss.org. 15/05/2020.
17. Www .moqatel. Com /open share/…./seco 6doc.
18. www.lefigaro.fr/internationnal/2018/03/28/01003-2018-03-29 ARTFIG00059-le-calendrie-de-brexit-PHP.pubié .

Articles :

1. Darvas,Z,K. Efstathiou and I, Divorce settlement or leaving the club? A breakdown of the drexitboll,working paper 05/2017, brueyel.
2. Dr Andrew Sentance, low growth is the" New Normal" for the UK and other western Economics, 10 Aug2020.
3. Kierzenkowski ,s.zwart; the economic consequences of brexit:: A R.taxing decision, OECD, Economic policy paper,N°16, April 2016.
4. Philip brien, danielharari,economicindicators,april 2019, house of economic library,number 8523,26 april 2019.
5. Preparing for brexit, final report January 2018 cambridge Econometrics.
6. Satiscal release: UK official holdinds of international reserves- January 2019, HM Teasury, 5 february 2019.
7. Sibylle Reiter, Ulrich schoof, costs and benefits of united kingdom the European union, Bertlsmannstiftung, 2017.
8. Tejvanprttinger, main problems of UK economy, 16 december2019.

الملاحق

الملحق رقم(01): نشأة الاتحاد الأوروبي

المصدر:الجزيرة نت.

الملحق رقم(02): تكتلات الاتحاد الأوروبي

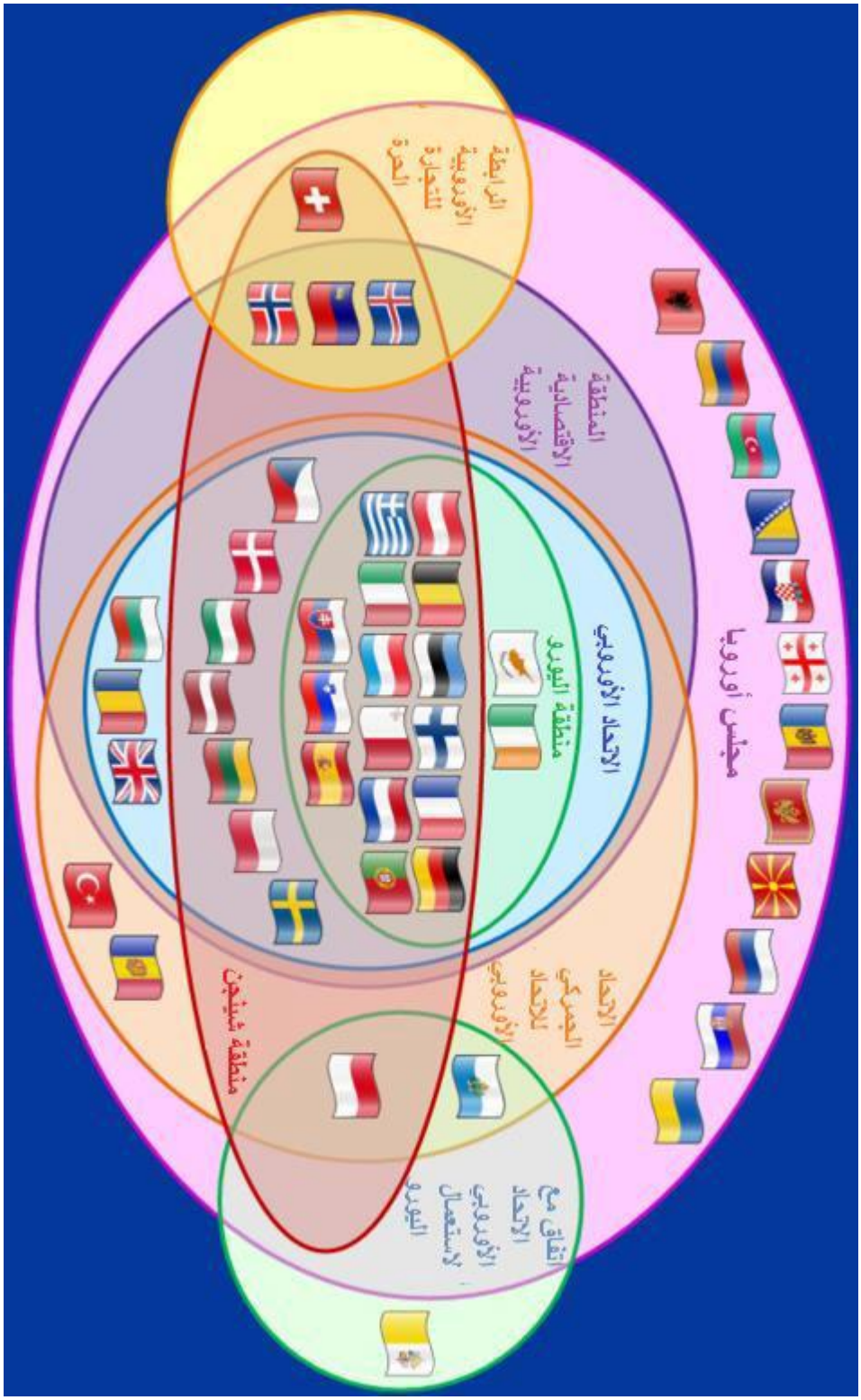

ملخص:

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين عدة تجارب لتحقيق نوع من التكامل على المستوى الدولي والتي تعود جذوره في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وصولا إلى الاتحاد الأوروبي، وتعتبر التجربة الأوروبية نموذجا فريدا ومتميزا وذلك راجع إلى حجم الإنجازات التي جعلت منه فاعلا مؤثرا في السياسة الدولية، ومما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبي تعرض لمجموعة من الأزمات أخرها خروج بريطانيا منه وعن طريق استفتاء عبر من خلاله البريطانيون عن رغبتهم في الخروج عكس ما حدث في سنة1975 حيث وافق أنداك على البقاء داخل الاتحاد الأوروبي.

أن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي يعتبر من القضايا الراهنة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، فبريطانيا انتهجت سيناريوهات الانفصال لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والتجارية والسياسية مستقبلا، إلا أن ذلك يخلق تداعيات كبيرة عليها وعلى الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، والذي يؤثر على مسار التجربة التكاملية الأوروبية ومستقبلها.

الكلمات المفتاحية:الاتحاد الأوروبي، الاقتصاد البريطاني، المملكة المتحدة، الجنيه الإسترليني، الانسحاب البريطاني، البريكسيت، سيناريوهات البريكسيت.

Abstract :

The last decades of the twentieth century have witnessed several experiences to achieve a kind of integration at the international level, which has its roots in the establishment of the European Economic Community up to the European Union. There is no doubt that the European Union was exposed to a set of crises, the last of which was Brexit, and through a referendum through which the British expressed their desire to exit, unlike what happened in 1975, when agreed to remain in the European Union.

Britain's exit from the European Union is one of the current issues facing the European Union, as Britain has pursued scenarios of separation to ensure the achievement of its economic, commercial and political interests in the future, but this creates major repercussions for it and the European Union in particular, which affects the course of the European integration experience and its future.

Key words: European Union, British economy, United Kingdom, British pound, British withdrawal, Brexit, Brexit scenarios.